مكتبة جامعة الملك سعود

مخطوطة

حدائق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق

المؤلف

محمد بن سعد بن محمد الديباجي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة جامعة الملك سعود - قسم المخطوطات
الرقم: ٢٠٨٤ ف ٢٢١ ك
العنوان: صلاة الدعاء مع شرح رسالة علاء الحقايق الدباجي / محمد مصطفى
تاريخ النسخ: ١٠٨٢هـ
اسم الناسخ: محمد مصطفى الكاملي
عدد الأوراق: ٤٦
ملاحظات:

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم انا نريد ان ننشى لمن يحمدك على الآلاء وان ننشب
بأذيال من يشكرك للنعماء على ما هديتنا الى لغة قوم خير الانبياء
واهديت لنا ثنائنا بانزه خير كتبك والهم وبصلي على نبيك
الذي القى زبدة العلوم والحكم وجعلت الشفيع المشفع يوم
تزلزل الارض وتذل القدم محمد المهدي الهادي ودرت بالشمس
للقاضي وللداني مع آله مجاديح الكرم وصحبه مصابيح الظلم وبعد
فيقول المفرط في التفريط المتعسف المتمادي في التوريط سعد الدين
سعد الله عن الهفوة والهذيان خرس الله عن سكان اراضي بردع
حيث عن طوارق الفتن والبدع لما رايت المزج الموصوف بالتوضيح
الذي لا يوجد في اعرابه عوج ولا عرج هو الذي ما سمح مثله في الاقطار
او ما سمح بنحوه ادوار الفلك الدوار هو الامام جار الله كشاف
حقايق التنزيل غواص بحر كتاب الله يطوي ويحتوي على ما يقنع
به من المسائل ويحتوي على رموز لا يهتدى اليها بدون المعالم وال
الدلائل الا انه وجدته المستكشف لدقايق هذا الفن المفتش
المتطلع طلع ما في الذهن المسرع المنهروان في سنن ميدانه المتطلع عن
عقال التعلم الكامل فتشاك اردت ان ارفع الحجب والستائر واظهر الغرائب

والسرائر

والسرائر واشير بخفيات كنوزه واصرح باشارات رموزه
تحويا للفوايد وتذليلا لحاجه وشوارده فنظمت ما في خزانة
الخيال من فرايد الفوائد وعلقت على معاقد القواعد من نفائس
الفوائد فجاء بحمد الله ايضاحا للقواعد قسم الادب ومفتاحا
لمغلقات كلام العرب ومصباحا للدياجي معضله وضوء الظلام
مجمله ومشكل لغوي العبارات كافية لذوي الالباب ونحرا شافيا
لعطاش الاكباد من الالتهاب بل مختصرا جزما احلوه وملخص في
كل ما اهملوه الا اني لم اقدم عليه باقدام التامل والافكار ولم انظر
اليه بعين الالتفات والاعتبار ولم اراجع فيه الكتاب من كتب الفريقين
الا الى ايضاح المفصل في موضع او موضعين فلو عثرتم فيه على زلة
القدم وعلى سهو الصواب على انحراف القلم فلا تعدوني في هذا الملام
الطواد له عثرة لا يلازم والمعاندة لا يروج الخالص والمنطق فكيف
يروج مثر هذا المزيف والمزخرف واما اصحاب الكمال فلعلهم الرضى بكتمه
من كل عيب كلال فهل ترتيب الزيف وابطال الباطل الا تحريق المحرف و
تحصيل الحاصل وبعد ما يتسر الاتمام في وقت ورود الفواكه في الحدائق
سميته حدائق الدقايق في شرح رسالة علامة الحقايق
ضيفا لا ولا واجبا من ذلك الجناب انه بحمد مثل الحدائق هذا الكتاب
يتناول اليه على الاستمرار في الفصول والاوقات يجني منه نفائس
الازهار وكرايم الثمرات اللهم اجعل ذخيرتي للآخرة واخذا

www.alukah.net

www.alukah.net

لأن الدلالة بالطريق استعمال الخطاء ودلالة الثاني والثالث بالطبع والعقل
وبقيد المفرد ما يطلق على لفظة واحدة من المركبات كالرجل وحزب
ضربت لانقسام اجزائها على اجزاء المعنى الموضوع له وان من التخليق
بهذا المقام معرفة ان الوضع في المفرد اعم من اللغوي وغيره حتى
يدخل في الحد كل لفظ مفردة بالنسبة الى الوضع اللغوي كلفظة الصلاة
بالنظر الى الدعاء وبالنسبة الى الوضع الشرعي كلفظة الصلاة بالنظر
الى الاركان الخصوصة وكذا بالنسبة الى العرفي الخاص كلفظ الفعل بالنسبة
الى ما دل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة وبالنسبة الى العرفي
العام كلفظة الدابة بالنسبة الى الفرس وكذا اعم من الوضع الشخصي والنوعي
والشخصي اعم من العلم وغيره فيدخل في لفظ الاسد نظرا الى الحيوان المفترس
والى المعنى العلم الرجل الشجاع فان وضعه بازاء الاول والثاني شخصي وبازاء
الثالث نوعي وهو اذ كر الدال على الملزوم وارادة لازمه بنصب القرينة
جاز قوله اما اسم كرجل وامّا فعل كضرب واما حرف كقد شرح قول الكافي
للتمثيل وهو ابراد فرد من افراد الكلي لايضاح الاشتباه والا يلزم
ان لا يكون مدخولها فرد الكلي الذي هو الاسم وهو مع اندخال الواو في
خلاف الغرض ايضا اذ الغرض ايضاح الكلي بالفرد لا الاتيان بوجه الانحصار انما
ان دلت بالهيئة على الزمان وبالمادة على الحدث فهي فعل والا فان
صلحت لان يخبر عنها وبها فهي اسم والا فهي حرف وقيل اذ دلت على معنى
في نفسها او في نفسي على معنى مقصود بالذات فان اقترنت باحد
الازمنة

الازمنة فهي فعل والا فهي اسم وان دلت على معنى في نفسي اي على معنى
مقصود بالذات بل على مقصود لاجل الغير كالام في الرجل قائمة
دال على المفرق في مدلول رجل اي الغرض من الاتيان بالام تعرف مدلول
رجل لا افادة معنى هو مقصود على انفراد فهي حرف وقيل ان كانت
آلة لحفظ الغير وتركيبه ولاجتماع الامور في خزانة الخيال فهي حرف
كمن الجارة في سرت من البصرة فانها آلة لحفظ المقصود السير والبصرة معا
وتركيبها واجتماعهما في خزانة الخيال على ان يكون احدهما مبتدءا
والآخر مبتدءا والا فان اقترنت باحد الازمنة فهي فعل والا فهي
اسم قوله والكلام مؤلفه شرح قول لما اراد ان يبين احد قسمي موضوع
اللفظ اعني الكلام اشعر بمحولات المسائل عوارضه وان يقسمه
الى قسميه عرفه على وجه حصلت معرفة ومعرفة قسميه ايضا فقال الكلام
مؤلفه اي لفظ مركب من جزئين هما اسمان اسند وضع احدهما
مفهوم وجودي او عدمي الى الاخر اما ثانيهما الى الاول نحو زيد قائم او اولهما
الى ثالث نحو هيهات زيدا اذ اريد في هذا القسم نظر الى اللفظ ومن جزئين
هما فعل واسم اسند فيه الفعل الى ذلك الاسم فيخرج عن هذا الاسناد
لزوم وجوب الاسناد بين الاسمين بدل على وجوبه بين الفعل والاسم وذلك
لان الكلام لابد له من اجتماع الاجزاء وتضامها والاجتماع والتضام قد يكون
الا بالاسناد فكما لابد التضام بين الاسمين من الاسناد لابد من الاسناد
بين الفعل والاسم حتى يصير الجزء على هيئة وحدانية كلاما والا لم يكن على الى

الاسناد من الفعل الى الاسم دون العكس على ان الفعل ينضم الى السبق
منعين لان يسند الى الغير لان المسند لابد وان يقوم بالمسند اليه والمعنى
النسبي كذلك لا محالة وكذا يدل على التعريف الآتي للاسم لانه يدل على ان صحة
الحديث من خواص الاسم فلو كان الفعل مسندا اليه كان خارجا عنه
فلا يكون تعلق الصحة من خواص الاسم فيرد على الفعل الذي الاسم دون العكس واما في
الاسناد بين الجزئين لان الكلام لابد فيه من الانضمام بين جزئيه حتى يخرج على
حكم الانفراد ولا انضمام هنا الا بالاسناد الذي هو ضم احد الجزئين
الى الآخر على وجه الافادة التامة اي على وجه يصح سكوت المتكلم عليه سواء
افاد المخاطب فائدة جديدة تامة او لم يفد وسواء كان ذلك الضم اخباريا
او انشائيا والاخباري ايجابا او سلبا والايجاب وكذا السلب جليا
او شرطيا الى ما يطول الكلام بذكره ثم الاسناد لابد له من مسند ومسند اليه
فالكلام لابد له منهما فالكلام منحصر في قسمين اسمين واسم وفعل
والاسمان في الاقسام الاربعة التي هي ضم فعل الى جنسه وضم فعل الى حرف
وضم حرف الى اسم فالتركيبات الستة الحاصلة من انضمام كل من
الانواع الى جنسه والى خلاف في جنسه فقد المسند والمسند اليه كليهما او لفقد
احدهما في قولنا الاقسام الاربعة وقولهم يا زيد يا بن يدفعان الحصر لان
الكلام حقيقة بالهوية مسنده والكلام في الحقيقة ادعوى مع
فاعل المسكي فيه وهو مؤلف من الفعل والاسم عني المسكي في ادعوى
تاليف الكلام من الجزئين اعم من ان يكونا ملفوظين كزيد قائم او احدهما

ملفوظا

ملفوظا والآخر منويا نحو قم واقوم ومن ان يكونا مذكورين او محذوفين
او احدهما محذوفا بناء على القرينة نحو نعم في جواب اقائم زيد اي نعم زيد
قائم ونحو زيد في جواب من قعد اي قعد زيد وان سلمنا ان كلام حقيقة
لكن لانم بطلان الحصر لان يا اسم وفعل على ما هو مختار بعضهم فالتاليفين
من الاسمين احدهما يا والآخر الضمير المستكن فيه اعني انا واما الجملة الشرطية
فانتقضها بما اورد على قطعا لانها كلام حقيقة مع ان جزئيها ليسا
باسمين ولا باسم وفعل بل هما شرط وجزاء بنى اقسام المركب والاسم
والفعل من اقسام المفرد ويمكن الجواب بان الكلام في الحقيقة عند
القوم هو الجزاء وحده والشرط قيد له اذ اقيل ان ضربت ضربت
فالمعنى اضرب وقت وجود ضربك كما هو المقرر في علم المعاني واما
على مذهب المعقول المنتقض عن هذا النقض لان الكلام عندهم
مجموع الشرط والجزاء والاسناد الشرطي منعقد بينهما ولو تكلفنا
وقلنا هي في قوة هذا ملزوم لذا لا خللنا بحملة الشرطية وحرفا
الى ما هو في الجملة الاسمية فلا يحال النقض عن على مذهبهم الا ان
يقال حصر الكلام في القسمين على مذهب القوم قد ويت الجملة شرطية
المؤلف المذكور جملة ايضا قال بعضهم لفظ الكلام ولفظ الجملة مترادفان
فان كلامنهما موضوع بازاء المؤلف المذكور وقال بعض الائمة وفاضل الامة
الرضي الاستر بادي ان الجملة اعم من الكلام مطلقا فكل كلام جملة من غير
عكس فان لفظ الجملة موضوعة بازاء المؤلف المذكور ولفظ الكلام

اعلم ان الحقيقة تقابل المجاز بمعنى والاصل
الظاهر ليس بطرف قاسم مشترك

موضوع بازاء ما هو اخص منه وهو المؤلف المذكور مع قيد ان لا يكون مقصودا
لاجل الغير وغرض الخلاق تظهر في جملة تعلقت بالغير بالخبرية او غيرها
قائما عند القائلين بالترادف جملة وكلام ايضا وعند القائلين بالعموم
جملة والبحث كلام **قوله باب اسم** اه شئ هذا باب الاسم او مبني الابواب باب الاسم
فعلى الاول خبر لمبتدا محذوف وعلى الثاني مبتدا محذوف والخبر فائدة
الفصل بين البحثين اي بين بحث الموضوع وبين بحث عدد انواع الذي
هو الاسم يعني بعد ما فرغ عن بحث الموضوع اراد ان يشرع في بحث
الاسم ففصل بينهما بلفظ الباب ثم شرع في بحث الاسم فعرفه بالحق اصح وقال
على اصح الحديث عند المكي الاخبار عنه في الجملة عن نفسه او مراده فخرج بقيد الاول
ليندرج في مثل زيد حاله الاخبار عنه وعدمها فان المتبادر من اخبر عنه
هو الاخبار بالفعل مع انه اسم اخبر عنه بالفعل اولم يخبر عنه بالفعل
فعلى هذا القول ان يدخل حرف الجر وان يضاف آه ليكون عطفا على
فاعل صح ويلاحظ الامكان في كل منهما لكان او جوان الاتي المتبادر من
قوله دخل واضيف ونون وعرف هو الدخول والاضافة والتنوين
والتعريف بالفعل فلا يندرج في التعريف بكل منهما بناء على المتبادر الا ما وجد
في ذلك المقيد بالفعل فلا بد ان يلاحظ الامكان في كل منهما وان كان على
خلاف المتبادر ليندرج في الحد بكل منهما المكي فيذلك القيد سواء وجد
في الفعل اولم يوجد هذا مع ان قوله ودخل حرف الجر لا يدل على اختصاص
الجر المستفاد من المضاف بالاسم فالاولى ان يقول ودخل الجر ليشمل اختصاص

الجرين

الجر بن بكليهما واراد بقوله اضيف الاضافة بتقدير حرف الجر لان الاضافة
بلفظ حرف الجر ثم النون على انا مار بن بدومررت بزيد وبقوله
وعرف التعريف باحدى طرق التعريف العلمية والاضافة والاشارة
والموصولية واللام والنداء فان التعريف بكل منها من خواص الاسم وكذا اراد بقوله
ونون التنوين باحد التنوينات الاربع التي هي تنوين التمكن والعوض
عن المضاف اليه والعوض عن نون جمع المذكر السالم وبعض تنوين
المقابلة وتنوين التنكير واما تنوين الترنم والتنوين الغالي
فلا اختصاص لهما بالاسم لان التنوين الترنم بدل من الغالاطلاق في القافية
لترك الترنم وهو وقع الصوت والتنوين الغالي وهو التنوين الاتي
في القافية المقيدة بالسكون وهاتان القافيتان تشملان
انواع الكلمة باسرها فلا اختصاص للتنوين فيهما بالاسم ثم التعريف
باختصاص الاخبار عنه بالاسم هو ان الفعل خبر او بمنزلة خبر في
اقتضاء المسند اليه فيخرج بالاول نحو خرج بعلى الوضع والحرف آلة
بملاحظة الغير وتصوره فليس بمدلول استقلالي يصلح للاخبار عنه
او جب لا يقال ان عدم الاخبار خبر عن الفعل والحرف في قولهم الفعل والحرف
لا يخبر عنهما لان المراد ان معنى الفعل والحرف لا يخبر عنهما اذا عبر عنهما
بلفظهما واما اذا عبر عن معناهما بلفظ الاسم كان يقال معنى ضرب هو الحدث
مع الزمان ومعنى في هو الابتداء فيخبر عنهما لانهما حينئذ كالاسم فقولهم سمع

بالتعدي خبرني ان زيدا في قوله سماعل وقولهم قام فعلا ماض وان للتاكيد
وفي اختصاص دخول حرف الجر وهو ان علامة الخبر عنه والفعل والحرف لا اهمية
عنهما وقولهم هذا زيد من متوع بقام في قولهم زيد موفوع بهذا اللفظ وفي اختصاص
الاضافة بتقدير حرف الجر وهو انها اما للتعريف او للتخصيص والفعل
جعلي او بمنزلة خبر وحق الخبر هو النكارة هكذا قالوا والاوجه ان يقال
ان الاضافة لا بد فيها من ملابسة تقتضي الجر بحرف خاص فقد لا يجوز الجر بذلك
فقط او ملابسة تملك المضاف اليه للمضاف او كانهملك نحو غلام زيد واخو
المريض ودار وعلم او ملابسة ظرف المضاف اليه للمضاف نحو ضرب اليوم او عمرو
في اليوم والفعل لو اضيف لاضيف الى الفاعل والى المفعول او الى الملفوظ اضافة
الى الفاعل والى المفعول لانها لا ملابسة فيها من الملابسات المذكورة واما
الى الملفوظ فانها انما تتصور اذا اريد به لفظ في يكون اسما لا فعلا واما التخصيص
فهو انما هو بسقوط التنوين او ما يقوم مقامه والفعل والحرف ليس فيهما هذا
والذي اراه فلا وجه لاضافتهما اذ المذكور في اختصاص التعريف باحدى الطرق هو
ان الفعل والحرف يلتبسان بدون التعريف فلو تعرفا لوقع التعريف خاليا والحق
ان التعريف فيهما لا يتصور الا بالنداء او الاضافة او اللام وهما لا يقبلان النداء
والاضافة كما مر واما التعريف باللام فلان مدلول الفعل حدث وزمان في محل ما
في الزمان الماضي وتعريف هذا المجموع موقوف على تعريف كل جزء ومن المعلوم ان اللام
لا يعرف بكل جزء من اجزاء هذا المجموع واما قوله ومن حيث انه باشارته يقتضي
ان يقول اضطر ادخل عليه واراد به الموصول بمعنى الذي والكوفي يدخل على

بهذا

بهذا المعنى فيقال وفي اختصاص التنوين باحدى التنوينات الاربع هو
ان تنوين التمكن علامة مكانة مدخوله في الاسمية والفعل والحرف لا اهمية لها
فضلا عن مكانتها فيها وان تنوين المقابلة هو تنوين جمع المؤنث السالم
مقابل نون جمع الذكر السالم وعوض عنه والحرف والفعل لا يقبلان الجمعية
فلا يدخلها ما هو مخصوص بالجمع وان تنوين العوض عن المضاف اليه وهما ينتفيان
فلا يدخلها اذ لا وان تنوين التنكير علامة النكارة مدخوله وفارقا بين النكرة
والمعرفة كما اذا قيل بسيبويه يراد به الشخص المعين المسمى بهذا الاسم واذا قيل بسيبويه
بالتنوين يراد به شخص ما من الاشخاص المسماة بهذا الاسم بتعدد الاوضاع
وهما نكرة ابدا فلا يحتاجان الى فارق ثم اعلم ان هذا البحث انما يتجه على
وهو ان المعرف لكم نحو اما من غير شاملة لانتفى الحديث لا توجد في الاسماء
اللازمة للظرفية كاذ واذا وكذا الاضافة لا تتصور في المضمر والاشارة والموصول
وكذا دخول حرف التعريف لا يتصور في اللوازم للظرفية وكذا التعريف لا يتصور في بعض
اللوازم للظرفية كمتى وكذا بعضها لا يتصور الا لفظا او لا محلا كالذي والتعريف
بغير الشامل لجميع الخواص لا يجوز لوجوب عراء التعريف وعكسه لا عكس التعريف بذلك
لجامعة اذ لا يصح كل اسم حي الاخبار عنه وهكذا والذي يتجه في توجيه ان يقال
ان التعريف بجميع تلك الخواص والجموع معناه ان ما وجد في احدى الخواص
المذكورة فهو اسم ومعنى كونه اسما ان كل ما هو اسم يجب ان يوجد في احدى الخواص
المذكورة قوله واضافاته شرع في تقسيم الجنس الى انواعه ثم عرف احدى انواعه
وهو المضاف ثم استقرأ في اعداد اضافات هذا النوع اجمالا اولا ليبحث عن كل واحدة

تفصيلا ثابتا على ترتيب الاجمال فركب المعطوف في غير المتقابلين حملا على غلط
التقدير فقال واضافه للاقسام جمع صنف وهو النوع المقيد بصفة كلية
عرضية وايضاح هذا المقام ان الكلي جنسي كالحيوان او نوعي كالانسان او
اسم الجنس صنفي كالرومي فكما ان في الرومي امرا زايدا على حقيقة الانسان
في نفسه غير مقترن باحد الامور الثلاثة واسم الجنس ما علق من هذا النوع على شيء
او على كل ما اشبهه اي ما تناول عند الاطلاق عليه شيء او على ما اشبهه
على سبيل البدل بوضع واحد وهذا التناول خارج عن مفهوم
الحقيقة وزايد عليها خروج الرومية عن حقيقة الانسان
اذا تلخص هذا فنقول لما فرغ من تعداد الاصناف اجمالا
اراد ان يبحث عن كل منها تفصيلا على ترتيب الاجمال فقال
اسم الجنس وهو ما علق اه اي اسم الجنس هو اسم متناول عند
الاطلاق لفرد معين وكل فرد يشبهه لكن الفرد في الحقيقة
اي قدر مشترك بين الافراد بوضع واحد على سبيل البدل
كرجل في جاءني رجل فانه متناول لفرد ما وكل
فرد يشبهه لكن الفرد الرجولية على سبيل البدل بوضع واحد فالتعليق على
شيء وعلى كل ما اشبهه هو التناول عند الاطلاق على سبيل البدل واما
علمنا على سبيل البدل لامتناع التناول على سبيل الشمول والعموم مع غير
موضع الاستغراق اذ لا شك ان الجائي في جاءني رجل فرد فاذا وضع
الافراد يخرج عنه المعارف كلها والنكرة اي به اه فخرج غير العلم فانه

لا تناول

لا تناول عند الاطلاق لشيء ما وكل ما اشبهه بل يختص عند
الاطلاق بشيء معين وان كان الوضع عاما واما فخرج العلم
فانه وان كان متناولا عند الاطلاق لشيء وكل ما اشبهه
لكن ليس ذلك بوضع واحد بل باوضاع متعددة واما فخرج
النكرة فان المحوظ فيها مقصورا هو عدم تعين المدلول والتناول
فيها لشيء وكل ما اشبهه خارج عن مفهومها ويجوز
ان يكون ما عبارة عن اسم نكرة فيخرج بجميع المعارف واما النكرة فبقوله
على كل ما اشبهه ويجوز ايضا ان يراد بشيء مفهوم ما علق على شيء غير معين
فيخرج المعارف بانها معلقة اي معلقة باذا شيء معين وان كان الوضع
في بعضها عاما ان قيل طرد التعريف باطلا بعلم الجنس كاسامة فان تناول شيء
وكل ما اشبهه قلنا هو موضوع باذا لحقيقة المقولة واطلاقه على شيء
وكل ما اشبهه مجاز وان سلمنا انه حقيقة لكن لا نسلم بطلان الطرد لان باب
اسم الجنس كاسد واطلاق العلم على الاحكام لغلبة فرد مشترك بوجوه في حقيقة معلومة
واطلاقه على فرد مشترك مجاز بناء على الجواب الاول ومشترك بوجوه في حقيقة من حيث
هي هي او الاشتراك فيها وغير مشترك بوجوه في حقيقة معلومة متبادرة بالاذهان كانت
بناء على الجواب الثاني وقد اسم عين اه شيء اي شيء يقوم بذاته ويصح عنه عن مخبر و
[illegible] اي قيامه بذاته ان يتعين من غير تبعية في الغير فان تعين بتابع لتعين المحل
والاول اشمل لان الجزئيات على تقدير وجودها اسماء لها اسم علم ولا تخبر بها
[illegible] ولان [illegible] اسم علم مع انه لا يتصور التخبر

www.alukah.net

الا ان اطلاق العين عليه ليس باصطلاح وغير معقول ايضا ان نفس العين
بالمعنى الخاص فان لم يطلق عليه المحقق التفتازاني الا ان يقال بالتسامح
بل يكون مراده ان له قسما يسمى اسما على وآخر يسمى اسم معنى وان كان هذا
ولا ذاك كما في تقسيم العرب الى المتصرف فان هذا على تقسيم المعنى غير حاصر ايضا
كما لا يخفى على المتأمل وهذا كان اسم العين اسم شيء يقوم بذاته ويستغني
عن محل يقوم فلا جرم يكون اسم المعنى اسم شيء لا يقوم بذاته بل يحتاج الى محل
يقوم هو به كالعلم يقوم بالعالم والمفهوم يدري الفهم او قيل معنى القيام
بالمحل هو التبعية في التحيز المنتفي في صفات الله تع معان يقوم بذاته تع
واسماؤها اسم معنى مع امتناع التحيز في الصفات مطلقا اللهم الا ان يقال
بالنقص الى الحيز والحق ان معنى قيام الشيء بذاته اذا وجد في الخارج
بدون الانضمام الى محل يقومه ومعنى القيام الذي بالمحل ان لا يكون له
وجود بدون الانضمام سواء كان هناك محل او لم يكن فالتقسيم منحصر الا ان
اطلاق العين على ذات الله تع واطلاق المعنى على صفاته تع ليس
باصطلاح بل هو غير معقول ان فسر العين والمعنى بما يمكن خاص قوله العلم
شيء لما مر في الصنف الاول واراد ان يحوض في اثباته فقال العلم وهو اسم جنس
شيء بين غير جائز استعمال في آخر بوضع واحد وبلا اسامة وضع
بل اذ حقيقة معلومة واستعمال في فرد منتشر مجاز او هو اسم جنس
كالمطلق العلم على الاحكام لفظية فلا يتطرق عليه تعريف العلم والامر
تعريف الجنس ثم ان العلم المتحقق اما مركب او مفرد والمنقول اما عن مفرد او عن مركب

والمفرد

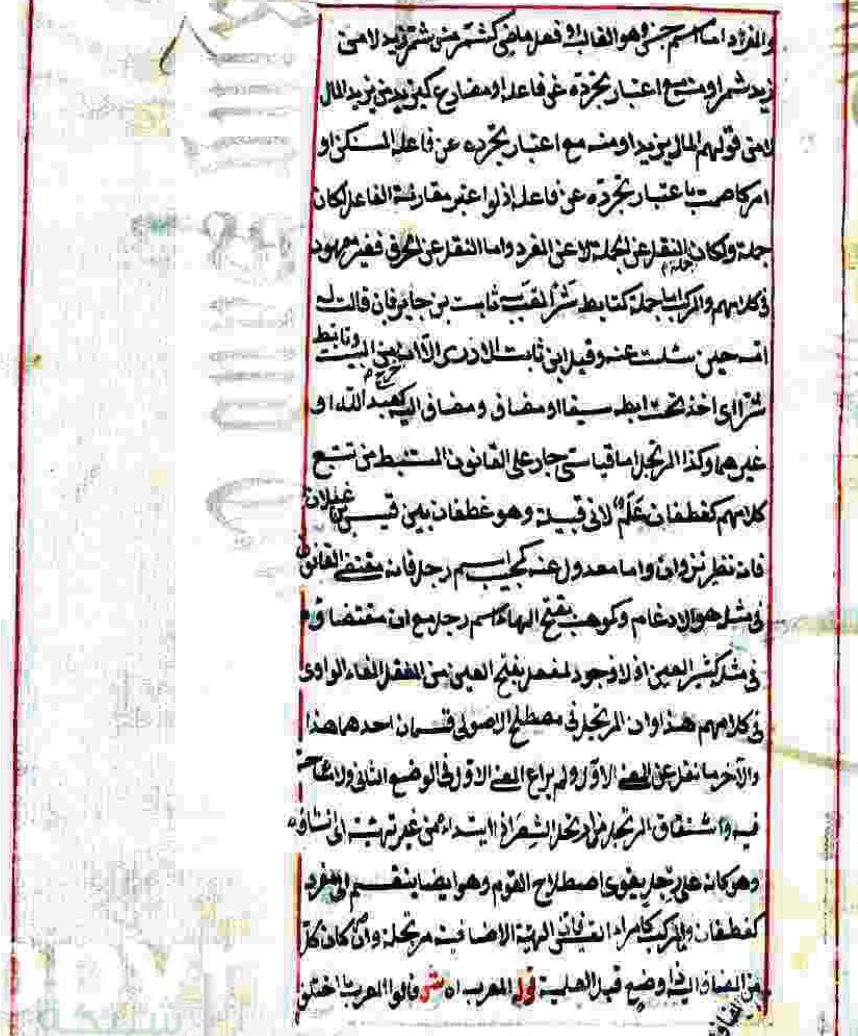

والمفرد اما اسم جنس وهو القابل لفعل ماض كشمر من شمر زيد لامن
زيد شمر او منع اعتبار تجرده عن فاعله او مضارع كيزيد من يزيد المال
لامن قولهم المال يزيد او منه مع اعتبار تجرده عن فاعله المسكن او
امر كاصمت باعتبار تجرده عن فاعله اذ لو اعتبر مقارنة الفاعل لكان
جملة ولكان النقل عن الجملة لا عن المفرد واما النقل عن الحرف فغير معهود
في كلامهم والمركب اما جملة كتابط شرا لقب ثابت بن جابر فان قلت
امس حين سألت عمرو قيل ابن ثابت الا ترى الا امس يبنى والتابط
شرا يعرب اجاب بان تابط سيفا او مضاف ومضاف اليه كعبد الله او
غيرهما وكذا الرجل اما قياسي جار على القانون المستنبط من تتبع
كلامهم كغطفان علم لاني قيد وهو غطفان بني قيس غيلان
فانه نظير نزوان واما معدول عن كجعب اسم رجل فانه مقتضى القانون
في مثله هو الادغام وكوهب بفتح الهاء اسم رجل مع ان مقتضاه
في مثل كبر العين اذ لا وجود لمفعل بفتح العين من المضعف الفاء الواوي
في كلامهم هذا وان المرتجل في مصطلح الاصوليين قسمان احدهما هذا
والآخر ما نقل عن المعنى الاول ولم يراع المعنى الاول في الوضع الثاني ولا اعتبر
فيه واشتقاق المرتجل من ارتجال الشعر اذ ابتداؤه من غير تروية الى انشاده
وهو كان على رجز يقوى اصطلاح القوم وهو ايضا ينقسم الى المفرد
كغطفان والمركب كامرئ القيس فان الهيئة الاضافية مرتجلة وان كان كلا
من المضاف اليه وضع قبل العلمية قوله العرب اه شر قالوا العرب اختلفوا

قالوا

آخر بإختلاف العوامل كأنهم سلوا عن متعمل الواضع في وضع
لفظ العرب وقيل لهم ما متعمل الواضع في وضع هذا اللفظ فاجابوا
وقالوا العرب بما اختلف آخره اي بما متعمل الواضع ثم وضع لفظ
العرب بإزاء هذا لبيان المتعمل موقوف على بيان ما اختلف آخره اي
على بيان اختلاف الآخر وبيان اختلاف الآخر موقوف على تتبع
كلام العرب فان من تتبع علم ان مثل زيد يختلف آخره باختلاف العوامل
وان مثل هؤلاء لا يختلف آخره ولا يتوقف في بيان اختلاف الآخر على
بيان المتعمل حتى يدور واما اذا سئل عن حقيقة مع قطع النظر
عن الواضع ومتعمله وقيل ما حقيقة هذا الكلم القسم كذا وكذا وقيل
في جوابه ما اختلف آخره آه فيدور لان بيان الحقيقة حينئذ يتوقف على
ثبوت الاختلاف له وهو موقوف على اثبات الاختلاف له واثبات
الاختلاف له موقوف على الكشف عن الحقيقة وعلى معرفة ان هذا اللفظ
معرب الا ترى ان من انشأ مركبا عربيا ما لم يعلم ان جزء المركب
معرب لا يمكنه اثبات الاختلاف له فيدور بل الحق في الجواب
ان يقال جزء مركب لم يشبه مبني الاصل فبيان الحقيقة حينئذ يتوقف
على ثبوت مركب خاص في الواقع كزيد قائم وعلى عدم مشابهة جزئه
مبني الاصل في الواقع وعلى تصوره فان المركب من حيث انه مركب وعلى
تصور عدم مشابهة جزئه مبني الاصل ثبوت المركب الخاص وعدم
مشابهة جزئه مبني الاصل وتصورهما لا يتوقف على بيان الحقيقة

حتى

حتى يدور تأمل قوله وهو على ضربين منصرف وغير منصرف تقسيم العرب
على هذين مع تفسير المنصرف بهذا وغير المنصرف بذاك غير جامع اذ هما
لا يشملان المعرب بالحروف بالتفسيرين المذكورين واما اذا فسر
غير المنصرف بما وجد فيه علتان او واحدة يقوم مقامهما والمنصرف
بما لم يجتمع فيه علتان ولم يوجد فيه ما نابت مناب ما يكون حاصرا
فقصده ليس الا الحصر بالى ان قال يسمى منصرفا وهو هذا واخر
يسمى غير منصرف وهو ذاك وثالث يسمى هذا ولا ذاك وهو المعرب بالحروف
ولكن ان تجعل التقسيم حاصرا بالتكلف البارد قوله منع الجر والتنوين الخ
اراد بالجر الكسر المخصوص بحال الجر لان الكسر المشترك بين النصب والجر غير
ممنوع منه على اصح المذهبين وبالتنوين تنوين التمكن لان ما سواه
غير ممنوع من الصرف هو وسم المعرب الذي منع الكسر المخصوص بحال
الجر وتنوين التمكن اي كل منهما ممنوع منه قصدا وبالاصالة لشبه الفعل
وذلك لان في الفعل فرعيتين فرعية الاشتقاق وفرعية التأنيث في هذا
القسم ايضا فرعيتان اذ في علقمان كذا واحدة منهما فرع الاصل فلما شابه
الفعل ثقلا منع بعض ما لا يكون في الفعل وهو الكسر والتنوين الذي
هو نشأ الثقل لم يمنع عن جميع ما لا يكون في الفعل بما فرق وبعضهم
قالوا ان المقصود بالمنع هو التنوين فقط ومنع الجر تبعية وهو لا شيء
قالوا اتفق لجمع التنوين اذ آثروا اللفظ تبع على الواو قوله وينخفض
الجر لم يقل وينصب في موضع الجر كما هو الظاهر من اطلاق النصب في العرب

واحدة نابت مناب اخرى

ان النصب للعرب لان النصب علم المفعولية فيقول الكلام الى
معنى ويكون مفعولا في موضع الجر وهذا هذا ياذا واما سمي
الفعل الذي يسوغ في وجوه الاعراب والتنوين منصرفا لخلوصه في الاسمية
الغريبة عن شبه الفعل والحرفي البيني الخالص اذ هو اخذ غرضه والقسم
الثاني غير منصرف لعدم خلوصه فيها لان له شبها بالفعل قوله الا اذا
اضيف اه شبه مفرغ ظرف لقوله منع او بفتح على اختلاف الغريقين او منع
على الجر في كل وقت الا وقت الاضافة ودخول اللام او بفتح في موضع
الجر كل وقت الا وقت الاضافة ودخول اللام فانه حينئذ يجر بالكسر اما الانصراف
بسببها كما قال بعضهم واما كان بسبب المقصود بالمنع هو التنوين وسقوط
الكسر تابع لسقوطه وفي الحالتين لا يتصور وجود التنوين فلا يتصور
سقوطه الكسر فخرج مع كونه غير منصرف والحق انه ان بقي في الحالتين علامتان
غير منصرف ودخول الكسر اما لانه تابع التنوين في السقوط ولا يتصور التنوين
فيهما فسقط بسببه الكسر واما لتقوي الاسمية بدخول اقوى الخواص
فخرج مع كونه ممنوعا بالذات في الحالتين ومع بقاء حكم عدم الصرف
واما ان لا يكون كالفعل في التعري عن الجر كالاذا قالت وان لم يتقيا او
لم يتق احدهما فمنصرف ودخول الكسر لانصرافه قوله الاعراب هو اختلاف
اخر الكلمة اه شبه خرج بقيد الآخر اختلاف الاول والوسط وبقيد اختلاف
العوامل اختلاف واحد آخر كاختلاف آخر زيد في مني زيد ومني ابنك
ومني الرجل فان سكونه بالوضع وفتحه وكسره لاقتضاء الساكن وخرج

ايضا

ايضا قولهم استفهم مسئولا مني حين قال المخبر جاءني رجل ما رأيت رجلا
مررت برجل فاذا وان كان فيه اختلاف في الآخر الا انهم ما يبنى اختلاف العوامل
بل لان المستفهم يريد ان ينبه على حركة السؤال عنه بما يجانسها من
حروف المد ليقع الاشباه في السؤال عنه ان فيه اذا كان الاعراب اختلاف في
الآخر يلزم بناء الاسم في اول التركيب لعدم الاختلاف اذ هو انتقال من بعض الحركات
الى بعض لعدم العوامل وهو معرب بالاتفاق قلنا لانم عدم لان الاختلاف
مطلق الانتقال من حركة الى حركة او من سكون الى حركة والعوامل في قوة العامل
والاختلاف بمعنى الوجود اي اختلاف في آخر الكلمة بوجود العامل والثاني موجود
في اول التركيب سلمنا ان الانتقال من حركة الى حركة لكن لا نم عدمه
في اول التركيب لان هذا الانتقال اعم من الفعل والقوة القريبة والثاني موجود
في بعض احدى الحركات واحد العوامل فيه ونقول عدمه فيما يقدر لانه حاصل
مغارقة في بعض وفي بعض ومنهم جعل الاعراب نفس الحركات والحروف وعملا عدولا
على طريق الجمهور بوجهين احدهما ان الحركات والحروف امور موجودة
يليق بها ان يجعلها لا يلائم الاختلاف فانه امر ذهني والثاني
ان الاعراب ثلثة باجماعهم والاختلاف امر واحد ناشئ من الحركات او الحروف
فجعلهم الاعراب نفس الاختلاف يخالف اجماعهم على كونه ثلثة بخلاف ما
اذا كان نفس الحركات والحروف فانه لا مخالفة فيه لاجماع لكون الحركات
والحروف ثلثة بلا شبهة اقول لا نم ان لا وجود للاختلاف فكيف هو
محسوس باحدى الحواس والا نم ايضا ان الاختلاف امر واحد بل هو امور

www.alukah.net

ثلث انتقالا من السكون الى الضم ومن الضم الى الفتح ومن الفتح الى الكسر قوله
وذلك في اسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم اه ش قال الاضافة لانها
اذا انقطعت عن الاضافة اعربت بالحركات قال الى غير ياء المتكلم لانها
عند الاضافة اليها تقوب بالحركات المحلية والتقديرية على اختلاف
الرأيين وكان عليه ان يقول مكبرة ايضا لانها تعرب بالحركات اللفظية
مصغرة نحو ابيت وان يقول مفردة لانها تعرب بتمام الحركات اذ كانت
جمع تكسير نحو آباؤه آباءه آبائه وببعض الحروف اذا ثنيت او جمعت
بالواو والنون نحو ابواه ابوبه وابوه وابيه في ابوين وابين جمع اب على خلاف
القياس لكنه اعتمد على المثال فاندمج في المفرد المكبر فان قيل فلم لم يكتف عن قيد
الاضافة بالمثال قلنا كيلا يتوهم اعرابها بالحروف المخصوصين باضافتها
الى المضمر فان الاضافة في جميع الامثلة الى المضمر اعربت بالحروف بعد
وجود هذه القيود ولا حاجة الى تعقلها ثقلا لانها لكونها من الامور الاضافية
يستلزم تعقلها تعقل الغير فان تعقل الاب يستلزم تعقل الابن مع
اذا واخرها حروف تصلح للاعراب بالانقلاب قلوا عربت بالحركات ايضا ضعف
التعقل ثقل التعقل وثقل حروف العلة وثقل الحركة هو الجمهور على ان اعرابها
هو الاختلاف الذاتي في الحروف وبعضهم على ان اعرابها نفس هذه الحروف
والبعض الآخر على ان اعرابها بالحركات المقدرة على الحروف المقدرة عن اعجازها الى
اوسطها ومنهم من جعل اعرابها بالحركات والحروف اللفظيين وقوله
الى ابيه انها معربة بالحركات التقديرية والحروف اللفظية ولكل وجهة

هو موليها

هو موليها والحق هو الاول واستثنى ايضا لا يبعد عن الصواب فوله اخوها
اضافة الى ضمير المؤنث المحرم قريب زوج المرأة كالى زوجها واخيه غوله
وفي كلا مضافا الى مضمر ش قال مضافا لانه لا يصح لمعناه الا باضافة
قال الى مضمر لانه عند الاضافة الى مظهر يعرب بالحركات تقديرا نحو جاءني
كلا اخوبكر ورايت كلا اخوبكر ومررت بكلا اخوبكر واغا اعربت
ببعض الحروف عند الاضافة الى مضمر لانه مثنى المعنى فاعرب باعراب
وقيل كلاهما في الرفع وكليهما في النصب والجر اعرب بالحركات عند الاضافة
الى مظهر لانه مفرد اللفظ فاعرب باعراب مثل القضا ونوقيس على الاعتبارين
حقهما ولم يعكس لان المظهر اصل والحركات اصل والمضمر فرع والحروف فرع فاعرب
بالاصل عند الاضافة الى الاصل وبالفرع عند الاضافة الى الفرع قوله
الاضافة الى المضمر يقوي امر التثنية فيلائم مثنى المعنى ومضاف الى المثنى
المتصل به فيعرب باعراب المثنى بخلاف ما اذا اضيف الى مظهر فانه لا يوافق
لامر التثنية فيه فلا يعرب باعرابها وقيل ان كلا شئ كلا وهو باطل لوجوه
احدها لزوم اشمال الواحد على المثنى وهو باطل قطعا ولزوم اعراب
بالحروف مطلقا وليس كذلك ولزوم امتناع كلا الرجلين جاءني بلفظ
الافراد وليس ممتنعا ولزوم حفظ صيغ كل فيه وليس كذلك هذا وكان عليه
ان يتعرض لاستثنان لانه موب ببعض الحروف كالمثنى وليس مثنى للتهم الآن
يدرج في المثنى بان يراد بالمثنى ما هو في صورة المثنى سواء كان مثنى حقيقة
او لم يكن قوله ذو بنتيه والجمع المصحح ش اي جمع المذكر السالم واما الجمع

الكسر وجمع المؤنث السالم فاختلفا في الآخر فيهما بالحركات وانما يختلف
آخرهما بالحركات لان فيهما ثقلا معنويا وثقل زيادة العلامة فلو اعربا
بالحركات لتضاعف الثقل لان الحركات شطر الحروف والمعرب شطر المبني
والجموع وكان ان يعرب الشطر بالشطر الكثير بالكثير وانما اعربا بسعفي الحروف
لانهما لو اعربا بتمام الحروف يلزم الالتباس في نصبهما في حالة الاضافة
يعني لو قيل في نصب المثنى زيدان بالكسر في نصب الجمع زيدان بالفتح لالتبس
الفرع بحركة النون فسقوطها بالاضافة لا يبقي الفرق وانما المرفوع بالواو
رفعهما وكذا بين جرهما فيمكن بحركة ما قبل الواو والياء فرقت
الحروف الثلثة الى المنقضيات الست فاختص واحد برفع هذا
وآخر برفع ذاك واشترك جراهما في الياء وكسر ما قبل الياء وفتح
النون في الجمع وعكس الامر في التثنية وحاز نصبهما على جريهما مجرى
النصب والجر من اتاني هذا كان ظاهر لكن كان عليه ان يذكر هنا عشرين
واخواتها لانها معربة بالواو والياء كالجمع المصحح وليأتي بعدم النفراد
لو كان عشرون في مثل عشرة لو جعل لا يطلق على اقل من ثلثين لوجب
اطلاق الجمع على ثلثة مقدار الواحد وليكن للزم لانه نقص في مضاعف
العشرة ولوجب ايضا ان لا ينقص العدد بحذف نون ليكن للزم لانه نقص
وهكذا في البواقي والذي يمكن في توجيهه ان يقال اراد بالجمع المصحح ما في آخره
واو ونون في الرفع وياء ونون في الجر والنصب وان كان جمعا مصطلحا
كمسلمين او لغويا كعشرين وهي مندرجة تحت عموم المصحح فلا حاجة
الى التعرض

الى التعرض لباب عشرين على الافراد وهذا جيد ولمثل من هذا الباب ايضا لم يمثل انتهى قوله
اي والاسم المعرب الذي لم يظهر الاعراب في محل اعراب في نفسه آخر ذلك المعرب
والا لزم خلو المعرب عن الاعراب وهو باطل قطعا وانما قلنا في نفسه
آخر ذلك المعرب ليتميز الاعراب المحلي في المعرب عن المحلي في المبني فان
المحلي في المبني لا يكون في نفس آخر ذلك المبني والا يلزم ان يكون معربا فالمراد
بالمحلي في المبني انه لو اتبع في بدل المبني بالمعرب لتحقق الاعراب في ذلك
المعرب فضلا في مثل اذا قلت قام هؤلاء مرفوع المحل على معنى انك
لو اوقعت موقعه معربا وقلت قام الرجل كان ذلك المعرب مرفوعا
لا ان الرفع مقدر في آخر هؤلاء والا لزم ان يظهر لان آخر المبني
عن محل الحركة وان يكون معربا بالوجود الاعراب في ذات المحل فان عصا
في هذه عصاي فانه مرفوع المحل على معنى ان الرفع مقدر في نفس الآخر اذ اصله
عصو قلبت الواو مع حركة ما قبل الفاعل لا يظهر لاتباع الالف عن
ظهور الحركة وكذا باب حبلى وان لم يكن الف منقلبة عن المحرك فليتامل
قوله كعصا وسعدى الاولى تمثيل معرب بتمام الحركات تقديرا واتباع
غير منصرف معرب ببعض الحركات تقديرا وامتناع ظهور الحركة فيهما
لامتناع الالف عنه واراد بمثل عصا الاسم المعرب المقصور المنصرف
وبمثل سعدى اسم المعرب المقصور الغير المنصرف وقوله والقاضي
في حالة الرفع والجر اي وكالقاضي اراد بمثل القاضي الاسم المنقوص الذي

www.alukah.net

الجر ياء قبلها كسرة كالمشترى والجوارى والعمى واغاقال في حالة الرفع والجر لان نصب لفظي لخفة الفتح على الياء واغا قدر في الحالتين لثقل الضمة والكسرة على الياء ويقال جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالسكون ورايت القاضي بالفتح واما قوله • فيوما يجازين الهوى غير ماضي • بكسر الياء وفتح آخر وكاد يذهب بالدنيا واذنها • هواى كلب شاكى الهوى سنحاح • بضم الياء شاذ اوتكسيب بعض الكلمات والوزن كما ان سكون الياء في قولهم • اعط القوس باريها • وانزل الدار بانيها شاذ والقياس الفتح جروا على لغتهم بسكون الياء لكثرة استعمال الكلمة مثلا ﴿ واسباب منع الصرف تسعة اه ﴾ اى الاسباب التي بوجود اثنين منها او بتكرير واحد منها يمتنع الاسم عن الصرف تسعة وقيد احد عشر تسعة منها ما ذكر في المتن وواحد منها شبه الف التانيث فضل ارطى الف الحاق بجعفر لا للتانيث يقال ارطى للجرو ارطاه للواحد واذا سمي به رجلا امتنع عن الصرف شبه الف التانيث في الزيادة وعدم قبول التاء لان التسمية تمنع الصرف واخر مراعاة الاصل في مثل احمر بعد التنكير فانه اذا نكر بعد ما سمي به شخص سمي غير منصرف على اى سبب نظرا الى انه كان قبل التسمية غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وقد زالت الوصفية بعروض العلمية لبقاء ما من القضاء العقل فاذا نكر عاد حكم الوصف لزوال المضادة وقال بعضهم انما كان الحكاية والتركيب اى كل ما امتنع عن الصرف لسبب امتناعه اما الحكاية واما التركيب اما الحكاية فهي في وزن الفعل سواء قارن العلمية كبعلبك او الوصف كاحمر وجه الحكاية في الاول ظ

لانه كما

لانه كما ان قبل العلمية فعلا لا يقبل الكسر والتنوين وبعدها بقي على حاله الحكم واما في الثاني فشكل لانه لم يبق وصفية الفعلية حتى يحكى على الحالة الاولى وان احتمل بان ذلك الوزن لو كان في الفعل لادخلة الكسر والتنوين فكذا لابد خلاته اذ اكان في الاسم ورد عدم صرفه فحكيا حال الجزء لغرز ذلك الاحتمال مع انه منصرف بلا خلاف واما التركيب ففي البواقي كرب بعلبك فان في تركيب العلمية مع التانيث وكما زيادتان في تركيب العلمية مع الالف والنون وهكذا والحق انها تسعة فان شبه الف التانيث راجع الى الف التانيث تسامحا ومراعاة الاصل راجعة الى الوصف فان شرطه ان يكون في الاصل لو عددت مشارهذين سببا على انفراد لم تنكر اذ نعدت سببا واحدا على تقدير كونه اجنبيا بتضاد بل سببا على انفراده حتى يكون الاسباب اثني عشر واما الحكاية فقد عرفت ما فيها واما التركيب فباطل الطرد والعكس اما بطلان الطرد فلان في بعض الاسماء تركيبا لبعض المذكور ولا امتناع في عن الصرف كذا مان فانه في تركيب الوصف مع الالف والنون مع انه منصرف واما بطلان العكس فلان بعض الاسماء ممتنع مع عدم التركيب كما جزم به ان التركيب الذي يكون احد السببين اي تاما المنع الصرف ينبغي ان يكون تركيب الفعل كفعلان يكون اجزاؤه مرتبة مسمى عنه وتركيب بعض الاسباب مع البعض تركيب تخليط قوله العلمية اى يكون الاسم علما للعين كزيد ان الحقيقة الاعيان كاسامة او الحقيقة المعنى كسبحان او الموزون كفعلان او للعلم كفلانة فانه وضع ليكنه به عن اعلام

التعليل قوله على الاعلام اى الحقيقة سواء حاتم كسحر وقنب كزينب اضافى
العلم اذ الكلام معتبر فى عدم الصرف قوله والتانيث ش اى التانيث الازم
لفظا كحبلى فانه لازم بالوضع وكطلحة فانه لازم بالعلمية لان التسمية غير
الصرف او معنى كتانيث زينب فانه لازم بمقارنة العلمية فقيدنا التانيث
باللازم لعدم الاعتداد بغير الازم ولذا صرفت الصفات المؤنثة كحائضة
وامراة جريح مع وجود التانيث والوصف ح او الوصف ش اى الوصف
الوضعى وهو ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى كاحمر معناه الحمرة والحوقى
اللازمى عمرو قيد كباب ثلث فانه وصف تحوى لازمى لا يقال ثلث رجال الا رجال
ثلث وعرف بمنع للوصف اللازمى والعدل التحقيقى واما الوصف العارضى
فلا اعتداد به فلذا صرف اربع فى مررت بنسوة اربع مع تحقيق الوصفية العارضى
ووزن الفعل قال بخم لانه صرف اربع لانصرافه دليلا على عدم الاعتداد بالوصف
العارضى فلا يجوز ان يكون صرفه بناء على افتقاد شرط وزن الفعل فان شرطه
ان لا يقبل التاء المحركة وهو يقبلها يقال عجوزات رجال اربعة ومنع افتقاد الشرط
مستندا بان التاء ليست علامة التانيث بل للتذكير لما ثبت بسلطان سيبويه
لان التاء المحركة التى يوقف عليها هاء من خواص الاسم سواء زيدت للتذكير
او للتانيث قوله ووزن الفعل ش اى وزنة الفعل الذى بخصه ولا يوجد فى الاسم
الا منقولا عن الفعل كثيرا او على الاعجمى كيعمر او بغلبه كافعل فانه فى الفعل كثير
فى الاسم لان الفعل اربعة اضعاف فى هذا الوزن ماضى الافعال وصيغة المتكلم وحده
من باب تفعل يتعمر وفعل يفعر واحدى صيغتى التعجب فى الاسم ثلثة اضعاف افعل

التعليل

التفضيل والصفة المشبهة ولما انتفض فى الفعل اكثر منه فى الاسم فقد
احتمال الحاق كما قال بعضهم لكنه يرد عليه عدم صرف فاطر اذا سمى به رجل لان فاعل
فى الفعل اكثر منه فى الاسم مع ان المذهب الصرف للتهم الا ان يمنع الاكثرية فى
الفعل ويدعى العكس كما قال المتقدمون اعنى يوشر وتغلب الفعل اذا اختص به او كان فى
اوله زيادة كزيادة غير فانه لا يسوا كان غالبا فى الفعل او مغلوبا فى الاسم
عوقب اذا سمى به رجل لعدم الاختصاص وعدم الزيادة فى اوله وقال بعضهم
ما انفعل عن الفعل وجعل علما يمنع عن الصرف سواء اختص به او غلب او كان
فى اوله زيادة او لا فتصرف اذا سمى به رجلا منع عن الصرف وهذا هو مذهب
الحكاية قوله والعدل ش اى انتقال مادة الكلم عن هيئة الى اخرى مع ان
الاصل اذ يكون هى على تلك الهيئة فالمادة منتقلة والهيئة الاصلية منتقل
منها والهيئة الاخرى منتقل اليها وبعبد العناية خرج عن التعريف مثل
رجيل ورجلان ورجال لان يا الاصل فى شرهذى الباء بين ان يكون على
الهيئة الاصلية لانه يخرج المعنى المستفاد من الهيئة العارضة بخلاف
ثلث وعمر فانهما لو كان على الهيئة الاصلية لم يحتمل المعنى فاذا قيل رجال
رجال ثلث كان المعنى تقسيم الموصوف على العدد المخصوص وكذلك اذا قيل
جاءنى رجال ثلثة وكذلك اسمه بعامر وعمر فلانقاوعة المعنى بين العدول
والعدول عنه ثم العدل قسمان تحقيقى وهو ان يوجد بدون ملاحظة
عدم الصرف بدون علة من دليلى يدل على انتقال المادة من هيئة الى اخرى وتقديرى
وهو ما لا دليلى فيه على انتقال سوى عدم الصرف بدون العلة بين العادل

كثلاثة في جمع ثلاث فانه معدول عن الكمل اي عن ثلثة ثلثة فان غرض
من تجريبه على الوصف تقسيم الموصوف على عدد مخصوص او جاء رجال فنفعهم
على هذا العدد بالفاء مع ان النفع كلامهم مكرر نحو ابصرت العراق بلدا بلدا
وقرأت الكتاب بابا بابا فهو معدول عن المكرر واما الثاني فلانه مشارك لغير
منصرف وليس في غير العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدة عدم الصرف والا لزم
فيه العدل فضلا عن ان يلزم اذ الصرف في هذا الوزن كثير ولا تقدير عدل فيه
قوله والجمع اي الجمع الذي ليس على زنة واحد كمساجد ومصابيح فان هذين
الوزنين من الجمع لا يوجد عليهما واحد من الوحدان العربية تقوى الجمعية في
شائبتي العلمية وامتنعا عن الصرف وقيل في هذين الوزنين فاجعام مرتين كما ان
جمع اكلب وجمع كلب اناعيم جمع انعام جمع نعم فامتنع دلالة لتكرر الجمعيتين
ثم ملاحظة الجمع مرتين من هذين الوزنين كمساجد ومصابيح حمل عليه عدم
الصرف الثالث كما يرد على الاول مثل فلك فانه جمع لا نظير له في الآحاد مع انه
منصرف بالاتفاق ولو قيل هو الجمع الذي ليس على زنة واحد وكان بعد الف
تكسير حرفان متى كان كمساجد او ثلثة احرف اوسطها ساكن كمصابيح لم يرد مثل
افلس قوله والتركيب اي التركيب المقارن بالعلمية ولا يكون منقولا عن المركب الذي
ولا يكون ثانيه صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف قبل النقل اما مقارنة العلمية فلزم
لان التركيب المعتبر هو اللازم واما عدم النقل عن الذي فلانه حينئذ يحكى على ما هو عليه
قبل النقل كتأبط شرا وعبد الله وجوان ناطق علما واما عدم كونه ثانيه
صوتا ومتضمنا لمعنى الحرف فلانه حينئذ يلحظ فيه الصرف ولا عدم فلان العلم

في مفصل

في مفصلا اذا جعلا مثل خمسة عشر علما فيه وجهان البناء والاعراب
مع عدم الصرف قوله والعجمة اي العجمة التي كانت علما في العجم قبل النقل
لان العجمة التكريبية يصرف العرب فيها بخواص عربية بحيث لا يبقى فيها
رائحة العجمة بعد النقل ثم تتبع بها فلا يبقى لها اثر في منع الصرف فالعجم الاعلام
انما تؤثر اذا كان الاعجمي علما في اول الاستعمال عند العرب بعد النقل وقبل التصرف
سواء كان علما في العجم قبل النقل عدم التصرف فيه بعد النقل اذا كان علما قبل
او لم يكن وظن انه يعود على الصواب اذ المقصود من العلمية في العجم قبل
النقل عدم التصرف فيه بعد النقل اذا كان علما قبل التصرف فالمقصود من
اشتراط العلمية حاصل بوجوده عدم صرفه فلو ان لكون القبا لابن نافع
قبل التصرف لجودة قرائته وهو قبل النقل رومي معرب بمعنى الجيد قوله والالف
والنون اه شروع في الشبه بهما ان لا في التأنيث في عدم قبول التاء فان كان
في اسم فشرط العلمية ليلا يقبل التاء ويتحقق الشبه وان كان في صفة
فشرط انتفاءه فعلا ليثبت الشبه ثم ان الكوفيين على ان منع
بعض الصفات عند لا في التأنيث بل هو كباقي الاسباب والبصريين على
منع الصفات بعضهم على انه مستقل في المعنى كالشبه ولا اثر
للعلمية في الاسم ولا للوصفية في الصفة والجمهور منهم على عدم استقلاله
لان الشبه في المشبه به فلا يلزم من استقلال المشبه استقلاله قوله
متى اجتمع في الاسم اه شروع في الاسم العربي لان الاسباب التي لها
في البناء انما اجتمع في منع الصرف الى سببين او تكرر واحد لان لواحد

في النسخ

دون

غير منكر ويقابله بين المعرفة وعلامته فيجب الصرف لا صالته فينصرف فلابد
من آخر ومن نكر ليترجح جانب الفرع فيمتنع عن الصرف ووجه الامتناع
عند اجتماع اثنين او تكرر واحد هو ان كلا من الاسباب فرع
الاصل فان العلمية فرع النكرة والتأنيث فرع التذكير والوصفية
فرع الموصوف ووزن الفعل فرع لوزن الاسم والعدل فرع معدول
عنه والتركيب فرع الافراد والجمع فرع الواحد والعجمة فرع العربية
والالف والنون فرع لالتي التأنيث عند البصريين اولما يدخله
عند الكوفيين فيكون في الاسم فرعيتان كما ان في الفعل فرعيتين
فرعية التأليف وفرعية الاشتقاق فيمتنع عن الكسر والتنوين
امتناع الفعل عنهما الا لامكان على ثلثة احرف آه كالموصول
مع الصلة شيء من فاعل لم ينصرف اي لم ينصرف وجوبا وعلى سبيل
القطع الامكان على ثلثة احرف ساكن الوسط فانه لا قطع
لعدم الصرف بل يجوز الصرف وعدمه وانما قلنا وجوبا وعلى سبيل
القطع لان عدم الانصراف لو اخذ مطلقا لم يصح الاستثناء كما لا يخفى
على من له ادنى ذوق اما العرفة فلخفة لان عدم الصرف لدفع ثقل السببين
وخفة الاسم يعارض ذلك الثقل واما عدم الصرف فلاعمال السببين
مع قطع النظر عن خفة الاسم فالكوفة ولوطة فان في كل منها العلمية والعجمة
يجوز صرفه للخفة وعدمه لاعمال السببين وكذا اما احد السببين تأنيث
كهند ولم يمثل به لان جواز الامرين فيه مقطوع وايضا ورد بدونه

الفصحاء

الفصحاء قال لم تنفع بنصف بين زنها وعدوه وتشوه وعد في الخفيف
واما ما احد سببيه عجمة كنوح فان جواز الامرين في بحر القياس
لم يرد استعمالهم بعدم صرفه حتى ان بعض المتأخرين قطع صرفه و
استدل بالمنقول والمعقول اما المنقول فلورود منصرفا في النثر الذي
غير من كلام العرب العرباء واما المعقول فهو ان العجمة ضعيف لان صرف
الخفة بخلاف التأنيث فلذا مثل به ولم يمثل من باب هند ثم انه
اراد بعشر نوح ولوط ما فيه سببان من هذا النوع سواء كان احد السببين
عجمة كنوح او تأنيث كهند واما في سبب ثالث من هذا النوع كما
وجوز فان كلا منهما علم البلدة مخصوصة فيها العلمية والعجمة والتأنيث
المعنوي فلا يقال في امتناع صرفه لان لخفة لو عارضت احدها
بقي اثنان بلا معارض فيمتنع قطعا فان قيل فليتعارض العلمية
والآخران مشروطان وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط
فلينصرف قلنا وجود العلم شرط لتأثيرهما لا اثر له والخفة تعارض
الاثر وكل علم لا ينصرف اه اي كل غير منصرف احد سببي او اسباب
العلمية ينصرف عند التنكير اي عند ارادة فرد ما من الافراد المسماة
بهذا الاسم بالاوضاع المتعددة وذلك لان ما هو مشروط بها
من الاسباب يكون زوال العلمية زوالها فينصرف لبقاء سبب
وما هو غير مشروط بها كالعدل ووزن الفعل وان لم يكن زوالها زوالها
لكن نبقي بعد التنكير سبب واحد فينصرف وهما متضادان ان استقرأ

ولا يكون مع التاء الا احد هذا واصحت علم بريت من قولهم بكسر
العين وان لم يشتهر فلا فرح به لكلية ذلك الكلية واما الجمع والتأنيث
بالالف فلا اثر للعلمية فيهما لاستعدادهما في المنع واما الوصف
والالف والنون في فعلان يجامعهما التضادهما واغا قال في الغالب
لان مثل احمر يبقى غير منصرف بعد التنكير ايضا على راى سيبويه
لانه كان في الاصل وصفا وقد زال بالعلمية فبعد زوال العلمية
يعود الحكم الاصلي لزوال العارض واما عود نفس الوصفية فلا قائل به
فان معنى لهم قبل التسمية بشيء الحمرة وبعد هذا ذات شخصية وبعد
التنكير شخص ما من الاشخاص المسماة بهذا الاسم فالعائد
حكم الوصف لا نفس وعلى راى الاخفش ينصرف لان الوصفية زالت
بالعلمية وهي زالت بالتنكير والساقط لا يعود الجواب ان العائد
ليس الساقط بل حكمه وهنا فائدة لا بد من التنبيه عليها وهي
ان خلافهما يجري في كل ما احدث سبب قبل التسمية وصفا والاخر
سوى افعل التفضيل فانه لا يجري في خلافهما لان التسمية لو فارقت
عن بقي غير منصرف بعد التنكير اتفاقا لان من مذكورة للوصفية
الزائلة فكانها غير زائلة واذا لم يكن بعارضة من ينصرف بعد التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه لانه لا يجري على الفعل المنصرف
بحال بخلاف افعل وقوله وقد ترفع على ضربين مثاقول لما كان وجوه اعراب
الاسم رفعا ونصبا وجرا كان اقسام المعرب بالضرورة مرفوعا
ومنصوبا

ومنصوبا ومجرورا وانما كان وجوه الاعراب ثلثة لان مقتضيات
الاعراب ثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة فلو زادة الوجوه زالت
عليها لزم التوارد ولو نقصت عنها يلزم الاشتراك وهما خلاف
الاصل فالوجوه ثلثة فالمعرب كذلك وقدم المرفوع على الاخرين لانه
عمدة الكلام ومبدء ومن بحلاف المجرور فانه فضلة والمنصوب
وان كان البعض منه عمدة الا ان اكثره فضلة وقال المرفوعات على
ضربين اصلي اي في حكم الرفع اصلا اي في استحقاق الرفع اصلا ومحمول
اي بالاصالة في الرفع يعني ان احد القسمين يرفع بالاصالة لا على سبيل
التبع والالحاق بالغير والاخر بخلافه والاول هو الفاعل وانما كان اصلا
لقوة عامله اذ عامله لا يكون الا الفعل او شبهه وقوة العامل بنائها
اقوى الاعمال وهو الرفع ولان الفاعل ثاني اثنين وغيره من المرفوعات
ثالث ثلثة والثاني اصلي بالنسبة الى الثالث ولان رفع الفاعل لا ينسخ
ناسخ بخلاف رفع المبتداء والخبر فانه ينسخ دواخل المبتداء والخبر فالفاعل
اصل وما سواه ملحق به لانك ذهبت الى بعض من ان المرفوعات اصول
في الرفع ولا كما ذهب اليه الاخر من ان المبتداء والخبر اصل والفاعل ملحق به
قوله وهو على ضربين نظرا اه اقول وهذا التقسيم غير بين لبيان ان الفاعل
في مثل زيد ضرب منوي لا محذوف ولا مضمر والدليل على امتناع الزيدان
ضرب والزيدون ضرب يعني لو كان الفاعل فيه محذوفا او مضمرا لما وجب
ان يقال الزيدان ضرب والزيدون ضرب بافراد ضرب لانه لو قيل الزيدان

www.alukah.net

الألوكة
www.alukah.net

فالجملة اسمية وان كان المسند مقدما وكان ظرفا او مجرورا بحرف
فالجملة ظرفية نحو في الدار زيد وزيد في الدار ابوه وامامك بكر وبكر امامك
زيد وان كان فعلا قد دخل حرف الشرط فالجملة شرطية نحو ان ضربت
ضربت والا فعلية سواء كان المسند المقدم فعلا نحو ضرب زيد او
اسم فعل نحو هيهات زيد او وصفا واقعا بعد حرف النفي والعكس بعكسها
اقائم الزيدان وما قائم الزيدان وز نحو زيدان تكرمه تكرمك فالخبر
في الحقيقة عند القوم هو الجزاء والشرط قيد اي زيد بكرم بكرم وقت اكرامك
اياه ومجموع الشرط والجزاء عند ارباب المعقول والمعنى زيد اكرامك اياه
ملزوم لاكرامه لك وصحح قولهم زيدان يكرمان بكرا اكرم عمرا بعد قولهم ان ارباب
المعقول الحكم الجزاء عن الضمير العايد الى المبتدا او المال على راي القوم زيد اكرامك
عمرا وقت اكرامه بكرا او على راي ارباب المعقول زيد اكرامه بكرا ملزوم لاكرامك
عمرا والانسب في سياقة المعنى الاول وفي حق الاثبات وشانت وز وظرفية
نحو خالد امامك وبشر في الكرام ش لا ولو قال الخبر في الظرف حقيقة والثاني
مما الخبر فيه المعقول منزلة الظرف يعني ان في الاول اخذ في المعنى وانتقال العقل
اليه على الشكل الاول كما ان في الاول كذلك والخبر في نحو خالد حصر امامك او حاصر امامك
وبشر حصر من الكرام او حاصر من الكرام فخذه وانتقد فاعلم ان الظرف في الحقيقة
والمجرور والمجرور وكونه جملة بناء على تقدير المتعلق كما هو مذهب النحاة
البصرية فانهم يقدرون فعلا لان الاصل في العمل للافعال ولانه يقدر الفعل عند
وقوعه صلة بالاتفاق فعند التردد وجب المصير الى المتفق عليه في موضع

واما اذا

واما اذا قدر اسم فاعل كما هو مذهب الكوفية فلا يكون جملة لان
الاصل غير جملة فالخلف كذلك ووجههم ان المقدر خبر وحق الخبر هو
الافراد والعكس على الصلة فاسد لان الصلة من مظان الجمل بخلاف
الخبر والانصاف ان المتبادر من زيد في الدار عند الاطلاق هو حصول
زيد في الدار فالمقدر حاصر فلو كان المقدر حصل لزم ان يفهم عند الحصول
فيها في زمان سابق على زمان الاطلاق واللازم باطل والملزوم مثله
وز ولا بد في الجملة من خبر آه ش اي لا بد في الجملة الخبرية الواقعة خبرا غير
الشان من خبر يرجع الى المبتدا ولو من قايم مقامه كلام الاستغراقي في نحو
الوحش زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتدا والجملة خبرا لما قدمنا قوله
من خبر اما بناء على الاعم الاغلب فان الاول قاطر في اغلب المواضع بالضمير واما
بناء على ارادة عموم المجاز اي لا بد في الجملة من ذكر فان الذكر يتناول الضمير
وغيره وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا بد فيها من خبر اولا فاعلم
من غير فرق بين ان تكون الجملة الواقعة خبرا لكونها عبارة عن نفس الاخبار
او الخبر بربط بينها بعد خلوها عن الضمير واجب وز الا اذا كان معلوما ش
مستثنى مفرغ اي لا فرق في الجملة بين ضمير رجع الى المبتدا لفظا كما وقت
الا وقت كوكبه معلوما بدليل السوق فانه يصح لا حاجة الى ذكر الضمير بل
يكفي مجرد تقديره واردت فعلنا لفظا لا بد من عنايت ليصح الاستثناء
تامل وز البر الكر بستين درهما ش اي الكر مشتمل بستين درهما مشتمل فعلي
الوصفية الكر على الثاني حال من فاعل الظرف اعني بستين والوزنية

www.alukah.net

على الحذف سوق الكلام وتقديم البر على الكرم قالوا في شرح هذا الكلام يجوز حذف المخبر فيما نحن فيه شاة بدرهم اي شاة مثلها بدرهم

قوله وقد يقدم آه اي جوازا او وجوبا اما التقديم على سبيل الجواز فلما لاهتمام به لكونه محط الفائدة وسياق الكلام لافادته واما على سبيل الوجوب فلان ذكره اي ذكر المخبر قبل ذكر المبتدا يكفي مثلا اذا قيل زيد يذهب نفس السامع قبل ذكره الى كل مذهب يكفي مثلا اذا قيل زيد يذهب نفس السامع الى احتمالات شتى الى ان الخبر قيام او قعود او غيرهما الى ما لا يتناهى فاذا قدم وقيل قائم علم بنى اول الامر ان الاخبار في هذا الكلام عن المخبر عنه بالقيام فيصير حصول العلم بغير مشقة وفائدة ان يقول اذا انقطع الاحتمالات بتقديم الخبر في جانب الخبر تشارك الاحتمالات في جانب المخبر عنه قبل ذكره واما تقديم غيرهما من استقامة النظم وغيره هو اما التقديم على سبيل الوجوب فلام مرض وبعد اي عن الاصل فعلما وذلك كتقدم المفرد على الكلام كما في ابن زيد فانه خبر مفرد متقدم يحتمل الاستفهام الذي هو صدر الكلام لكونه مغيرا اجاعلا المقطوع مشكوكا فيه فقد دلالة التقدم على المبتدا وجوبا لحفظ الشكل الصدارة ولا يقال زيد ابني فيضاف التقديم الى هذه العلة ولا يضاف الى الاهتمام والى رفع الاحتمالات والا الى غيرهما وان امكنت وكذا تقدم خبر عرفا عند كون المبتدا نكرة فانه يجب تقديمه على المبتدا اما لئلا يلزم الاخبار بالنكرة المحضة واما لدفع الالتباس بالصفة فلو قيل رجل في الدار يعلم ان الظرف خبر او صفة كفيرها على ما علم في المطولات قوله ويجوز حذف احدهما عند الدلالة مثل قولك لمن

معا ايضا

معا ايضا كقولك لا نعم في جواب ازيد قائم فان التقديم نعم زيد قائم ولا تقدير هذا الاندراجه تحت قوله ويجوز حذف احدهما الا ان حذف الامرين يستلزم حذف احدهما وانما قال عند الدلالة لامتناع حذفهما بدون الدلالة لكونهما اركانا من الكلام ثم حذف كل منهما مرة على سبيل الجواز مرة على سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك تقديره صبر جميل فاذا ابتدا بالمبتدا نحو فصبر جميل فاذا ابتدا بالخبر اي فصبر جميل اجلى من الجزع وبث الشكوى واما خبر محذوف المبتدا والتقدير فامري اي عادتي وسيرتي عند مس المكروه صبر جميل اي احسن من التفجع على الجزع وبث الشكوى الا الجزع وبث الشكوى فيحمل حال الآية على حذف المبتدا اذ قبل وجود كون المبتدا معرفة وكثيرا حذف المبتدا وذلك لغرض المدح على ساق الآية فان ساقها المدح للصابرين بالصبر وتوافق قراءتي النصب والرفع في اسناد الصبر الى الفاعل ودلالة الحال على حذف المبتدا وهي ان سوق الآية لمدح الصابرين بالصبر وحذف المبتدا يؤيد به وفي هذا الوجه نظر لانه كما ان لساق الآية دلالة على حذف المبتدا كذلك المقام يدل على حذف الخبر لان من شيم الصالحين ان يقولوا اذا اصابتهم مصيبة صبر جميل اجمل فاذا قيل صبر جميل بدون ذكر اجمل يفهم معنى الاجملية بقرينة المقام ولو لم يكن دلالة على حذف الخبر لما كان لحمل الآية على حذف الخبر وجه اصلا واما الحذف على سبيل الوجوب فهو اما سماعي او قياسي والسماعي كقولهم رمية من غير رام اي هذه رمية والقياسي كقولهم الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وعلى جميل اقطع بالرفع على المدح اوالذم او الترحم وعلى الوجوب

في الاول لاتباع الاستعمال الوارد على تركه وفي الثاني لاتباع الاستعمال الوارد في نظائره واما حذف الخبر وجوبا ففي مواضع كثيرة لايسع ذكرها المقام فور والاسم في باب كان شرح كان واصنافها الباب اليه لاصالته لكثرة استعماله واستحقاقه ان قيل ما السبب في ان المصنف لم يذكر اسم كان في المفصل في ملحقات الفاعل وذكره فيها في هذه الرسالة قلنا انما ذكر في الفاعل هنا للربط بحيث دخل فيه اسم كان وهو ما كان المسند اليه من فعل اوشبهه معتمدا عليه واسم هذا الباب كذلك فلهذا ذكره في الملحقات وفي هذه الرسالة لم يعرف الفاعل بنى الكلام على ما عليه الجمهور من ان اسم كان في هذا الباب ملحق بالفاعل شبيه به في كونه مسندا اليه هذا ولكن لقائل ان يقول لانم صدق تعريف الفاعل على اسم كان لان كان لكونها ناقصة لاتسند الى اسمها بل الاسناد الى الاسم من قبيل الخبر فقط اللهم الا ان ينقل ما قاله البعض من ان معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالكون اى الحصول في الماضي فيتحقق الاسناد من قبل كان الى الاسم ايضا فيصدق عليه التعريف فور والخبر في باب ان شبه الحق به في الرفع لانه شبيه به في كونه آخر جزء من الكلام فور او حكمه حكم خبر المبتدا شر اى حكم خبر هذا الباب كحكم خبر المبتدا في الاصناف والاحوال والشرائط اى في انه يجوز ان يكون مفردا وجملة وفي لزوم الضمير عند كونه جملة وفي جواز حذف الضمير بدلالة السياق وفي جواز تعريفه وتنكيره وفي غيرها الا في التقديم اى لايجوز تقديم خبر هذا الباب على اسمه لضعف

في العمل

في العمل ولاداء التقديم الى اللبس بالفعل كاوقد ورمان الاوقد كونه ظرفا اوجار ومجرورا فانه يجوز تقديمه لان الظرف لاتساهد ومقارنته بكل ممكن لتعلق الحرمية بالاشياء والتنزل عنها مستلزم لانعدامها فيجوز فيه مالا يجوز في غيره مع انه لعدم ظهور الرفع فيه لايؤدي التقديم الى اللبس ولا يلزم من عموم الشبيه واستثناء التقديم فقط صحة وقوع مثل ابن خبر الان كما يصح وقوعه خبر المبتدا لان غرضي المصنف ان يثبت مشاركة خبر المبتدا في جميع الاحكام سوى التقديم بعد ما ثبت خبريته للان بل الوقوع اكثر مما يصح خبر المبتدا اذ ورد النقض بمثل ولم يقل كذلك فلا ورد عليه بمثل فور وخبر لا النافية للجنس آه شر قال لان الخبر لا يحذف يعني اي من اقسام المنصوبات قد لا رجل افضل منك الا ان يمثل لا غلام رجل افضل منك ليكون المرفوع نصب الخبرية ولا يكون في احتمال الوصفية اذ المرفوع في هذا المثال متعين للخبرية ولا احتمال للوصفية لعدم التطابق في الاعراب بخلاف مثل المصراع فان المرفوع فيه يحتمل ان يكون وصفا جاريا على محل رفع البيت فور وقد يحذف شر اى خبر لا هذه عند قيام القرينة كقولهم لا بأس اى لا بأس عليك والقرينة انهم يقولون مرة لا بأس عليك واخرى لا بأس فدل ذكرهم عليك في احداهما على ان المقدر في الاخرى عليك ويجوز ان يكون جوابا لقول القائل هل على بأس اى القرينة حالية في السؤال وبنو تميم لا يثبتونه اصلا عاما كان او خاصا واذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل ورفعوا الاعلى الوصفية وقال بعضهم

www.alukah.net

لا يثبتون اذا كان عاما كالوجود واذا كان خاصا كالقيام والاقعاد
فهم والمجازيون سواء في الاثبات لعدم الدال على الحذف وميل المص
الى الاول لانه قال في المفصل في قولك خاتم ولا كريم الولد ان مسوح بحمل
ان يترك طائيا على المجازية ويجعل مسوح خبرا ولا يترك ويجعله
صفة جارية على محل الرفع مع انه خاص فلو كان مذهبهم اثبات الخاص
والاشبه بالحق ما ذكره نجم الائمة لامتناع حذف ركني الكلام بدون القرينة
والفريقان لا فرق بينهما في اثبات الخاص اما في العام فبنو تميم يوجبون
الحذف والمجازيون يكثرونه قوله اسم ما ولا بمعنى انه شبهه الحاقه
بالفاعل كونه مسندا اليه مثله قال بمعنى ليس لان اسم لا التي لنفي الجنس من قسم
المنصوبات مثل ما مثل ما اتى بين شبهها على انها تعرف المعارف والنكرات بخلاف
لا فانها لا تعمل الا في النكرات وذلك لانها وغل في الشبه بليس من لا وعلها ثم
مثل بهما ليس قوله المنصوبات على ضربين آه سواء احدهما اصل في
استحقاق النصب والآخر ملحق به فالاصل في النصب هو المفعول لان النصب
علم المفعولية والمفعولية صفة المفعول والحال والتمييز والمستثنى وغيرها
ملحقات بالمفعول لانعقاد الشبه بينها وبينه والتوابع للمنصوبات
داخلة تحت حكم المتبوع المنصوب فيصح جعل العامل على القبيلتين انصبابة
واحدة غير ان نصب التابع هو كان نصب المتبوع لان العامل يعمل فيه
باقتضاء المتبوع فقط فلا تعتد في الاقتضاء بها فكانه لا تعتد في النصب
فلا بطلان لحصر المنصوب على القسمين قوله وهو على حسب ما ضربت آه شرع

ودليل

ودليل الحصر هو الاستقراء فقط قدم المفعول المطلق لكونه اقرب
الى الفعل لكونه جزء مدلول الفعل ولكونه اصلا بالنسبة الى سائر
المفاعيل ولذلك لانه فعل الفاعل اختيارا او طبعا بخلاف غيره
فان زيدا في ضربت زيدا ليس فعلا للمتكلم وانما يقال له مفعول المتعلق
الفعل به بالوقوع وانما نحو ضربت تاديبا له فالتاديب وان كان فعل المتكلم
كالضرب الا انه على سبيل التوليد لا على سبيل المباشرة وقيامي في ركبت
قيامي وان كان فعل الفاعل لكن لما ذكر لغرض ان يتعلق به فعل الفاعل
بالوقوع صار كانه ليس فعل الفاعل وليس بصادر عنه قوله وهو المصدر عرف
بالمصدر واراد بالمصدر المعرف اسم الحدث الذي جرى على الفعل تاكيدا لاول
نحو ضربت ضربا او بيانا لعدد مدلوله نحو ضربت ضربة او لنوع مدلوله نحو ضربت
ضرب سواء اشتق من الفعل كالامثلة المذكورة او لم يشتق كقهقرى
في رجع القهقرى ولو اراد باسم الحدث المشتق من الفعل لبطل
عكس نحو ضربت مثل قهقرى في رجع القهقرى لعدم اشتقاق على المصدر
وغير المصدر بعد ما عرف بالمصدر فاذا لم يرد بالمصدر المعرف ما
ذكر بل اراد اسم الحدث المشتق من الفعل كما اراد ذلك من المصدر
الذي هو احد قسمي المفعول المطلق في قوله وهو على ضربين مصدر
وغير مصدر ليطلق عكس نحو ضربت ولزم التناقض لان قوله المفعول المطلق
هو المصدر في قوة كل قردن اراد المفعول هو المصدر وقوله المفعول المطلق
مصدر وغير مصدر في قوة بعض المفعول المطلق ليس بمصدر فيتناقض

الفعل من الدلالة على تقدم المفعول المطلق للفعل او المصدر

كلامه هذا وان قوله ضربت ضربة يجوز ان يكون الكسر والبناء في كلامه
للنوع وهي الهيئة التي هي عليها الفاعل عند ملابسة الفعل فالمعنى ضربت
نوع ضرب ويجوز ان يعد بالكسرة على النوع وبالبناء على وحدة والمعنى
ضربت نوع ضرب واحد اي نوعا واحدا من الضرب قوله وقصدت آه سيأتي
هذا المثال اشارة منه للعدم لزوم الموافقة بينه وبين عامله لفظا بل
اللازم هو الموافقة معنى وردّ على سيبويه بابلغ وجه واوكده حيث
شرط في الموافقة لفظا ومعنى وذلك لان ما قال المفعول المطلق هو
المصدر اي اسم الحدث الجاري على الفعل سواء اشتق منه الفعل او لم
يشتق منه على ما هو هذا الاطلاق ان كل اسم متصف بذلك الصفة يصح
ان يكون مفعولا مطلقا سواء وافق في اللفظ او لم يوافق فزيد في الرد
بعد هذا الاطلاق قعدت جلوسا ليكون تصريحا بالمراد فاذا اورد بعد هذا الاطلاق
قعدت جلوسا يكون تصريحا بالمراد فاستفاد من الاطلاق وهل هذا
الرد على وجه التاكيد او مذهب سيبويه في هذا الاسلوب ذهاب
الى التقدير وجعل المفعول المطلق لتقدير اي قعدت جلست جلوسا قوله و
المفعول به آه سيقدمه على البواقي لانه اقرب الى الفعل بالنسبة
اليها لان الفعل المتعدي له طرفان طرف القيام وهو الفاعل وطرف
الوقوع وهو المفعول به وهو الذي يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع عليه
حتى ضربت زيدا اومعنى وذهنا نحو خلق سواء كان له وجود
قبل تعلق الفعل به كالثاثين المذكورين او خرج من العدم الى الوجود
بتعلق

يتعلق الفعل به نحو خلق الله العالم وان اورد على عكس النحويين نحو
ما ضربت زيدا فالجواب ان الاصل ضربت زيدا والنفي ظل عليه وهو تعلق
بالوقوع حاصل في الاصل وان اورد على طرده بنحو زيد ضربته بان زيدا
فيه يصدق عليه الحد دون المحدود لكونه مبتدأ فالجواب ان قيل
لبيب مراد في التعريف اي الذي يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع عليه ويذكر
لهذه الجثة وزيد في زيد ضربته فانه كان في هذه الجثة لكن ذكره
لجثة اخرى وهو ان يحكم عليه بالضربة لا ان يقع عليه الفعل
وقد يعترض ايضا كما صدق عليه الحد صدق الحد والا ان الفعل الاشتغالي
بضميره لم ينصبه او هو من منع الخلو لان ابتداءه محكوم عليه
ركن من الكلام والمفعول فضلة فكيف يكون احد المتباينين هو المباين
الآخر بعينه قوله لكونه آه اللام للجارة للتعليل اي كقولك لاجرمن زيد
الحق والاجرمن يريد الرمي وليست للتقوية الصرفة والا لزم تقدير الخاطب
والمقدر غائب كما يسهل به عبارته في المقصد اي يريد ذلك العازم مكة
ويهيئ له المتاع الموطأ والقرينة على خصوص المحذوف في الاول تهيئ
اسباب الحج وفي الثاني توجه الشروع المتدرج به الى جهة الموطأ قوله و
المبادي الضافة آه سيغير الاسلوب بايراد كلمة منه تنبيها على لزوم اضمار
الفعل في هذا الباب والوجه في اللزوم ان الاصل كان ان يقال يا عبد الله
لانه اذا قصد بالتوجه الخطاب الى كل من سمع فيحتاج الى الاتيان بكلمة او لحق
الخطاب بمن هو عالم لوضوح ان هذا الباب بكثرة وقوعه في كلامهم

وضع الباب على الحذف والاثبات تحقيقا ولا يذهب عليك ان المعنى بكثرة الاستعمال
في كلامهم بالحذف وبقلة الاثبات بالعكس شهرة واو سنة وكثرة الوفق عن
لسانهم بالمعرفة ثم حذف التنوين وناب الفاتحة مناب لانه هذا ينافي وجوب
الحذف تأمل قوله المضارع لنحو يا خير من زيد سره وجه مضارعته لان خبرا
يعمل في نحو الجار والمجرور والنصب على المضاف اليه المجرور او ان خبرا من يعمل الجر
في زيد عمل المضاف المجرور المضاف اليه وايضا من زيد او زيد من تتمة الاول كما ان المضاف
اليه من تتمة المضاف اليه عه اعلم ان المضارعة بتحققها يضاف بنفسه وهو جملة
نحو يا صاحبا لا تجزع ويا جارا في الدار وبنفسه مؤخرا عند بعضهم نحو يا رجلا
غريبا او يكون التابع منصوبا على الاول شرطه كون منهما علما وقيل مطلقا نحو يا تلميذ
وثالثي اسم رجلا وامرأة بجماعة محدودة لهذا العدد قوله والنكرة نحو يا راكبا
سره وهو الذي يطلب اقبالها يا كان لصلاحه في طلب اقبال المعين كما في المنادى قوله
واما المفرد المعرفة اه سواء كان قبل الست قلت ومن المنادى المضاف والمضاف
اليه والنكرة اذا حاز المفرد المعرفة فقال واما المفرد المعرفة اي غير المضاف ونحوه المضاف
وغير المضارع ونحوه وغير النكرة المقصودة اي مبني على الضم وعلى ما يقوم مقامه من الالف
والواو والى حالة يحب الظاهر هذا واما بحب المحل فهو منصوب مفعول به عامله
مقدرا وجوبا كالمضاف وغيره واما مبني لانه شبهها بكاف الخطاب كوكه في الخطاب
والتعريف والافراد والتعريف لان كلا منهما معنى زيد ولذا سمي الكاف شبيه بكاف فاكل
الذي هو حرف مبني لا اصرار مشابه الشبه المبني فلذا سمي المنادى المشابه لكاف
فاكل بالواسطة مبنيا على الحركة المرفوعة بنائه على الضم او على السكون من حيث هو منادى

اللازم

اللازم وعلى الضم بنى الحركة بناء حركة اعرابه التي هي النصب يا عبد الله و
يا زيد ولا تبنى على الفتح للزوم البناء بالنكرة في نشر يا احمر سقوط التنوين
لعدم الصرف او مبني على الكسر وقيل يا غلام لا تبنى بالضم لان اي يا لتكلم المحذوف وياؤه
اكتفاء بالكسر قال بعضهم ان مشار يا زيد ينكر ثم يعرف بالنداء لئلا يجتمع التوزين
العلمية والنداء وفيه نظر لان هذا لا يقبل التنكير والبعض الآخر على انه متعرف بالنداء
في يا هذا اي مع بقاء علميته والمنع اجماع النحويين بالاتباع اللفظيين اه ليس
ببعيد عن الصواب لانه اذا قلت يا زيد يتعذر السامع معنى سماع لفظ
زيد بمعرفة توجه الى الموضوع له اعني نفسه وهو لا يعرفه الا ثم يفهم ان المعنى
بالخطاب مطلوب الاقبال وهو المعروف النداء وقيل لما كان زيد معرفة استغنى
عن التعريف النهائي والنداء لمجرد طلب الاقبال قوله وفي صفة المفردة اه شاع
في صفة المنادى المفهوم المفردة اي القبل المضاف بالاضافة المعنوية اللفظية
والنصب اي يجوز فيها حملا على لفظ المحل يحرك المبني في عروض الحركة ونصبها
حملا على محل المنصوب وتابع المبني تابع محله واما التوابع الباقية فالبدل و
المعطوف بغير الا مثل حكمها حكم المنادى الذي باشر حرف النداء بيانا ان
اذا وقع او ينصبان ان اضيفا بدون الالتفات الى حال المنادى نحو يا عبد الله
يا زيد او يا بشر عبد الله ويا عبد الله وزيد ويا زيد وعبد الله وذلك لان
البدل في حكم تكرير العامل وحرف العطف نائب مناب حرف النداء مع امكان
تقدير حرف النداء معه اي كلا منهما مقصود بالنداء فهما كالذي يا بشر
حرف النداء والمعطوف بالا لام وعطف البيان والتأكيد المعنوي حكمهما حكم

www.alukah.net

الصفة بلا فرق واما التاكيد اللفظي فقد قبل حكم متبوعه فافراده واضافته
وقبل حكم حكم الصفة فقصر البيان على حكم الصفة ميل منه الى الاختصار وتمامه
المتعلم لحكم حكم بعض التوابع ليجعل مثالا يحتذى به احكام سائر التوابع
حتى يعلمها بالتدريج وز وفي اضافة تنصب لا غير ش وذلك لان المضاف من المنادى
واجب النصب مع وضع حرف النداء المقتضي للضم قدم عليه فيطرد فيه الاول يجب
النصب الصفة المضاف التي لم يضع قدم عليها حرف النداء واما التوابع الباقية
المضافة فكالصفة بعينها وتخصيص الصفة بالذكر لما ذكر تور واذا وصف
المنادى بابن مفردا ش اي مفردا لابن فان وقع الابن بين العلمين فتح المنادى
اي بني على الفتح اختيارا عند الجمهور ووجوبا عند البعض مع ان الابن معرب
منصوب خلافا لبعضهم فانه ذهب الى بنائهما معا على الفتح وقال بسراية البناء
في الموصوف الى الصفة كقولهم لا رجل ظريفين ومنهم من ذهب الى الاعراب فيهما
فانه بسراية الاعراب من الصفة الى الموصوف وهذا الاطرد في كلامهم واما
بني على الفتح لكثرة استعمالهم لفظ الابن صفة بين العلمين فاستحق
بذلك الحركات في النداء وقيل يا زيد بن عمرو بالفتح اختيارا اوجوبا لتحصل التخصيص
بوجهين بحرفي اللسان على سنن واحد وتبدل الضمة فتحة مع ان لفظ
الابن حق شذ اتصاله بالموصوف ولا ينظر هنا الى ان بنوة زيد لا ينفك
عن احد الاعلام بخلاف يا زيد ابن عمي لان هذه البنوة قد تنفك بان لا يكون
ابن عم اصلا وتحو يا رجلا ابن زيد ويا زيدا من رجل وان امتنع الانفكاك فيه ايضا فانه
لان تنوه رجلا لا ينظر عن احد الاعلام وكذا تنوه زيد لا ينفك عن اتصاله

الى رجل

الى رجل لكن مثل هذه النكتة في البنوة نادرة فصار يشبه ما يمكن
الانفكاك فاشبه صدر بعلبك فبني على الفتح وز ويسمى يا ابتها الرجل
الا الرفع ش لما وهم وز وفي صفة المفردة الرفع والنصب جواز الامرين في
يا ايتها الرجل اذا اي مفرد معرفة والرجل صفة مفردة فصفة بقول
ويسمى يا ايتها الا الرفع (الرجل) فكان الاولى ان يذكر هذا قبل بيان حكم الصفة
المضافة وانما تعين الرفع لانها المقصودة بالنداء لان اي لتوغلها
في الابهام لا يقبل النداء لكن انيب لئلا يدخل حرف النداء على ما فيه
اللام اذ لو قيل يا الرجل لزم اجتماع آلتي التعريف واجتماع المتنافيين
ايضا لان حرف النداء يقتضي بناءه وخطاب اللام اعراب وغيبته
كذا يتعين الرفع في توابع الرجل مفردة او مضافة لانه معرب وان كان
مقصودا بالنداء وتوابع المعرب تتوابع لفظه وقوله يا هذا الظريف وكليا
ايها الرجلان فصد نداء الظريفين وان قصد نداء هذا فكيا زيد الظريف
لجواز الوجهين وز ويحذف حرف النداء من العلم المضموم س اما على سبيل
الجواز كقول ترخيم يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف واما على سبيل الوجوب
كقولهم اللهم فانه منادى محذوف حرف نداءه وجوبا عوض عنه الميم
المشددة وبعضهم على انه مركب مع جوابه والجواب عوض عن حرف النداء
والتقدير يا الله استجب لنا بخير اي اقصدنا بالخير فحذف همزة ام والضمير المضموم
وركب المنادى مع جوابه فصار اللهم وضعف هذا الجواب اللهم اغفر لنا
اذ لو كان الامر كذلك لوجب اللهم واغفر لنا تسامحا فحذف في الكلام

لكثرة استعمالها ذا شرومن المضاف لطوله وقد يحذف ايضا من لفظة
اى كقوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم ومن لفظة من كقول العائذ من
لا يزال الحمد احسن الحى يا ايها الناس وبا من لا يزال لم يشعر من
لهما لفظ الحذف فيهما بالنسبة الى الاولين وقولهم اصبح ليل وافتل الكوف
واطرق كراشا ثم حتم اشعر الى الحذف للكثرة استعمالها
بمثليها قوله ومن حفيا بعض المنادى الترخيم آد سى او من حفيا بعضه حال البعض
والاخبار لان الشاعر اذا اضطر يرخم غيرها وانما اختص بنى حال البعض
لان النداء لا يكون الا بالاسم فبالترخيم وسرعة الفراغ عن اللفظ بقصد
سرعة الاقبال وهو اى الترخيم حذف فى آخر المنادى على سبيل الاعتباط
واشترط بعضهم كونه علما لانه لشهرته ووضوحه يدل ما بقى منه على
ما طرح عند بسبب الترخيم وبكونه على مضاف لان المضاف لو رخم لرخم آخره
فيكون الترخيم من الوسط لو آخر المضاف اليه فيلزم الترخيم من غير المنادى
لان آخر المضاف اليه بى آخر المنادى صورة والكوفى يجوز الترخيم من آخر
المضاف اليه اذا صار على تنزيلها منزلة اسم واحد قوله يا صاح فى صاحب
شاذ بالاتفاق لان الحذف من آخر المضاف وبكونه زائدا على ثلثة لئلا يلزم
الاجحاف بمجرد التحقيف خلافا للكوفيين لانهم يرخمون نحو كتف لتنزيل
حركة الوسط منزلة حرف رابع فيقولون فى يا كتف يا كتف علما يا كتُ ببضم الميم
ما كان على ثلثة احرف مطلقا تحرك الوسط لان فى الوسط ما شاء الله
فيقولون فى يا زيد يا زي وعلم من هذا ان الصلبية والزيادة شرط اذ لا
فى آخر المنادى

فى آخر المنادى تاء تانيث فان التاء تحذف سواء كان علما او زيدا
اولا يكى وان الاستغاث والمندوب والمنقول عن الجملة لا يرخم
مطلقا لكون الاستطالة مطلوبة فى الاولين ووجوب حكاية
المنقول عن الجملة على الحالة الاولى ولما كان المحذوف للترخيم اقساما
اشار بالاشارة اليها فيما حاز مما حذف فيه حرف واحد وبا سم
وباعم مما حذف فيه زايدا فان زايدتا معا لكنهما فى الاولين الالف
وهمزة التانيث وفى الثانيهما الالف والنون وبا منقص مما حذف فيه
حرفان اولهما مدة زايدة وثانيهما حرف صحيح اصلى وكان عليه ان يمثل
من يرخم المركب كبا بخش فى يا بخ نصر يقع الاشارة الى ترخيم
المركب واما المحذوف منه هو الجزء الثانى بكماله والضابط ان المنادى
ان كان مركبا حذف فى الجزء الاخير بكماله فان كان فى آخره زايدتان زايدتا
معا حذفا مطلقا عند البعض الاولين لشبههما حينئذ حرف واحد ليتمتع
تجزيتهما باعتبار الحذف كامتناع تجزى الحرف الواحد يقولون فى يا ادا
علما يا يد ولم شرطا بالزيادة على الاربعة عند الآخرين لئلا يلزم الاجحاف
بمجرد التحقيف فيقولون فى يا ادا علما يا ادا فان كان فى آخر حرف
صحيح حقيقة او حكما قبل مدة زايدة وهو اكثر من اربعة احرف حذف
حرفان اما الاخير فلكونه اخيرا واما المدة فلكونها حرف علة زايدة مع
عدم المانع عن الحذف والحرف الواحد لان حذف الاكثر بالاقل اولى والمانع
منتف ان المحذوف اياكان فى حكم الثابت لفظا ومعنى على الاصح الاكثر

وقد يعامل بما يعامل به المنادى الذى لم يجز فيه شئ فيقال يا حار بالضم
فى يا حارث ويا حار بالكسر على الاصح الاكثر قوله المفعول فيه متى هو ما نصب
فيه فعل مذكور من زمان او مكان فالزمان ينصب كيف اى بمبهمة ومحدودة لانه
جزء مدلول الفعل كالمصدر فكما ينصب المصدر مبهما او محدودا كذلك ينصب
الزمان مبهما او محدودا والمبهم منه ما ينبئ له مقدار يخصوص من نكرة كان
او معرفة كحين والحين والمحدود منه ما ينبئ له مقدار يخصوص معرفة كان
او نكرة كاليوم والليلة ويوم وليلة اذ كل منهما اثنا عشر ساعة او عشر
ساعات مثلا الا ان اليوم من الطلوع الى الغروب والليلة بالعكس فاليوم يقابل
المحدود لان المعرفة بهما قد يتصادقان نحو سرت الحين فان مبهم ومعرفة
ايضا وقد يصدق المبهم بدون المعرفة نحو سرت حينا فانه مبهم وليس بمعرفة
وقد يصدق المعرفة بدون المبهم نحو صمت يوم الجمعة فان معرفة وليس بمبهم والفرق
المبهم والمحدود فى امتيازهما فقط تباين النكرة والمعرفة فامثلة المتن
كلها من المحدود بعضها محدود معرفة والبعض الاخر محدود ونكرة والسر
فى تخصيص الامثلة به هو ان ينصب المبهم من الزمان ظاهر الافتقار فى الى
التمثيل ومن قسمى المبهم بالنكرة والمحدود بالمعرفة ان بعض الامثلة يفهم البعض
الاخر محدود فذلك من عدم تتبع كلام القوم الكلام حتى يطلع على حقيقة
الحال قوله والمكان لا ينصب الا المبهم متى المبهم من المكان ينقبل النصب لان فى الفعل
دلالة على التزاما فان القيام فى قمت لابد وان يكون فى مكان تاما كان او ناقصا
فان العام اعوم دلالة على بوجه من الوجوه لا ينصب بدلالة من لفظه

فى نحو

فى نحو صليت فى المسجد ودخلت الدار ونزلتها وسكنتها توسع لكثرة الاستعمال
والفرق بالتعدية مزيف وكما عدل الطريق الغير شاذ والتكلم فى الطريق ثم
انهم اختلفوا فى تفسير المبهم من المكان فسر قوم بما لفاظ الجهات فوق وتحت
عند ودى ودون ومع ولفظ مكان والفرسخ والبريد والميل لان هو لاء غير
مبهم بالنسبة المذكور مع انها تقبل النصب بكلف بجرها على المبهم فى نصب قالوا
فى النصب محمولة على المبهم وفسر البعض الاخر بالنكرة وهذا ظاهر الفساد
لبطلان عكس اذ لم تقل اما مامل فى انه مبهم بهذا التفسير لان نكرة مع
انه لا يقبل النصب فلا يقال جلست دارا بل فى دار وفسر الاخرون بانه
مكان لم اسم باعتبار امر غيبى داخل فيه مثل تسمية المكان الذى يحاذى
خلق المسجد بالخلف بسبب كون خلف المسجد فى جهته ويسمى خلف المسجد
داخلا فى ذلك المكان بل فى المسجد وهكذا والمحدود بانه مكان لم اسم
باعتبار امر داخل فيه كسمى لفظ الدار فان تسمية بلفظ الدار بسبب
الاجزاء المادية والهيئة المخصوصة الصورية وكلها داخلة فى المسمى
وهذا هو الصحيح طردا وعكسا ولا انتفاء فيه الحال اصلا فان عند
وتحو والفرسخ والبريد والميل كلها داخلة فى المبهم بناء على هذا التفسير لان اللحوق
فى تسمية الشئ بكل منها هو الامر الخارج عن المسمى
تاما حتى تقلع على حقيقة الحال قوله المفعول معه هو المنصوب بعد
الواو بمعنى مع لابد من ناصب اما فعل كصنع فى ما صنعت وابا او معناه
كشان فى ما شانك وزيدا ى ما صنع مع زيد لان السؤال عن الشان

قوله فان مبهم بفعل النصب والمبهم كما مر هو ما لا يعرف والبطلان ظاهر وعلى هذا
الامر فكين والحين والحدود كلها تنبئ لمقدار يخصوص معرفة كان او نكرة

التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل وقعا منه او عليه ونحو قولك راكبا لا يطلق به على الشخص من لصدق عليه لانه ما يبتني هيئة ما مع تبني هيئة احدهما بالضرورة واما قولك لقيته مصعدا او منحدرا فالحال واحد هما من الفاعل والآخر من المفعول به اذ المعنى هذا القول بقيد الهيئة خرج مبنى الذات نحو عشرون درهما وباضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول خرج امر احدهما نحو قولك اذ هو مبتني هيئة الفعل اي الرجوع والنعت نحو رجل قايم عالم فان قائما فان كان مبنيا لهيئة الذات الآن لكن الذات ليست بفاعل ولا مفعول به ونحو جاء زيد القايم فان القايم وان كان مبنيا لهيئة الفاعل الآن الغرض من وروده ليس الا بيان هيئة زيد من حيث انه فاعل الغرض من ورود ايضا ايضاحه من حيث انه مبهم بتعدد الاوضاع مع قطع النظر عن فاعلية مجازا في راكبا في جاء زيد راكبا فان الغرض من ورود بيان هيئة زيد من حيث انه فاعل المجيء لا ايضاحه من حيث انه مبهم بتعدد الاوضاع لان مشاركة الايضاح للابهام لا يرتفع بذكر راكبا كما لا يخفى على من له ادنى ارتياد وقولك ضربت زيدا قايما فقايما احالت عن الفاعل والمعنى ضربت زيدا حال قيامي واحالت عن المفعول والمعنى ضربت زيدا حال قيامه قال بخم الائمة حال من المفعول ولو كان حالا عن الفاعل لذكر في حيز فيما فيه وقولهم التنكير ستر اي مقتضاها وما يليق بشانها هو النكارة قطعا ووجوبا لانها خبر في المعنى عن ذيها ولانها نعت الفعل والفعل نكرة فيجب نكارتها ولانها لو عرفت لشابهت بالصفة في نحو ضربته زيدا القائم ما ارسلها العراك ومرت به وحدها وقد

تعترك

تعترك العراك وينفرد وحدة فيها مصدران معرفتان والحال العامل المحذوف اوهما واقعان موقع معترك ومنفردا فالحال ان كانت معرفة في الظاهر لكنها نكرة في الحقيقة كما هو شان المعهود الذهني اوهما ظرف على التوسع اي ارسلها زمان العراك ومرت به زمان وحدته وقولك وحق ذي الحال التعريف لانه محكوم عليه ولانه لو كان نكرة لجاز الابتداء بالموصوف في ضربت رجلا راكبا فان تقدمت الحال على صاحبها جاز تنكير لعدم الالتباس بالموصوف حينئذ لان الصفة لا تتقدم على الموصوف ومثل نحو جاءني راكبا رجلا لان التأخير فيه يؤدي الى الالتباس بالاول ومثل جاءني راكبا رجلا لا التباس فيه بالتأخير فاشار بالمثال الى ان التقديم لازم مطلقا سواء كان هناك التباس بالصفة بالتأخير او لم يكن ثم اعلم ان المصنف اطلق وجوب التقديم عند التنكير ذي الحال الآتي في تفصيلا وهو انه يجب التقديم اذا لم يكن تلك النكرة موصوفة ومصدرة بالاستفهام وواقعة في سياق النفي والا فصولا بينها وبين الحال بالا والا مشاركة للمعرفة في الحال فالوجه ان يقال ترك الاستثناء بناء على الشهرة ورمز الى المقصود بالمثال وقولك وهو رفع الابهام عن الجملة الخ والمراد بالابهام في الجملة احتمال المجاز في الجملة اعني في الاسناد نحو طاب زيد نفسا فان في هذا الاسناد احتمال المجاز لانه يحتمل ان يكون زيد وسائر الطيب لزيد بطيبة النفس راجحا او غيرها فاذا قيل نفسا تبين المراد وظهر ان الاسناد حقيقة وان اسناد الطيب الى زيد من جهة نفسه لا من جهة اخرى وبالابهام

www.alukah.net

في المفرد ان لا يكون فيه اسناد احتمال المجاز وهو تعذر ان يكون فيه نقل
المجاز ان لا يزيد التمييز نحو عندي درهم خلا ازا لا يحوز وان وهذا الاسناد
ولا يسند والحصول عند المتكلم الا تو دع ان الاصل عنده لا يكون زا قوله
بل شيء آخر يتعلق به وكذلك عندي منوان سمنا وعشرون درهما وملؤه
علما بان في احد طرفيه ابهام يقتضي التمييز لا زالت وذلك الابهام اما في المقدار
المقدار باعتبار الموزون نحو عندي منوان سمنا او باعتبار المكيل نحو
عندي قفيزان بر او باعتبار المعدود نحو عندي عشرون درهما او باعتبار
ما فيه نحو عندي را قود خلا او باعتبار المفيء نحو ملؤه علما فانك
لو قلت ملؤه لا يعلم المخاطب انك عندك شيء فيه علم هذا الاناء
لكن لا يعلم انه علم او غيره فان قلت علما يتبين المفيء وظهر اذ علما او
باعتبار الموضوع نحو ما في السماء موضع كف سحابا او في غير المقدار باعتبار
الاداة نحو له خاتم حديدا والذي يتم بالتنوين وبنون التثنية منها يحوز
اضافة الى التمييز نحو راقود خل وخاتم حديد والخفض اكثر في الثاني وما يتم
بالاضافة ويثبت نون الجمع لا يجوز تركه الى الاضافة ولا يقال سلؤه علم
لانه ان قدر اضافة الملء يلزم ظرفية العلم وان قدر اضافة الاناء يلزم
ان يكون العلم بيانا للاناء واضافة المجموع اضافة الاجزاء في الحقيقة
لان المجموع هو الاجزاء مع الهيئة الوحدانية فامتناع اضافة الاجزاء
يستلزم امتناع اضافة المجموع وكذا لا يقال عشرون درهم لان الاول
يستلزم سقوطا ما هو من نفس الكلمة بالاضافة والثاني يستلزم ثبوت ما هو

شبه

احتمال

شبه بنون الجمع في الاضافة فاضافة بابه عشرون الى ما بعدها الى
اجماع المتأخرين ممتنعة مطلقا لا يضاف الى التمييز ولا الى عين قوله
والمستثنى بالا اه شرح اي وثلث الملحقات هو المستثنى بالا بعد كلام
موجب اي غير مصدر بحرف النفي او ذي او حرفا استفهام قال بالا لان المستثنى
بغير وسوى وسواء واجب الجر فيجاز اختار الجر جاز النصب على
المفعولية وبعدا وخلا مختار النصب على المفعولية وجاز الجر وعاعدا
وحاشا واجب النصب على المفعولية وبيد لا يكون واجب النصب على الجر به
وقال بعد كلام موجب لان المستثنى بالا بعد كلام غير موجب لا يجب نصبه
بل يختار في البدل ويجوز النصب على التشبيه والالحاق اذا ذكر المستثنى
منه بخلاف ما استثنى بالا بعد كلام موجب فانه واجب النصب على التشبيه
والالحاق ولامتناع البدل فيه لان لو شاع البدل فيه لشاع المفرغ
والتفريغ باداة الى الفاء فاسدا ما ادوه الى الفساد فلان
لو قيل جاءني الا زيد وا زيد جاءني زيد لزيد زيادة الا وهي باطلة قطعا
وان اريد ما جاءني زيد لزم ان يكون الا نافية للفعل مذكور بعده
وهو باطل ايضا وقيل لانه لو قيل جاءني الا زيد لزم منه نفي مجيء من سوى
زيد وهو غير معقول وهذا وجه معقول ايضا لانه عند عدم القرينة
الى الخاص وجب الصير الى تقرير العام في الباقي جاءني كل الا زيد الكن يرد ان
اسقاط المبدل منه مشروط بان لا يلزم منه فساد فلو لزم منه فساد
لم يجز الاسقاط كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن فان الجن بدل

من شركاء ولو اسقطت البدل في جعلوا للمدلول وهو ظاهر الجواز فالبدل
مساغ بدون التفريع في الجملة وفي بعض المواد قوله وان كان الفصيح هو البدل
سي حال فائدته توكيد جواز النصب في غير الموجب على الالحاق ويجوز النصب بعد
غير الموجب على الالحاق اذا ذكر المستثنى منه اذ لم يكن الفصيح هو البدل وان كان
الفصيح فيه هو البدل او الرفع على البدلية والمثال المذكور يقضي ان فصاحة
البدل وكونه مختار الاستثناء جواز النصب على الالحاق واما قلنا اذا ذكر المستثنى منه
لان اذا لم يذكر يعرب المستثنى على حسب العامل ان اقتضى رفعا عبر فيه نحو ما جاءني
الا زيد وان اقتضى نصبا نصب نحو ما رايت الا زيدا وهكذا نحو ما مررت الا بزيد وانما
وما مررت الا بزيد ولم يذكره اعتمادا على المثال وعلى وضوح اعتباره في
جواز البدل ورومنا للاختصار لا سيما في هذه الرسالة قوله والمستثنى
لو قالت الحقائق هو المستثنى بالا المتصل المؤخر عن المستثنى منه المذكور
الا المستثنى نحو هو منسي في كلام موجب وغير موجب والمستثنى منه بالا المتصل المتقدم
على المستثنى به والمستثنى بالا المنقطع عن المستثنى منه بان لا يكون من افراده
قدم او اخر نحو ما جاءني احد الا حمارا فان حمارا المستثنى فرد احد لانه الذي
العلم وكذا اذا قيس جاء بنو تميم الا زيدا من الحجازيين يكون منقطعا لان
من هو من هذه القبيلة لا يكون من افراد القبيلة اذا استثنى هذا فعلم ان المتصل
بالا والمتقدم بان كلاهما واجب النصب على الالحاق لانه لو رفع لرفع على البدلية
او على الوصفية وكلاهما لامتناع تقدم التابع على المتبوع ممنوع وكذا المنقطع
لو رفع لرفع على البدلية او على الوصفية وكلاهما ممنوع اما امتناع البدل

فلامتناع

فلامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع الاقسام الثلثة فظ
لان الحمار ليس كل القوم ولا بعضه وليس بينهما ملابسة وامتناع بدل الغلط
فلانه يبدل عن الغلط ولا غلط هنا واما امتناع الوصفية فلان كونه احد
غير حمار معلوم بالضرورة فيقع التقييد بالوصف ضائعا وبتقدير يجوز في البدل
في المنقطع وغير الموجب اذا ذكر المستثنى منه حكم النصب ويقع لو ما جاءني احد الا
اي الا هذا الاحد فالحمار صار احدا بالتغليب فيكون بدل البعض من الكل اعلم ان
الحمار والتمر والمستثنى بالمعول هو ان هؤلاء فضلة كالمفعول يجيء بعد تمام
الكلام وان المستثنى شبها خاصا بالمفعول به من حيث ان العامل يعمل فيها
بواسطة قوله حكم غيره يعني ان المستثنى بعد غير يكون مضافا اليه واجب
الخفض واما نصبه على غير فحكم في الاعراب كحكم الاسم الواقع بعد الا على التفصيل
المذكور يجب نصبه في الموجب عند التقديم وعند الانقطاع ويجوز نصبه ويجوز
البدل في غير الموجب اذا ذكر المستثنى منه لكن النصب في المستثنى بالا على التشبيه
بالمفعول من حيث ان كلا منهما فضلة وفي غير على التشبيه بالظروف في الابهام
وذلك لان اما مكرم في قولنا ما مكرم بهم يتناول جميع ما يحاذي امام المخاطب
من الامكنة الى انقطاع الارض كذا سر غير في جاء القوم غير زيد يتناول
جميع من سوى زيد فكما ان اما مكرم منصوب على الظرفية كذلك غير في جاء
القوم غير زيدا على التشبيه بقوله والخبر به بابا كان ش اي في الافعال
الناقصة مرفوعا كان او منصوبا فالباب لغة المرتبة واصطلاحا الطريق

الا ان المتعدي رافع ظاهرا ناصب بالمفعول ولا يرفع ظاهرا ناصب بالمفعول وان نصب

فتح المبتدا ورفع الخبر بقلب الجحد عمل وليس فاعل فالتزم تقديم
المنصوب هنا لان المقرر اعملان اصلي وهو تقديم القائم اي
المرفوع على المنصوب وفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع وما
فلنا سب الفرع عمل الفرع ولان تقديم المرفوع في هذا الباب يؤدي
الى الليس بالمعنى تأمل قوله واسم لا النفي الجنس س قال نفي الجنس لان
اسم لا يعني ليس من المرفوعات وقال اذا كان مضافا او مضارعا
له لانه اذا انتفى الامران جميعا يبنى على الفتح او على ما يقوم مقامه
من البناء في الاعلام من كذا والكلام في المسلمات في الدار اصالة
علة البناء فتضمنه معنى من الاستغراق بيان لان الاستغراق النفي
وكلمة من لتأكيد استغراق النفي فكان ما بعد لا هذه مظنة لوقوع
من الاستغراقية فحيث لم يرد ما ملفوظة حكمنا بتقديرها
مع ان اظهارهم اياها في الامن الاعلام لكثرة شاهد صدق على ذلك
وبناؤه على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح او على ما يقوم مقامه
للخفة قوله واما المفرد فمفتوح س كائنة قبل ما حال اسم لا هذا اذا
لم يكن مضافا ولا مضارعا له فقال واما المفرد فمفتوح اي مبني على
الفتح او على ما يقوم مقامه من قبيل عموم المجاز ويجوز ان يكون
قد بني الامر على الاعم الاغلب اذ لا غلب فهو البناء على الفتح وعلة
البناء على الفتح قد ذكرناها فلا يقيدها وقولهم لا اب لك
برته نقصا على قاعدة البناء لانا اب مضاف الى الكاف واللام مقحم

لتأكيد

لتأكيد الاضافة وليتحقق نكارة الاسم صورة والخبر محذوف والتقدير
لا اب لك موجود وقيل موعود والقياس لا اب لك لانه ليس بمضاف
ولا مضارع له لكن شبه بالمضاف بمشاركته في الكسبة اللامية فاخذ
حكم المضاف فنصب بالالف فالاسم نكرة كما هي مقتضاها والخبر مذكور
كما هو الاصل ان قيل كان علة البناء وهي التضمن قائمة في المفرد قائمة
في المضاف والمضارع له فلم يبنيا قلنا كما ان الحكم ينتفي بانتفاء
العلة كذلك ينتفي بوجود المانع عنه والاضافة وكذا المضارعة
تمنع البناء قوله وخبرها ولا يعني ليس س اي بخلاف خبر لا النفي الجنس
فانه من المرفوعات كما تقدم ووجه الالحاق انها في قضاء الطرفين
كالمبتدا فالحق مرفوعة بالقياس ومنصوبه بالمعقول والتزم هنا
تقديم المرفوع ليجري الفرع مجرى الاصل تقديم المرفوع اصلا يقتضي للعدول
عنه لان لفظ ما هو لا احد من هيئة الفعل بخلاف باب ان فان تقديم
المرفوع خبرها يؤدي الى الليس قوله وهي اللغة الحجازية س اي لغة
اعمالها لا اعمال ليس هو لغة الحجازية فان قلت لا تقدم للفظة اللغة
كيف يرجع الضمير اليها قلت هو متقدم ذهنا وبمنزلة المتقدم لفظا
بناء على فهم القرينة وهي عند الخبر من انتصوبا ت والنصب لغة الحجازية
وكون الخبر لفظ اللغة كقولك لكل واحد من ابويه لكل واحد منهما السدس
كقوله تعالى كلا منهما انها لظى نزاعة للشوى الخبرية الاول البيت
بقرينة الميراث والثاني الجنهم بقرينة ذكر لظى وبقرينة النزع الشوى

Copyright © Dar Al-Ifta
www.alukah.net

اعلم ان سند هم في الاعمال عقلي ونقلي اما العقلي فهو ان شبه الشيء بالشيء يقتضي اخذ حكم كما بان فانه لما اشبه بالمفعول في اقتضاء الفرعية اخذ حكم الاصل وهو الرفع والنصب في شبهها بين بليس يقتضي اخذ حكمها الذي هو الرفع والنصب واما النقلي فقوله ما هذا بشرا فان ما فيه بمعنى ليس وقد علمت وجوب تميم لا يعملوها عمل ليس وجهتهم في ذلك انهما تدخلان على الفعل والاسم جميعا والعامل يجب ان يختص فيعمل ويعرفون ما هذا بشرا برفع على طبق قولهم لا ان رفعهم اثر الخفض فانهم يوافقون الحجازيين في ذلك فلنا الالزام مشترك لان الاتي في الحجازية عاملة بالاتفاق مع انها تدخل على الفعل ايضا فان قالوا الداخلة على الفعل نافية بخلاف الداخلة على الاسم قلنا كذا ادخلتان على الفعل ليستا بمعنى ليس مع ان قراءتهم تولد ما هذا بشرا بالرفع على طبق لغتهم غير معقول لان قراءة القرآن على اختلاف اللغات غير جائزة واذا وقع اجماع القراء على قراءة النصب فلا وجه لعدول بني تميم عن الاجماع ان قيل لم يتبين اختلاف القريقين في بحث الخبر ولم يبين في بحث كان مع انه متقدم على هذا البحث قلنا لان الاعمال انما يظهر في الخبر اذ اسمها مرفوع سواء اعملا او يعملا فلو ذكر انقدم الخبر اي اذا تقدم خبرهما على اسمهما لان تقديم الخبر عليهما مما منع اعمالا او يعملا او انتقض فيهما بالابتداء لا يبطل عملهما فرفع اسمهما وخبرهما على البتدائية والخبرية لانهما سبب التقديم فلانهما ضعيفتان في العمل ووضعهما على تقدم الخبر بطلا خرجا عن سمتهما الاصلي فيبطل العمل بطلان الوضع وتغير

السمت

الرفع فاذا تقدم

اعلم ان النصر وغيره اطبقوا على ابطال العمل بتقديم الخبر مطلقا سواء كان ظرفا او غير ظرف وليست شروط لهم بستي غوا بتقدم العمل مع تقدم الخبر الظرف كما في باب ان اللهم الا ان يقال الفرق ما بين البابين في قوة الشبه وضعفه لان لباب ان شبهها بالفعل لغير التصرف معنى وافتضاء لعطف الجوز ابقاء العمل مع تقدم الخبر الظرف في ذلك الباب ولم يجوزوه في هذا وامتاز الاشتقاق فلان عملها ثمرة الشابهة من جهة النفي فاذا انتقض النفي بطل ثمرة الشابهة فيبطل ثمرة العمل مثل التقديم والانتقاض من ما فقط لانها اذا بطل عمل ما التي هي اقوى في الشبه ليس لانها لنفي الحال كليس فابطالها عملها اولى بان يكون بطريق الاولى اذا وجب ما تلوناه علمت فاعلم انهما اذا عطف على خبرها بحرف عطف ناقض للنفي كبل ولكن يبطل عملها على المعطوف بمقتضى باب العطف نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعدا ولكن ان عملها يبطل بزيادة ان نحو ما ان زيد قائم وزيادتها بعد لا في كلامهم يشبه هذه المجرورات على ضربين آتيتين اي المجرورات باعتبار عامل الجر على ضربين مجرور بالاضافة اي بالمضاف اي باضافة الباء داخلة على السبب الذي هو العامل لان الجر عمل الاضافة والعامل يعمل الجر يكون عملها عليها وقيد عامل الجر هو الحرف المقدر لان حرف الجر عامل بالاتفاق وعمل المضاف يسقط بعد وعند التردد وجب الحمل على ما هو قطعي العمل وقيد ان العامل هو المضاف الحرف المقدر كلاهما اما الحرف فلانه الاصل في عمل الجر واما المضاف فلان لفظ حرف الجر ساقط والمضاف ثابت والجوهر هو الاول لان المضاف نائب عن حرف الجر واقتضاء المضاف ليس بعمل الجر واضمار الجار ضعيف مع ان قولهم غلام زيد في قوة غلام لزيد يجوز فيه ما يجوز

ظرفا

اختلف النحاة في العامل المضاف اليه كقولك غلام زيد فقال البصريون العامل هو المضاف وقال الكوفيون العامل هو اللام المقدرة وقال بعضهم هو المضاف واللام معا والصحيح الاول لان العامل المعنوي لا يتجزأ

من عمل ان العامل المضاف اليه

لونه المضاف اليه

يعني المضاف المضمحل معنى لام بعد الجر لا تخفيفه منهم كيف والمضاف اليه غير له
التنوين والفصل بينه وبين التنوين بالشيء الملفظ او المقدر بدليل بقاء الاعلال
ونوسلم فالراجح ثبوت التنوين وعدم التغير نوكما اذا ظهر صورة اللام
مع ان تواردهما على معمول واحد معا غير معقول اما انفصاله الاجماع على
رفضه **قوله** والاضافة على ضربين اه **شرح** اي الاضافة بتقدير حرف الجر على قسمين
معنوية اي مفيدة المضاف معنى لا وجود كذلك له في قبل الاضافة وهي
تعريفا اذا كان المضاف اليه معرفة وتخصيصا اذا كان نكرة **قوله** وهي التي بمعنى
اللام اه **شرح** تغيير لها بالنظر الى ملابسة ثابتة فيها اذ هذه الاضافة
لابد فيها من تحقق ملابسة بين المضاف والمضاف اليه تامة او في الجملة حتى تصح
الاضافة فالاولى كخاتم حديد وباب ساج للمعقول مركزها الاطلاق الشرعي كوكب زيد لعدم
الملابسة بالخلق او كوكب الكرة فاسد لان فيها ادنى ملابسة بجزء ما في عليها حتى
طلع فتذكر الملابسة ان كانت اختصاص المضاف بالمضاف اليه سمي التمليكية كغلام
زيد ومولى غانم او بمعنى هو بمنزلة التمليكية كأخ وأب واخ وحمار وعم وخال لزوجة
كانت الاضافة بمعنى اللام التي هي للاختصاص التمليكية وان كانت بتبين المضاف
بالمضاف اليه صحة تصادقهما على شخص خاتم فضة اضيف الاول للثاني اعرف
بالاضافة وبيني النمري اي جنس هو بمعنى اذ لولاه لكانت الاضافة وحلت المضاف
اليه على المضاف وقلت هذا الخاتم فضة كان اشد كلام تغايرهما مفهوما
واتحادهما ذاتا كما هو شأن الحمل الايجابي كانت الاضافة بمعنى من وان كانت
ظرفية المضاف اليه للمضاف نحو مكر الليل ومكر في الليل اي مكر في الليل وقولهم في تاريخ

سنة

سنة اثنين وتسعين اي في تاريخ سنة في راس اثنين وتسعين
كانت الاضافة بمعنى في الا انه لم يذكر هذا القسم لقلة مواده يمكن ادراجه
في الذي بمعنى اللام لان للظرف نوع اختصاص بالظرف اختصاص
المجل للفرس ثم هنا بحث بنى اسباب المقام وهو ان هذه الاضافة هل
كاللام في انها قد يشار بها الى حصة معينة كقولك جاء غلام زيد
مشيرا الى شخص معهود كقائم وقد يشار بها الى حقيقة معلومة
في ضمن حصة ما كقولك جاء غلام زيد مشيرا الى فرد ما من افراد
الحقيقة المعلومة مضاف الى زيد بملابسة التملك اي جاء فرد ما
منسوب الى زيد بالتملك من افراد الحقيقة المعلومة سلطانا حاضر
وقد يشار بها الى نفس الحقيقة كقولهم ماء الهند خير من ماء الورد
فان هذه الحقيقة خير من تلك الحقيقة وقد يشار بها الى الحقيقة المعلومة
في ضمن جميع الافراد نحو قولهم بذلك على حر امي الارض النفخة من
راجحة اي يطلعك على كل فرد من افراد هذا الجنس الرديء الى الفوج
من راجحة كذا قيل والحق ان القصد في الجنس اي بذلك على هذا
الجنس ومثالا لا تسلم لي نحو ضربه زيدا قائما ونحو عبيدي احرار اي لا يقع
ضرب مبني على زيد الا حال قيامه وكل فرد من افراد الحقيقة المعلومة
منسوب الى بالتملك حر اي جميع عبيدي احرار قصدا بالاضافة
الى العموم والاستغراق **قوله** وتارة الاضافة اسم الفاعل الى مفعوله اي
اي اضافة اسم الفاعل المتعدي الى مفعوله بلا واحدة على ذلك الاسم

عما ذكر المفعول به بتغليب الاضافة لنصبه وذلك بان كان قد قارن شرط
عمله الذى هو اعتماده على احد الاشياء الستة وافاد ان احد
الزمانين بان لا يكون مصغرا ولا مقصودا به الى الظرفية لمنع
نحو يا سارق الليلة اهل الدار و يا سارق الحمام و يا جاعل السلام
المسجد و قوله والصفة المشبهة الى فاعلها نحو الحسن الوجه سى
اى واضافة صفة المشبهة الى فاعلها الاصل حسن وجهه
لما اضيف الى الوجه سقط الكناية وعوض عنها اللام فحصل
التخفيف من غير وجه سقوط الكناية وسقوط التنوين و
تبدل الضمة بالكسرة وكذا اضافة اسم الفاعل اللازم الى فاعله
نحو زيد قايم الاب اى قايم ابوه واسم المفعول اللازم الى القايم مقام
فاعله نحو زيد معمود الدار اى معمود دارا وان لم يذكرهما وما للاختصار مع
امكان معرفتها بالقياس الى اضافة الصفة المشبهة لان كلا
من المضافين صفة لازمة كالصفة المشبهة والمضاف اليه فاعل
الاضافة مرفوع كما اشير اليه قوله ولابد فى الصفة من تجريد المضاف
شرح ما بين المعطوفة والمعطوف اراد ان يبين احكامها وشروطها
فقال ولابد فى الصفة من تجريد المضاف عن التعريف اى عن التعرف
باحدى طرقه من العلمية وغيرها لانه لو تعرف ثم اضيف صناعت
الاضافة ولو عكس صناعت الاسم بعد اذ دخل اللام مثلا وقيل الغلام ثم
اضيف قيل الغلام زيد صناعت الاضافة ولو اضيف اولا وقيل

غلام ثم

علام ثم ادخل اللام وقيل الغلام زيد صناعت اللام لاعتبار تعريف كل
منهما عن تعريف الاخر وقول الكوفيون الثلاثة الاثواب والاربعة الكتب
لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء المردود وصيلتهم فى ذلك المقصود
بالذات من جهة التعريف والمراد هو العدد وقد دخل الاسم عليه اذ لكل واحد
على العدد ايضا لكونه عدة وركنا فى الكلام بحيث الظاهر افادة التعريف و
اضيف الى المعدود لبيان الجنس اضافت بيانية لاتحادهما ذاتا وقيل
الثلثة الاثواب وهى باطلة بحكم جمعها فى جمع جزئيات الاضافة
البيانية مع ان كلا من العدد والمعدود مقصود بالذات بالجزئيين
قال الشارح فصاوان ركبت الاشارة وقال اخرثلث الاقفى جمع
والدار البلاقع خفف واللام ايضا فى الابعد تجرده عن اللام عددا او غير عدد
وكذا العلم لايضاف الا بعد التنكير اى بعد ارادة فرد ما من الافراد المسماة
بهذا الاسم بحسب الاوضاع كمصر الخير او زيد بط وقد يجعل الاعلام بقاء
العلم عندى مع بقاء اعلميته لا وثوق به لان بانتفاع اضافة اثر
الصاوفة ثابت فيه ايضا واما البهم وضمير المتكلم فلا تقبل التنكير
ولا يضاف ان ايضا لعدم المعنى للاضافة قوله وتقول فى اللفظية
الضارب زيدا الخ شرح يعنى ان شرط الاضافة المعنوية تجرد المضاف
عن التعريف بخلاف اللفظية فان التجرد فيها ليس بشرط لان التعريف فيها
حصل الخفة فيما وجدت ففيهو نحوها سواء كان المضاف منكرا
نحو ضارب زيدا او معرفا نحو الضارب زيدا فان الاصل الضرب ان

COPYRIGHT
www.alukah.net

زيدا لما اضيف سقط التنوين وفي لهم الضارب الرجل وان لم يكن فيه
خفة بوجه من الوجوه يحمل على الحسي الوجه لان المضاف في كلها منها
صفة معرفة باللام منكور بعدها ذو اللام ان قيل بالخفة في
الحسي الوجه قلنا سقوط الكتابة وتبدل الضمة بالكسرة اذ الاصل
الحسي وجه قوله والا يجوز الضارب زيدا اه اي ويجوز الضارب
الرجل وان لم يكن في الخفة حملا على الحسي الوجه بخلاف الضارب زيد
ونحو من الضارب اهي زيدا والضوارب زيدا والضرب زيدا فان هؤلاء
تجوز لعدم الخفة بوجه ما ولعدم شبهها بالحسي الوجه لان المضاف
اليه فيها ليس باللام كما في الحسي الوجه خلافا للفراء فانه تجوزه
مستدلا بان الاضافة سابقة على اللام او بانه محمول على الضارب
وكلاهما موضوع اما الاصل فلان اللام لكونه لتحقيق ذات الاسم
سابقة على الاضافة التي هي لتحقيق العارض اي الخفة واما
الثاني فلان وجوب المناسبة العامة في الحال كما بين الحسي الوجه واضافة
الرجل فالمناسبة تامة بين الضارب بكر وبين الضارب زيد حتى يحمل
احدهما على الاخر والضارب بكر ونحو محمول على ضارب بكر لانهم لما رفضوا
ان يجوز بين التنوين والمتصل في ضارب بكر وان نصبوا ضاربا او
في ضارب بكر الاضافة مع حصول التخفيف بسقوط التنوين وقالوا
ضارب بكر محمولا على الضارب بكر والضارب بكر والضاربان والضاربي
والضاربا في والضوارب بكر بناء على كون المضاف صفة في الكل المضاف اليه

ضمير

ضمير المتصل وهو ما لا يستقل بنفسه لفظا
بناء على ان الاصل هو الضارب اياك لما اضيف انقلب المنفصل متصلا
فصار الضاربك والامام عبد القاهر قد سكت عن العزو على ان المتصل
في نحو الضاربك ضمير منصوب لحاجة الى تكلم الحال او الاستدلال
لانه حينئذ باب الاضافة قوله والصفوية تعرف كل مضاف الخ اي
بخلاف اللفظية فانها تعرف الخفة فقط بخلاف الصفوية فان المتصل
الاصلي منها هو تعرف المضاف واي حصر التخفيف ايضا اغفال الى معرفة
لان الاضافة الى النكرة لا تعرف المضاف لان تعرف المضاف بالاضافة
سرياني جواري كتكسير الجر بكتفية الحرارة عند مجاورتها النار فاذا
كان المضاف اليه نكرة فكيف تجر والمجاورة بل لا بد مع ذلك من انضمام العهد
سواء كان المعهود فردا او الحقيقة في ضمن فرد ما او في ضمن مجموع الافراد
او نفس الحقيقة من حيث هي هي الا ترى انك لا تقول اما الهند خير من
جاءها الا الذي هو عالم بالحقيقتين وتشير بالاضافة الى احداهما
ولا تقول جاء غلام زيد مريدا به غلاما ما الا الذي هو عالم بانه غلام
فتشير بالاضافة الى معلومية التقييد بالحيثية الخبرية في الاول والمجيء
في الثاني حتى لو لم يعلم ايها عهد اصلا وقيل جاء غلام زيد كان نكرة
كغلام لزيد بلا فرق واي حصر المجاورة في الاول قوله الا نحو غير ومثل
وشبه اه ولذا لم نتوغل هذا الباب في الابهام وعرفته في المعرفة
بالاضافة الى المعرفة بل لتخصيصه فقط الا ترى انك اذا قلت مررت برجل

غيرك على معنى مررت بكل باخر او ما مررت بكل بل مررت باخر ومررت
برجل يغايرك في الاخلاق والشمائل فكل من عد الخاطب عليه
بيانا والغير على سبيل البدل الا اذا اشتهر الموصوف بالمغايرة
المضاف اليه او بما تلشخص عليك بالحركة غير السكون وتعلم الفقه
في الشافعي مثل الى حنيفة والدليل على عدم تعرف هذا الباب بالاضافة
انضاف النكرة به بعد اضافة الى المعرفة نحو مررت برجل غيرك ولو كان
معرفة لم يقع صفة للنكرة لاشتراط التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا
ان قيل فليتعرف بالتمام العهد وليكن انضاف النكرة به كانضاف
المعهود الذهني الذي هو معرفة بالاتفاق بالنكرة كقولك ولقد امر
على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني قلنا وضع باب غير
ليس على الابهام على عدم العهد ولا يضاف الا لمجرد التخصيص
بخلاف المعهود الذهني فان قلت بين الفرق بين هذا وبين المعهود
الذهني حتى يتبين ان هذا نكرة وذاك معرفة قلت ان وضع هذا الباب
لتعاور وضع المعهود الذهني الحقيقة معهودة في ضمن فرد ما فيكون في
هذا نكرة وذاك معرفة اما الاول فورد على الدليل وقيل لا يلزم من انضاف
النكرة به نكارته كما لا يلزم من انضاف المعهود الذهني بالنكرة تنكره
لبهرة المستدل اللهم الا ان يقال المعرفة هي الحقيقة والمتصف
بالنكرة فرد ما قام ان قيد اذا كان باب غير نكرة فلم لا يجوز الغير الا الا
فلنا مراعاة لجانب اللفظ او غير كما في الصون تمثل غلامك الا الامتناع

الغلام

الغلام رجل فلنا لا يلزم تخصيص الاخص بالاعم قوله وقد يحذف المضاف
س هذا ايضا من احكام الاضافة المعنوية لان الحذف في باب الاضافة
اللفظية غير معهود في كلامهم الى بعد المفيدة للعلم الا عند
القرينة بمنع الحذف لا يقال رايت هندا او المراد غلامها وعذرا وجوز
بعضهم الذكر ايضا وقد شذ قوله عشية قرع الحارشيون بعد ما قضى
نحبه فملئ القوم هو برا اي ابن هوبر لانه لقرينة على في ساوة
الشعر ولا يدل على المضاف اليه في موضع القتال هو ابن هوبر لا هو بنفسه
لم لا يجوز ان يكون كذا هو هوبر نفسه لا ابنه ولا يدل على العقل ايضا
كما في مسئلة القرية لان هوبرا قابل للوحدة موضع القتال كابنه فان
قيل فكيف يحكم بحذف المضاف قلت نظرا الى الواقع فان المقتول في
القتال انما هو ابن هوبر لا هوبر نفسه فالمراد بعدم القرينة في مثله عدمها
بالنظر الى الكلام وفي العقل والا فالمراد يعني الى نفس القرينة على الحذف في
الجملة والا امتنع علم الحذف قاسم قوله ويقام المضاف اليه مقامه اي يعرب
المضاف اليه باعرابه ان رفعا فرفع ونصبا فنصب وان جرا فجر نحو اسئل
القرية والاصل اهل القرية فحذف المضاف بقرينة السؤال لان القرية
جماد والسؤال عن الجامد واعرب المضاف اليه وهو القرية باعراب الذي
هو النصب فالقرية حقيقة لغوية والاعراب مجاز ويجوز ان يكون من قبيل فكر
الكل واراده المتكلم والقرية مجاز لغوي والاعراب حقيقة وقيل لفظ
القرية مشترك بين السوداء والاهل كالعين بين الماء والمراد هنا

Copyright © Universal Digital Library
الألوكة
www.alukah.net

هذا هو الاصل الا السواد فجر لاحذف ولا مجاز اصلا الا في لفظة القرية
والا في الاعراب وقيل يجوز ان يكون السؤال في مثله مجازا عن تذكير القابل
نفسه على طريقة قولهم سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وحقي
اشجارك فان مقصود القابل تذكير نفسه وعقلها وحملها على الاعتبار
والحفظ حتى يجاب بالعمارة وانقراض اهلها ونهيها عن الانهماك والتوغل
في طلب الدنيا المخاطبة بالارض والمسألة بها حقيقة فجر الا في السؤال
وقد يترك المضاف اليه على اعراب الاصلي بعد حذف المضاف كما يترك المجرور
بحرف الجر على جره بعد حرف الجار كقولهم لا ابوك كنى لك ابوك منه مثل
ذكر بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة على رأي سيبويه لانه لما لم يجز
العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا او لم يجز عطف سوداء
على بيضاء والعامل في حيز لفظة كل وعطف تمرة على شحمة والعامل
في نصب ما بعدي ليس كما عطف واحد وهو الواو وهنا حذف على حذف المضاف و
ترك المضاف اليه على اعرابه فقال والتقدير ولا كل سوداء اي تمرة سوداء
ليس بلفظ كل المذكور لانه يلزم منه العطف على معمولي عاملين مختلفين
بل بلفظ كل المقدر والعامل جوز العطف على معمولي عاملين مختلفين
مطلقا او في مثل فالمثال المذكور ونحوه عنده من باب حذف المضاف قطعا
بل لفظ الكل المذكور مضاف اليهما وعامل الجر فيهما جميعا الا ان اضافته
الى الاول وعمل الجر بدون واسطة واضافته الى الثاني وعمل الجر بواسطة
الاول كما ان الجار بواسطة الاناء قوله والتوابع الخ اي هي كل ثان اعرب باعراب

سابقه

سابقه من جهة واحدة اي ينصب العامل على السابق والثاني نصبات
واحدة اي يعمل فيهما معا باقتضاء السابق فقط كمن يحمل الاناء والماء جميعا
بحمل الاناء لكن يحمل العامل في السابق بدون واسطة وفي الثاني بواسطة
السابق بخلاف المبتدا والخبر والمفعولين في باب اعطيت فان الخبر
وكذا المفعول الثاني وان كان معربا باعراب سابقه الا انه يجب بالثاني واقتضائين
لان التجرد عن العامل اللفظي يرفع المبتدا باقتضاء المسند
والخبر باقتضاء المسند وكذا باب علمت ينصب المفعول الاول
باقتضائه منسوبا الى الثاني باقتضائه لان وضعه لمعرفة الذات
بصفة والذات منسوب اليها والصفة وكذا باب اعطيت ينصب
الاول باقتضائه اخذا والثاني باقتضائه ما خوذا وفيها
مذاهب اخر لا يسع نظمها بتفصيل دلائلها فاقتصرنا هذا
المختصر بعضهم لا يقول بالانصباب وتقدير العامل في جميع المذكور
في الكل ومنهم من يقدر العامل في البدل والمعطوف الغير المعرف بالاداة
يقول بالانصباب في الباقي ومنهم من ذهب الى ان العامل
في الصفة معنوي وقال بالانصباب في الباقي قوله وهو خمسة
اي ويجب استقراء ان قيل ما بعد اي التعريف من التوابع من
الاجماع لانه معرب باعراب سابقه من جهة واحدة مع انه خارج عن
الاقسام الخمسة فالحصر فيها باطل قلنا هو عند الجمهور راجع
الى قسم عطف البيان فان عطف البيان عندهم قسمان احدهما

ما لم يذكر بعدها والاخر ما ذكر بعدها وعند صاحب المفتاح راجع الى
قسم العطف بالواو لان اي التفسيرية عنده عاطفة فالحصر في الخمسة
مسلم والمنع ساقط قوله التاكيد اه سواء به مطلق التاكيد سواء
كان لفظيا او لفظيا اما المعنوي فهي الفاظ مخصوصة نفس نفسه لا نفسها
انفسها انفسهم انفسهن وكذلك عينه وعينها الى اخره
وكلاهما في الذكر وكلتاهما في المؤنث وكل كلهم كلهن و
جمع جماء اجمعون جمع وكذلك اكتع وابتع وابصع بلا فرق
وجميعه وجميعها جميعهم جميعهن وكذلك عامة اه وقرا وقاطبة
في قولهم رايت القوم طرا وقاطبة والعطف تكرير اللفظ في الالفاظ
كلها والاتيان بالواو في الغير المتصل نحو بكر انت وزيد اعجبني هم
وانما قصر المثال على المعنوي لكونه اصلا بالنسبة الى اللفظي لان المعنوي
يؤكد جانب الحكم كما اذا قلت جاء زيد فان جاء زيد فان لظان ان يظن
اسناد المجيء الى زيد تجوزوا ان الجائي غلامه او كتابه او غيرها فاذا
قلت نفسه زلت احتمال التجوز وبينت ان الجائي نفس اللفظ تحكم
جانب اللفظ وغيظ شبهة منه لانك اذا قلت جاء زيد فربما يتشكك
المخاطب اذ وصلة لغفلة او بسحر لكن يظن انك ساه او ناس
فيتوهم ارادتك عدوه فبكل لسانك فاذا كررت وقلت زيد نفسه
وارد احتمال السهو والنسيان وقررت ان معقود كل هو الاخبار
عن زيد تحقيقا او تجوزا وقد بوفي به دفع الشبهة من جانبه

للمتكلم

المتكلم ايضا بيانه انك اذا اردت ان يقول جاء زيد وقد قلته
ثم عرض لك شك في انك قد قلت فتكريره لتكون متلفظا بزيد يقينا
بخلاف جاء زيد نفسه فان تاكيد جانب المعنى فقط ولا يرفع مثل
احتمال السهو والنسيان لان لظان ان يظن ايضا ان مقصودك كن
ان تقول جاءني عمرو نفسه فبكل لسانك وقلت جاءني زيد نفسه
لو اردت ان تدفع هذا الظن فقل جاء زيد زيد نفسه قوله والرجلان
كلاهما اه سواء كان مجائي احدهما والاخر سؤال الاخر او كتابه الى غير
ذلك والفرق بينه وبين الرجلان انفسهما بالمجيء المقام لان مقام
التاكيد بكلا مقام توهم ان المجائ احدهما او رسول الخ او نحوه
ومقام التاكيد بانفسهما مقام توهم التجوز في الحكم مطلقا
فحين جاء في الرجلان كلاهما ان المجائ كلاهما لا ان احدهما جاء
فقط ومعنى جاء الرجلان انفسهما ان المجيء صدر عنهما لا ان المجاء
وكيلاهما او رسولا احدهما قوله والقوم كلهم اجمعون اه مسمى
تاكيدا لمجيء صدر عن كل القوم في زمان او زمانين او ازمنة لان
مجائ بعض القوم ورسول البعض الاخر لكفر تنزلت منزلة الرسول
منزلة الرسل وقلت جاء القوم بتجوزا ولا ان المجائ بعض لكن
تعلقت المجائ على غير المجاء او قلت جاء القوم بتجوزا ولا انك
نزلت غير المجائ منزلة من لا يكون منهم لكون ساقطا عن الاعتبار
ولا انك نزلت المجيء الصادر عن البعض منزلة الصادر عن الكل

Copyright Oxford University Press
www.alukah.net

بناء على المشاورة كالصاروخ عن الكل وقلت جاء القوم تسعتهم او فاتحة
اجمعون بعد ذكر كلهم هي زيادة تأكيد للشمول والاحاطة والا فالافادة لم
على حدة والمعنى على الكل في زمان واحد كما ذهب اليه المالكي نظرا الى انه
من الاجتماع المقتضى لوحدة الزمان ثم اعلم ان النفس والعين يتعاقبان
تأكيد اللفظ والمثنى والمجموع من المذكر والمؤنث ويفرق بين كل نوع من
باختلاف الضميرين والصيغتين معا او باختلاف الضميرين فقط الا في
المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف في تأكيدهما بهذين اللفظين
يقال جاء الرجلان والمرأتان نفساهما او انفسهما اما نفساهما
فظاهر واما انفسهما فلكراهتهم اجتماع الشبيهين مع اسمهم
عن اللبس لان لكل نفسا واحدة وان كلا وكلتا لتأكيد المثنى المذكر والمؤنث
في حكم يتصور صدوره عن الواحد كالمجيء بخلاف ما لا يتصور صدوره عن
الواحد كالاختصام فانه لا حاجة فيه الى التأكيد بكلا لا يقال اختصم
الرجلان كلاهما لامتناع صدوره عن الواحد وليس في كلامهم اطلاق المثنى
وارادة الجماعة حتى يدفع به في مثل الاختصام ذلك الاحتمال والله اعلم
ايضا كلا واجمعون واخواتهما اعني اكتعون وابتعون وابصعون
تفع تأكيد الذي اخرا يقع لجزئه اخذا كالقوم او حكما كالعبيد
بخلاف النقطة ومثل زيد لا يقال كتبت النقطة كلها ولا جاء زيد كله
لان النقطة لا اخر لها وزيد لا يقبل جزئية لا حسا ولا حكما وكلا في
لفظة كل بمرة بين النوعين بالضمير يقال في المفرد المذكر كله وفي المؤنث

كلها

كلها وفي جمع المذكر من ذوي العلم كلهم وغير كلهن وفي المؤنث بالصفة
يقال اشتري العبد اجمع والجارية جماء وجاء القوم اجمعون و
النساء جمع وكذا اخواتها ثم اعلم ان الاشبوتية لا ان يدل على بعض احوال
الذات ويوضحها او يخصصها واما الكان فلا ان تبين هيئة صدور
الصفة عن الفاعل او هيئة وقوعها على المفعول به لا ان تدل على بعض
احوال الذات وتوضحها وان شئت اتضاح ما قلنا فانظر فيما لنا
زيد قايم وضرب زيدا قايما وزيد القايم عالم فقايم في الاول يفيد السامع
ثبوت القيام لزيد لا يدل على بعض احواله ويوضح لان زيدا معلوم له
على تقدير عدم معلومية له لم يتضح بذكره وفي الثاني يدل على هيئة زيد حال
صدور الضرب عنه لا ان يدل على بعض احوال زيد ويوضح لانه معلوم
السامع وعلى تقدير عدم معلوميته لم يتضح بذكره بل الواجب ان يقال
زيد العالم قايم وضرب زيدا العالم قايما واما ذكره في الثالث فليدل على
بعض احوال زيد ويوضح لانه مبهم بتعدده وضاع ولكونه اسما
يدل على بعض احوال الذات وجاز ان يكون مشتقة او في وقوعه و
الاول كضارب ومضروب وكريم وشاعر كعدل وذي مال وهاشمي
فان العدل بمعنى العادل لان الصفة التي يجب اتخاذها ذاتا يلزم
وذو مال بمعنى صاحب مال او متمول وهاشمي بمعنى معرق وسوق
الى هاشم وكذا قولهم مررت برجل ذي رجلين رجل له قوة كامنة في رجليه
واما قولهم رجل رجلان اذا اريد الوصف بالتثنية فليس من قبيل الصفة

Copyright Universal
الألوكة
www.alukah.net

بل من قبيل الاول لان الشيء صفة مشتقة صفت بها رجلا وكذا قولهم مررت برجل هذا لانه بمنزلة مررت برجل الشار اليه بالحسن وكذا قولهم هذا الرجل عالم لانه في قوة هذا المذكور ثم اذا اردت ان تؤكد والاخر اباجمع واخواته جيئا فاذكرا اولا اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع ولا يجوز ان تستعمل بجميع الشد على الترتيب او بدون او احدها بدون اجمع ولا ان تقدم محموعها او بعضها على اجمعين قوله لا يؤكد به النكرات اه سي او لا يؤكد بالتاكيد المعنوي النكرات محدودة كيوم وليلة او غير محدودة كحين ودهر لا يقال سرت حينا ما كلمته ولا صمت دهرا كله ويصح الحاق هذه الاطلاق والعموم قال ولا يؤكد النكرات بلفظ الجمع ردا على الكوفية حيث جوزوا تاكيد النكرات المحدودة به نحو قولهم قدمت البكرة يوما اجمعاء مع المحدودة كالمعرفة والى جاز في عدم تاكد النكرات بالمعنوي هو ان المؤكد لنكارت يقتضي العموم والمؤكد لتعريفه يقتضي الخصوص فيتناقضان مع ان التاكيد تقوية الثابت بذكره ثانيا والنكرة غير ثابتة الوجود وغير متعينة الوجود فلا يؤكد ولا يرد رجل رجل لان التاكيد ههنا اللفظي وهو تثبيت الوجود بلا خفاء قوله والصفة اه سي قال المصنف الاسم الدال على بعض احوال الذات كعالم في جاءني رجل عالم فانه دال على بعض احوال الرجل وهو العلم ان قيل الحق والحال كذلك فلما لم تعد

المراد

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات

المراد ان الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات اعلم ولم يذكر الا الدال على بعض الاحوال الذات ويوضحها او يخصصها او يفيد مدحا او ذما او غير ذلك مما يطول تعداده والخبر والحال ليسا كذلك اما الخبر فلانه ذكره ليفيد السامع النسبة المجهولة التي هي الجزئية الثبوتية او المذكر من جنس الانسان عالم واذ قد عرفت ما سبق فاعلم ان الغرض الاصلي من ايراد الصفة هو ايضاح الموصوف اذا كان معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة فبقي بهذا الاعراض اخر لا يسع ذكرها هذا المختصر قوله ويوصف النكرة بالجار اه سي اي بالجار والخبر بنكرة امثال اشار اليه بالمثال لان الاثبات لا يقع وصفا اذ الوصف يجب ان يدل على بعض احوال الموصوف ويتضح السامع بناء على ان السامع يعرف نكرا الصفة قبل كلام المتكلم او يخصص بناء على تقييده بالقيد المخصص والاثبات لكونه غير ثابت الوجود لا يصلح لايضاح الموصوف ولا لتقييده وقد اجاء واعلم ان هذا رأيت الركب قط على اضمار القول اي بعد ومعهود عنده هذا القول لوقت لا تشاء ان واغا قال ونوصف النكرة لامتناع اتصاف المعرفة بها لوجوب التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا وقوله ولهذا امتنع الليم بيني فصيت ثم قلت لا يضيف قيس بيني حال من الليم لانه صفة قيس هو صفة واللام زائدة في الموصوف والحق ان صفة

والالف للعهد الذهني اما الاول فلان القارئ يوصف بمعنى الاتيان في الوقار فيقول ولقد امر زمانا بعد زمان على لئيم من اللئام سبني بعد سبي لا التفت اليه لاحالة السب ولا بعدها لان الالتفات اليه كبر وسخافة فالمناسب لهذا الغرض هو الوصفية لا الحالية واما الثاني فلان المعهود الذهني لكونه القصد عنه الى فرد ما من افراد الحقيقة المعلومة يتصف بالحال اتصاف النكرة بها والزيادة خارق فلا يضاف اليها الا لضرورة تدعو اليها فالمراد بالنكرة في هذا المقام هو النكرة الحقيقية والحكمية ايضا واذا اتصفت النكرة الحقيقة او الحكمية بالجملة وجب الذكر منها الى النكرة تربط كما اشار اليه اي الى وجوب الذكر بالمثال واما قولنع ولكن رسول ابلغكم رسالات فوجهه ان رسولا لما وقع خبرا عن المتكلم صار كانه متكلم ففتح اضافة بقوله ابلغكم رسالات ربي ضرورة اشتمال هذه الجملة على ضمير المتكلم وهو والصفة توافق الموصوف في اعرابه الخ اي الصفة التي هي فعل الموصوف وحالة يجب افقتها الموصوف في اعرابه موصوفة ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وفي افراده وتثنيته وجمعه ايضا اي فرد الموصوف افردت الصفة وهكذا في تذكير الموصوف وتنكيره وتأنيثه اي اذا كان الموصوف معرفا كانت الصفة كذلك وهكذا بجميع الامور التي يعتبر فيها موافقة الصفة للموصوف عشرة الاعراب الثلثة والافراد ومقابلاته والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث للموصوف

منها

منها ان الوصف بعد الاثبات يفيد الدوام والوصف بعد النفي يفيد العموم
من الافراد ومقابليه واحد من المتعاطفين نحو رجل عالم وكل عالم يخرج
مع زيد مكررة في المثبت والمنفي ثم ان التعريف والتنكير ومقابلاته الافراد
والتثنية والجمع قد سبق ان قيل رجلا فالواجب الافراد وان قيل رجلين
واذا قيل رجال فالقائم واذا قيل الرجلان او الرجال العالمان او العالمون
العالمين واذا قيل الرجلان او رجال العالمون او العالمين وهكذا في كل جزء
في كل جزء اي في كل جزء من مثال اربعة منها والسادسة عشرة وان تخالف
مطابقة الصفة التي هي فعل الموصوف اياه في الامور المذكورة اما في الاعراب
فان الصفة من التوابع واعراب التابع مثل اعراب متبوعه واما في غيرها
فلان الموصوف في الحقيقة فاعل الصفة في احد الامور الباقية بخلاف نفسها
مثلا لو قيل رجل عالم لجاز ان يكون الشيء الواحد موصوفا واحدا والشيء
هو قيل رجل عالم امرأة عالم لزم ان يكون الشيء الواحد مذكرا ومؤنثا
وكذا لو قيل جاء الرجل عالم او رجل العالم لزم ان يكون الشيء معينا غير معين
وهو كما ترى بين البطلان فان قيل المبتدأ والخبر يجب ان يتطابقا مع ان حق الاول
هو التعريف وحق الثاني التنكير فيلزم مما ذكرتم في الوصف والصفة بعينه
قلت بينهما فرق فان القصد من الابتداء الى الذات ومن الخبر الحاق المفهوم والاشكال
في خبر الذات والمفهوم فجاز تغايرهما تعريفا وتنكيرا بخلاف الموصوف والصفة
فان القصد من كليهما الى الذات نحو زيد العالم قائم او الى المفهوم فقط نحو زيد
رجل صالح فلو قصد منهما الى الذات فاتحاد الذات ينافي اقتضاء التعريف

COPY
Version
الألوكة
www.alukah.net

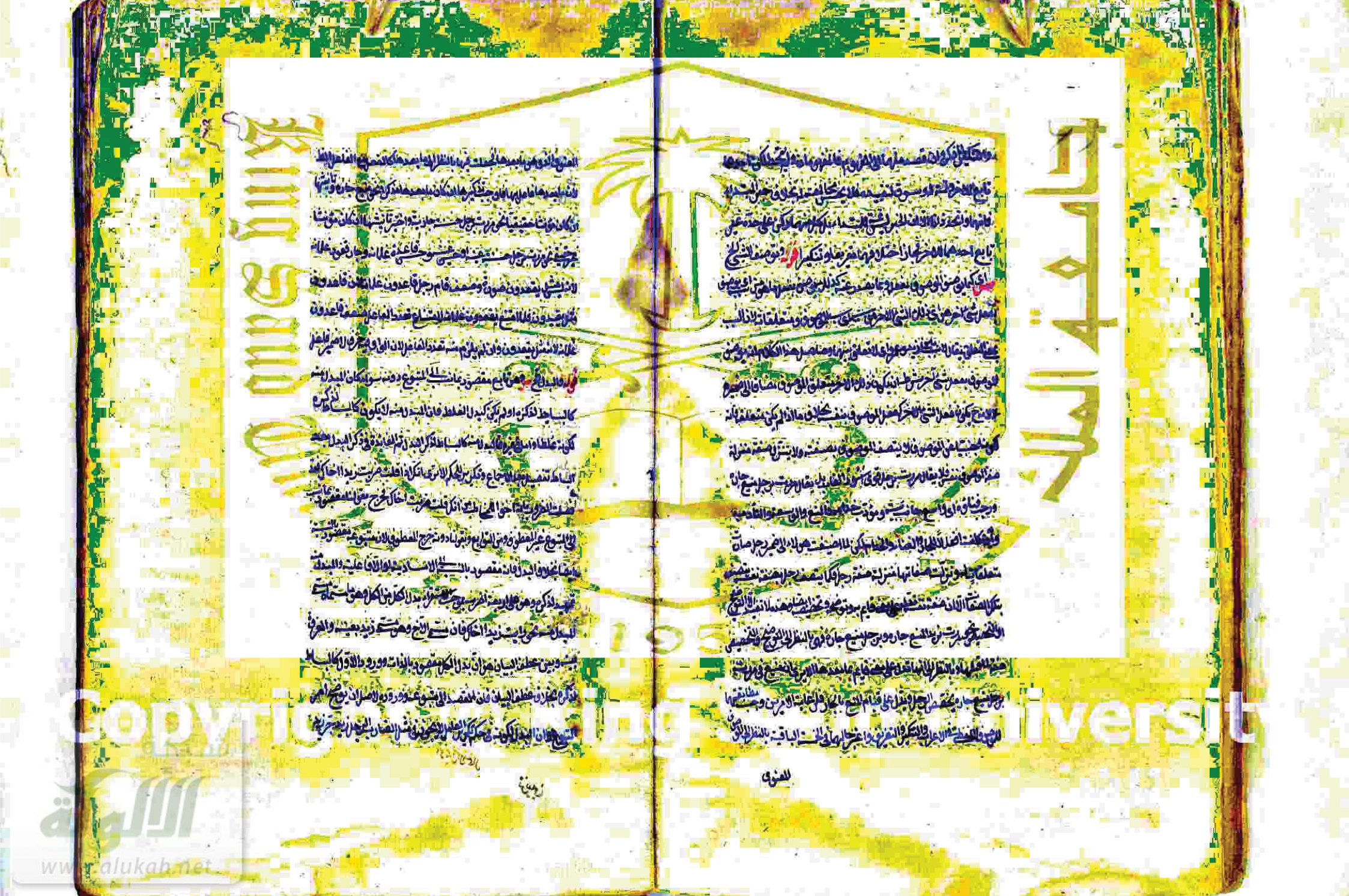

على الابدال الى آخره لا يخ كما يدل عليه قوله الصارب زيدا مضروب ويجوز رجوع على الكل
لبيان الملابسة وقيد بعضه بقوله اذا قصد بعضيته اذ قد يرجع فان قصد واحد فالاضراب
قرينة عطف بيان لان المقام مقام الايضاح والتبيين وان اشعر قوله هو بدل الخ
المقام ليس مقام الايضاح والتبيين بدل البعض من الكل وهو بدل مشتمل يعني
المباشرة ان كان بعضا مما يحل فيه المبدل منه او يكون بحيث يتوقف
كلامهم او فهمهم او تمامهم او قرارهم عليه وغيرهم منهم والثالث بدل الاشتمال
وهو الذي ليس ببعض المبدل منه ولا يستغني الكلام عنه بل يكون بحيث
يخرج بدل الغلط ويبعد عن الكلية والبعضية بدل الكل والبعض نحو اعجبني زيد ثوبه
فان الثوب ليس بكل زيد ولا بعض لكن بينهما ملابسة اللابسة والملبوسية
ولكان يجوز ان هذا الكلام مع ورود هذا البدل خلا عن الكلية والبعضية فايضاح قوله
تلك الاقسام فانك مطلقا ترى البدل ابعد لكن يشترط ان يكون البدل منه مقتضيا لذكره
والا عد قبيحا كقولك اجالا او تكون هو بحيث اذا لم يذكر يبقى الحاظ مشتاقا وذلك الاقتضاء
على اسناد السلب الى زيد بان سلبا شر فاضيا اعجبني زيد علامه فالعلامة بدل
غلط لانه كان ذكر زيد غلطا لان المبدل منه لا يتبعه في ذكره ولا يدل عليه اجمالا
قبل لانهم اجمعوا على اسناد الاعجاب الى زيد باعتبار علامته لا في نفسه
زيد عالم او داره واسعة او طويلة او سوداء وعلامته نظرت الى العرف فلم ان يسمى
اسناد الاعجاب الى زيد باعتبار علمه وسعة داره وطول قده وسواده وعلى اتباع النقل
على التسامح فلم هو بدل الاشتمال او بدل الكل او البعض على ما وهم وكذا الحال
اذا رأيت السماء الغيم بها فالكوكب بدل اشتمال قرأت الشوق يجري الفارس في الميدان
او بدل الاشتمال

تونسي

Copyright © King Saud University

تزيين الكواكب الزينة بحيث شاهد اهل زينا السماء الدنيا بزينة تنتظر
الحاظ الى ذكر الكواكب فهو بدل اشتمال ان قلم بدل الموصوف من الصفة ثم قوله ذكر
وجه تسمية هذا البدل اشتمالا وجهها بعضهم فقال الاشتمال البدل المشتمل على المبدل
كالشمال زيد على علم فهم قال الاشتمال البدل على المبدل منه كاشتمال الثوب على
زيد وبعضهم من قال الاشتمال الكلام على سبيل الحكم اليه اذا قيل اعجبني زيد حسنه
كان نفس الكلام مشتملا على نسبة الاعجاب الحسن بصر الاول كان اشتمال الدال
اشتمال ظرف على المظروف كما اشتمل الدرج بدل الغلط وهو ان يقصد بعد
الغلط بغير فصل مرتبط جارا زيد ان يقول بحمار فسبقه لسانه الى ان قال رجل
ثم تذكر فجعل الفصد فقال جاءني رجل بل بامرأة بحمار فهو بدل
من الغلط وغير صاروخي زيد وخطأ فكلمة بدل من الغلط وغير صاروخي
زيد وخطأ لا يقع في فصيح الكلام وبدل الكل هو المتعرض لبدل الواحد
المتعدد بلين على الاجمال اشترط ابدال النكرة من المعرفة بالاتصاف بعض الموارد
ان يتبع على اشتراط ابدال النكرة من المعرفة تعرضه وتعرض ايضا لابدال المعرفة
من النكرة فاذا ابدال المعرفة من المعرفة وابدال النكرة من النكرة فلم يتعرض
لهما لعدم اشتراطها بشيء مع انه يمكن ان يقال تعرض لابدال النكرة احد النقيضين
من الآخر وقالوا هم عدم الجواز واما ابدال المعرفة من المعرفة وابدال النكرة من النكرة
فلا ريب في جواز هما لحصول التطابق بينهما فوقا وتكرارا فلا حاجة الى ذكرهما
وقالوا هم عدم الجواز بناء على عدم التطابق ثم الشرط في اشتراط الاتصاف
هو ان البدل اصل والمبدل منه كالساقط لذكره فاذا كان نكرة كان النقض والابرام

Copyright © King Saud University

جامعة الملك سعود
King Saud University
1957
Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

Copyright © King Saud University

جامعة الملك سعود
King Saud University

وعكسها

جامعة الملك سعود
King Saud University
Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

في الاستواء

الامر بسكت والاقرا فالمعنى فيما ذا اتباشتغل عن الاصوات التي في الجارة كالتي يبقى عليه
الاصل بخلاف الاصوات ايضا كما في المضمر فانها بنيت كما هما الاصل في بعضها
على الامر وعلى لام الامر وعلى الماضي والذي بمعنى المضارع نحو اعلمها او على
احدهما وربما بعض الطروف اه ش فيه بالبعض لان البعض الآخر منها معرب
كاليوم ومعنى اذ واذا ومتى وايان وقبل وبعد اما اذ فهي للزمان الماضي
ويقتضي بعدها الجملتان نحو قولك اذ زيد قائم او يقوم يوم ينفعهم زيد اذ قام
زيد فهي فيه الوقت المجرد استغنى اذا زيد قام لانه اذا فصل الفعل فالواجب
اذ قام زيد وان فصل لكراهية والى بالماضي للدلالة على قيام فيما مضى فصل كم
للدلالة لكونها مستعارة فيما لفظ او يبقى فيها لفظ الماضي واما اذا فهي كالمتبايتة
اذا فصلت معنى حرف الجارة فهي تجر لانه دخل على الجملة الفعلية عند الكوفي
الجار والمجرور نحو قولك اذا الشمس كورت عنده فاعل بفعل مقدر يفسره
الكور ولا يكون بمعنى الوقت المجرد عن معنى المجازاة متضمنا لمعنى الظاهر نحو خرجت
فاذا السبع وعمرو متقدم نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى بمعنى وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو وما ينضم اليه معنى المفاجاة تدخل على الجملة الاسمية
لا ينضم اليه في اذ تدخل على كلتا الجملتين ووجب بناؤها لجاورتها الجملة
لانها نضاف الى الجملة ابدا مع ان وضع اذ لوضع اذ وان اذا تقتضي معنى
ان الشرط وما تتولى فعل الا للاستفهام نحو متى قمت قمت الا قاعدا ولو قعد
قعدت الى ما لا يكاد ينضبط واخر عن الجواب وذات نحو متى ما تأتني اكرمك اي متى
تأتني اكرمك وان تأتني ليدا اكرمك الى ما لا يكاد ينضبط بني لشبهه استفهامية

لتضمنها

لتضمنها معنى همزة الاستفهام وشرطية لتضمنها معنى حرف الشرط وانما ايان
فهي للاستفهام بمقام بسيتعمل متى ايان يوم الدين اي ايقع هذه الستة او في
الستة الآتية الى ما لا تتناهى والمقصود استبعاد ذلك اليوم وانكار وقوعه
في الاستقبال فبتضمنها معنى همزة الاستفهام وما قبلها وبعدها من كلمات
الجهات وذلك لانها اما حول تلتبس في احدها مبنية على الضم وهي ان يسقط
عنها ما يضاف اليه كما ذكرنا في السابق وتنوى معنى ذلك المحذوف في الحال
اي يؤدي معنى المضاف والمضاف اليه بلفظ المضاف كقولهم بعد البتة من التي
والذي وبعد انفصلت على الوصول في الخط اما بعد فيحذف المضاف اليه وهو
الذي بالتنوين والتجريد والنصبة على الوصول بقرينة جرت ذكرها في السابق
ويبدون معنى المضاف ويعتبرون على جزء المعنيين بلفظ المضاف فيتضمن المضاف
معنى المضاف وهي معنى من معاني الحرف الجارة فبني على الضم للتضمن معنى البناء
لكنه منون بالضم للمضاف اليه فصار الحرف الى متعلقه الى البناء على الحركة
فلم يرض البناء واما على فلتجرد المحذوف بالوقوع الحركات وفي الاخريين وهما
ان تضاف نحو جئت قبل زيد وان يحذف ما يضاف اليه ويجعل تنوينا
اي يكون مرادا في لفظه ولا يبقى معناه في المضاف وجعلت تنوينا على معنى
ان لا يكون مرادا في نفسه قطعا لان من اسماء الجهات امورا ضافية لا ينفصل
عنها المضاف اليه قبل فلا يجيء الكلام في حتى قبل زيد لا ينفصل الا بالنية
الى مجيء زيد معربة منصوبة او مجرورة اما الاخيرة فلعدم تضمنها في الاستفهام
لعدم احد ذكر المضاف اليه احدى الصورتين وكونها منونا بالنظر الى

المضاف في الصورة الاخرى واما النصب والجر وعدم جواز الرفع فلوقوعه بعد الى
التي قال سباعي الشراب وكنت قبل اذا كاد اعتقي بالماء العذبات
اي قبل سباعي الشراب لكن هذا المحذوف لما كان مرادا في معنى مسمى في
لفظ المضاف وهو متضمن معناه للمضاف اعرب اعراب لفظ المضاف وكذا قيل وعلى
ان الفصل في مثل الباقي من الدهر والمعنى وكنت في باقي من الدهر
اكاد اعتقي بالماء العذبات الغرب السهل الحزون والمقبلية بمعنى الباقي
من الدهر هنا وان استثنى منه الباقية على سباعي الشراب لكن لا بقصد
الى الباقية على سباعي الشراب وانما لم يكن سباعي الشراب
معروفا بالقصد دون بنى على الاطلاق اي بالنظر الى المضاف والى المضاف جميعا
مع ان الفرق يقتضي جواز الاعراب والبناء في كل موضع الحذف فذكر ان
قصد الى المضاف اليه المضاف فبني وان لا تنويه في تعيين مراده الى نفسه
فقصد وكلي لان كلا منهما متعين في موضعه فليتأمل في هذا المقام
فانه لا يطلع عليه الواحد بعد واحد من فرسان هذا الميدان قوله وان
المركبات الخ هي كل لفظ ركب من كلمتين ليست بينهما نسبة كالمركب
النسبة نحو زيد قائم وجواد ناطق وغلام زيد فان اجزاء هذه المركبات
لافتقار عليه البناء او لوجود مانع عن المركب الذي لا نسبة بين جزئيه
ان تقتضي ثانية معنى الحرف بنى على ما ذكر فالمقتضي واما الاول فلتضمن
مضمون جملة شرط حذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه وعشرة المركب هذا والا
لان مشبوه الواو في بناء المركب لالتضام وما بعد حذف تضمن معناه المركب

وتنزل

وان اريد اجزاءها والمقصود منه اجزاء المركبات مع انهم كما يطلقون لفظ المركب
على المجموع من حيث هو مجموع يطلقونه على الجزء ايضا وتصويره معنى الانضمام
ايضا ومن يالى تعداد بيت الانضمام بهما يقولون زيد مركب الخبر رباعي مضر اليب
فيحتمل ان يكون مراده بالمركب هيئة الاجتماع والمعنى ومنه سمي الانضمام المضر بعضها
الى بعض تركيبا ومن هذا القبيل قولهم من الكنايات آه سمي المراد بها الفاظا مخصوصة
يعبر بها المتكلم عن معنى يريد افهامه غيره من غير تعرض لذكر ذلك المعنى في الكلام
فيدخل فيه الاخبار على سبيل الابهام والالغاز وتعريض بعض الاقسام وغير ذلك
فخرج بقوله من غير تعرض لذكر ذلك المعنى الاخبار المعلوم
فيه فان الاخبار على سبيل الابهام والالغاز تعرض لذكر ذلك المعنى وقد تقدم
الفرق بين الاخبار على سبيل الابهام والالغاز وتعريض بعض الاقسام
بل استفهام بها كقولهم يذكرونها في بحث الكنايات كما سيتكلم الجزية والمعنى يذكر
الجزية وقصد المثال على ان استفهاما يكون للجزية من هذا القبيل ما يترتب ذكر
اولم تفكر جملة في الاستفهام انه ليست من هذا القبيل على التحقيق بناء على ان
المذكور فان ذكرت فيكون منه على سبيل التبع والالحاق والا فلا واما غايته
استفهامية فتضمنها معنى حرف الاستفهام لان معنى كم مالكم عشرون او تلتقي
الا ما لا يتناهى كذا جزية الاستفهام بان استفهامية صفة او لكونها تفيضت
رتبة لكونها للتكثير كما انها للتعليل واما كذا فلانه مركب من كاف التشبيه وذا وكل
منهما قبل التركيب مبني فالباقي حكمها بعد التركيب وان الجامع عنهما معناها وحدث
من الكناية بعد التركيب واما كيت وذيت فهما مبنيان وهما كناية
عن الجملة الخبرية المعلوم نسبة المتكلم مثلا تقول المتكلم وعلام فعل زيد عمرا كان
من الامر كيت وكيت اي يكون عن النسبة المعلومة على وجه الابهام لتعريض بتعلق

من الخذو

من الخذف او غيره والحالة مبنية فيه هذه فان قلت ما وجه
التكرير والعطف قلت كونها كناية على الجملة او الحالة لا تنافي كونها من تعدد الاجزاء
ومن وجود الارتباط بينها بالاسناد والتزم فيها التعدد وآية اولهما الى
هي الواو فانها تجري الحركات الثلث في تاليها الكسر لانه الاصل في تحريك الساكن
كما سبق على السكون ثم عدلت الى الكسر لالتقاء الساكنين والى الضم
لجبر المحذوف باقوى الحركات لان الاصل كيت وذيت بتشديد الياء كسيد
فخففا والشيء اصله ان المتكلم لما يريد ان يعبر عن شيء ما في نفسه
وباعتبار ما قيل حالا النفس الجزء لمعنى الشيء او البدل الاشتمال الوقع والبلد
حال النفس والجزء على معنى الشيء الذي هو موضع شيء او الجزء لمعنى الشيء في اللفظ و
الكتابة المعنى فلا شيء المراد فان الاشتراك المثلثة في اللفظ ولا الاشتراك
باعتبار معنى لانتفاء الكتابة والمعنى فلا يقال القرآن يراد بها الطهر والحيض
بل الواجب ان يراد طهران او حيضان وانما القرآن فعلى التغليب واما
الزيدان فلان نحو الشيء بالعلم يستلزم حينئذ ولا الاشتراك بعيد
لجواز الجنسية او لوارد بلفظ زيد لشخص ما من اشخاص المسماة بهذا الاسم
لكان متناولا لفظ زيد بجميع اشخاص المسماة بهذا الاسم على سبيل البدل
بوضع واحد والمشترك لا بد فيه من تعدد الوضع فاذا قيل جاءني الزيدان
فالمعنى جاءني المسميان من المسميات بهذا الاسم فلا تعرض لهيئة التثنية
في اللفظ والكتابة والمعنى واما لحوق النون فليكون عوضا عن الحركة و
التنوين انما يميز في المفرد لا مدخل له في الدلالة على معنى التثنية والجمع

Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

والى المثنى وهذه التي اخرجوها النون عن قولهم في التثنية وعلة ذلك عندهم
هذا على مذهب من يجعل الاعراب عبارة عن الاختلاف ومن جعله على بابه
والحرف وجعل النون عوضا عن التنوين فقط وايا ما كان فليس النون داخلا عليها
لكن يرد على هذا الاخير ان لا يجتمع اللام والكسرة لدلالة يعقل اجاز الجرجاني
اللهم الا ان يقال امتنع كونه عوضا عن التنوين لئلا يخل بالدلالة على معنى
التثنية فراعى عند التهيئ دخول اللام هذه الجيئة دون تلك الجيئة
قوله استغناء لكونها بدلا مما سقط عنه الالف ايضا فاذا الفاها
ساكن لالتقاء الساكنين وقولهم التقت حلقتا البطان نادر الشاذ
نسا والتخبيق التقاء الساكنين على قطاعة الحادثة ان قيل فلتسقط
باللام ايضا لكونها مما يسقط باللام ايضا لكونه بدلا مما يسقط باللام قلنا
هي على الحركة ايضا والحركة لا تسقط باللام ان يقال لهذه الجيئة غير دخول
اللام لان تلك الجيئة فليسقط لهذه الجيئة ايضا ولا تسقط
بها قلنا تسقط للضاف والمضاف اليه لفظ واحد فجيئ اللام لهذه الجيئة
لئلا ما ان اعترت على ضاعة الحركة ولم يسقط لكونها عوضا عن التنوين يلزم
بقاء قبيل الحذف بين كلمتين بخلاف واحد بخلاف تبقيتها مع ان اللام فيها
بالنظر الى كونها بدلا عن الحركة لا يلزم بقاؤها محذورا اصلا قوله ما في آخره
يريد ان اللام التي آخره المعرف اذا كان تلا ساكنا تحرك دائما
الى اصلها الواو او الياء عند التثنية لانها عرفت في اصل فيها لان الاسباب
يستلزم التقاء الساكنين والحق وجوب ان الاصل وترد الى هذا السبب عند الاضافة

مثلا

مثلا لو قيل عصا ثم اضيف وقيل عصاي فهم المعنى
اذا اضطر الى القلب فالرد الى الاصل اولى وان جرد عن الوقف والياء فان جاءت
الالف تقلب ياء متى ان تسبقها ياء ساكنة وان لم تسبق تقلب واوا نحو دوا
في تثنية دوى ان تسبقه قوله وليس فيما جاوز الثلاثة اه ش اي ليس في المقصور الذي تجاوز
الثلاثي اذ يكون رباعيا او خماسيا او سداسيا الا الالف بلا هذه التثنية سواء
كان بدلا لاصل متعلقة على الواو كالغاعى ومصطفى اصلها اغتزو ومصطفو او
على الياء لغير الالحاق كالف مرمى اصلها مرمي او الالحاق كالوا على فانه متعلق الياء
الملحق بها للالحاق بجعفر او غير متعلقة كالف للتانيث كالوا حبلى او للتوسع كالف
جارى فان هذه الالفات متعلقة على لزوم الفعل لانها زائدة وليست ايضا الالحاق
لعدم فعائل وكالف قبعثرى لانه ليس اصل سداسي حتى تلحقه بذلك بزيادة الالف
وليست للتانيث ايضا لانه مصروف وقابل التاء نحو الحارى وحباراه وقبعثرى وقبعثراه
فهي للتوسع فقط وانما فعلوا ذلك لان الاثبات الف الساكنين وحذف حلوان الاول
وادى الى اللبس فجاء الالف وقلبوا واوا ايضا فعلوا الفعل الواو وتغلبها المقصور
الجاوز الثلاثي فهي الكل تقلب ياء يقال اعشيان في تثنية اعشى هو الذي لا يبصر
الليل ويبصر النهار اصله اعشو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا ومصطفيان في تثنية
مصطفى اصله مصطفو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا ثم حذفوا لالتقاء الساكنين والياء منقلبة
عن الف وحبليان في تثنية حبلى وهي العامل الف التانيث وجاريان في تثنية جاري
الفه للتوسط وهو طائر ليته انطر قوله او ان كان آخره الخ والف التانيث اي
وخرج بالمجرد عن تثنية المقصور ما سيأتي ان يكلف تثنية المحدود فقال او ان كان آخر

Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

الجمع والف التأنيث لتأنيث الهمزة للتغليب على الف التأنيث كهمزة حمراء فانها في الاصل الى
صحراء التأنيث والالف زائدة للمد توسع فقلبت همزة لانقلاب الف التأنيث كما في اخواتها
اصلا لان كون الالف علامة التأنيث مقضي عليه بالبطلان جملة والهمزة فانها تجيء
علامة لغير التأنيث حمراء حمراوان وحمراوين فانها منقلبة عن الف التأنيث امر في التأنيث
بالاصالة فلم يحكم عليها بالبطلان جملة الى ان الباب لا يثبت بالاحتمال فلت حمراوان اي
قلبت همزة التأنيث عن التأنيث واوا وقلبت حمراوان فرقا بينها وبين الهمزة
الاصلية والمنقلبة عن الاصلية ولم يعكس لان الهمزة بالزيادة اولى لان اسبابها كالعدم
بسبب وقوع العلامة والحرف احلها وكلاتهما خلاف الاصل وقلبها ياء توكد
ذلك بخلاف قلبها واوا وان الهمزة اقوى من حروف العلة وتقبل اجتماع الياءين
في التثنية والجمع ونحو قولك في كساء كساءان يعني انه ان كان آخر الحد وهمزة اصلية
كهمزة قراء بمعنى قارىء مقروء كرضاء ويجوز ان يكون جمع قارىء لصحة تثنيته على الحد مرادا
للجماعتين كقولك بيطار هو الكلام وبيطران هو المسائل والمنقلبة عن الاصلية كهمزة كساء اصلها
كساو قلبت همزة لتطرفها بعد الف زائدة للاحاة كهمزة حمراء فانها زائدة للالحاق
بجلباب وهي بدل من الجمع قلبها ابو البقاء وجوز التشبيه بهمزة التأنيث ايضا
الاصرو الداعي للعدول عن قياس كساء وصراء وجزء القلب في الاخرين ايضا
شبههما بهمزة التأنيث في القرب من عدم الاصالة وفي الواو كساوان وحمراوات
ونحو عطفا على قوله في الحد عطف احد المتغايرين ان يقال الواو احد ان كان يحكم ظاهرا على الجمع فضمير
الجمع اما مذكور او موصوف به الكل كما في اخر اي مفرد وواو اعطوني ثم ما قبلها
حال الرفع ياء مكسور ما قبلها حال النصب والجر الدالة على معنى الجمع الذي هو جزء مدلول

فصاعدا

صاعدا الى فرد مع التثنية في اللفظ والكثرة في المعنى فليس في الاضافة الى واحد
لانتفاء التثنية في اللفظ والاشتراك باعتبار المعنى لانه يحال ما زيدون والمراد الذات
والمعنى والمبنى الانتفاء بكل صفة للمعنى بل يجب ان يراد جماعة الذات الكائن البتة
ولفظه ايضا كون معنوية ليكون عرضا عن الحركة والتنوين في المفرد والمفهوم
الاصلي من الجمع ذلك وان جاز ان يكون لفظ الجمع دالا على معنى الجمع وليكون
المفهوم الاصلي من لفظه ذلك اخرجوا التنوين عن قيود الجمع ثم ان هذا الجمع خص
بمن يعقل في الاسماء وصفات لان اشرف الجمع باعتبار التذكير وسلامة بناء الواحد
ومن يعقل اشرف من غيره فوجب بحسب ان يخص الاشرف بالاشرف فتقول في الجمع هذا
الجمع ان كان استحقاقه للاضافات مبهمة باعتبار معنى معين فشرط صحة هذا الجمع
منه اعني تاء العلمية والعالمية والتذكير فلا يقال جلون لانتفاء العلمية ولا
اعوج من في جمع اعوج علم كراع معين لانتفاء العالمية ولا احدب من الانتفاء
التذكير اولون وسنون وارضون وسنون وقلون وشنون خارجة عن القانون
فلا يبطل بها قاعدة الاشتراط وان كان صفة والمضافة ذات مبهمة باعتبار
معنى معين فشرط صحة هذا الجمع امران العالمية والتذكير اما العلمية فتقدير
الوصفية لتأتي معقوليتها لان علية ضارب تقتضي احتمالها اطلاقه على السيف
وكون صفة تقتضي صحة اطلاقه على كل من قام به الضرب وواحدا فيبن لا يكون
شرطا لحكم الاخر فلا يقال اقراسون لانتفاء العلمية ولا اصاريتون لانتفاء
التذكير اما اولا فلانا نقول اي فائدة اعتبر تركوكبا وافرس الورد لتفهم ما جعل
لاجل تركوكبا اضافتها بالجمع الذي هو من صفات العقلاء ونزلت منزلتهم

Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

Copyright © King Saud University

الألوكة
www.alukah.net

وأما الصفة فيجيء فيها ما يجيء في الفعل بشرط أن تكون بمعنى فاعلة نحو حائض وطالق لأن جمع
حائض وطالق حوائض وطوالق بخلاف نحو صبور وشكور فإنه لا يجمع بالتاء وما يختص بالمؤنث كحامل
قيل أو المختص وحدوث معنى الوصفية في الوصف في نحو ما يقولون في حائضة الآن أو غدا
وطالقة الآن أو غدا كما يقولون في حاضت هند وتحيض هند ويجوز بالألف والتاء
نحو في حائضات وطالقات وإذا قصد الاستمرار فيها لم يقولوا في هند حائضة
بخلاف ثكلى أنثى التي هي علامة الحدوث والتجدد ويجوز على حوائض وحيض بالألف
والتاء نحو حمل الفرس على القناة وليحصل الفرق بين الجمعين نحو الاعتبارين قال الخليل لكن فيه
أنه قال حائض بغير تاء بدون التاء لعدم الاحتياج إليها الذي هو الفرق بين الذكر والمؤنث
في الوصف المشترك والحيض والطلاق مما يختص بالمؤنث ويبطل قولهم حرضان وناقة ضامر ورجل
عاشق وعمر بن أبي ربيعة عاشق بدون التاء ويكون الفعول والعشق وصفا مشتركا وقال السيوطي قولهم
حائض طالق بدون التاء وبناء على اعتبار الوصفية شخصا أو نسبا كأنه قيل شخص حيض أو إنسان
حيض وهو يصلح مستندا بأنهم لا يقولون للمرأة ضارب باعتبار الوصفية شخصا أو نسبا
وبأنهم لا يقولون حائض بمعنى شخص حيض أو إنسان حيض فالوجه ما ذهب إليه الخليل من أن حيض
وضمر بدون التاء ليس فيهما معنى ذكر أو ليس بهما فاعل ويجيء بمعنى الفعل والمعنى أنه
حيض وضمر كما يقال المرأة نامت بمعنى ذات نوم أما حائض فبمعنى ذات حيض فاعل وجار على الفعل بمعنى
ذات الحيض فلذا دخل التاء وفاعل اسما وصفة لا يجيء فاعل إيضا على فاعل إلا اسما
وصفة بدون شرط شيء كما تقدم في الفاعل وهو ما يجيء على مقدم السرج من الفرس ونحوه
ومفرد جمع صار بمعنى الصفة وهو مستعمل في الفارسية وهو مستعمل بمعنى فارس أو صفة إذا كان بمعنى
فاعل والذي يخرج عن القانون لا يستطاع على تتبع كلام نحو فوارس شاذ جمع فارس فإنه فاعل

الصفة

الصفة وبزيل فاعلة وقد يجمع على فواعل نحو فوارس وفوارسة
جمع ناكس في قولك رأيت رجالا ونواكس بيعانهم خفض الرقاب نواكس بيعار وهو الكرة في
مشيهم مما كانوا فيه من الكبر والذي يمكن في توجيه هؤلاء هو أن يقال إن الفارس والكاتب
والصاحب لعدم جريها على الموصوفة لا يقال رجل فارس وامرأة فارسة تنزل الشرك الكلام
في جمع هؤلاء نواكس جمع ناكس في الشعر بعذر أنكار الوزن وإن هو الكرة في المشي
وحكم الأيوبي لغير ورجع الجمع نحو كالبيع كما يجمع الكلب على كلاب وسادر جمع
أسود جمع أسود وأسوار وأساود جمع أسعار جمع نعم وهو ما يرعى من المواشي
اعلم أن ما قيل ما يطلق على جمع الجمع شعة لوجوب إطلاق الجمع على أقل منه ثلثة معاذ الواحد
والواحد جمع وأقل الجمع ثلثة وأقل ثلثة مرات تسعة فما قيل ما يطلق عليه
تسعة وأن جمع القلة يجمع كثيرا لأن الكون للقلة بمنزلة الواحد وجمع الكثرة يجمع
قليلا حاشيش وحشان جمع حشيش بالألف والنون فإنه كثير بكاربعة
عشر حاشا على ما ذكر فلا يشكل بجمع الجمع على المكسر من القلة لأن كلا من كلب وسوار
وأنعام جمع قلة ويجمع الجمع بالألف والتاء من الكثرة لأن كلا من رجال وجمال جمع
كثرة والمعرفة ما دل على شيء بعينه لا عند الإطلاق سواء كان له وضع
شيء معين كالعلم أو لم يكن كسائر المعارف فإنا وأن دل على شيء بعينه عند
الإطلاق لكن لا وضع له بإزاء شيء معين بل هو موضوع لمتكلم وحده أيا كان
اللهم إن يتفطن لما قاله البعض من أنه موضوع للمفهوم الكلي الموضوع بإزاء
كل متكلم غير متشاركين في وضع واحد والعلم المفرد وقدم العلم لكونه معرفة
بالنسبة إلى الوضع والاستعمال جميعا بخلاف سائر المعارف فإنها وإن كانت

معرفة بحسب الكلام ما نكر في الوضع لان انما موضوع لمتكلم وحده او بانضمام
الظهر الآن يقال انه موضوع بملاحظة المفهوم الكلي بعبارات عرف شاهد
بوضع احد وهي قدم للعبر نظرا الى ان انا لا شركة فيه بوجه من الوجوه فهو اعرف
الاقسام بالنظر الى بعض افراده ثم المخاطب ثم الغائب نظرا الى الوضع ثم قدم الغير
لانه اعرف من الباقي فان الموجود كائن الانسان لا ينفك عن انا بمفهوم الصلة
والصفة والمعرفة باللام تعريفه بحسب الجنس وهو شيء ان اسماء الاشارة و
الموصولات قدم اسماء الاشارة لكونها اعرف من الموصولات لان الشاهد
البسيط المحسوس مشاهد ولذا قد يشكل عن الصفة بخلاف الموصول فلهذه الوجوه
ثم الابهام لانه ينقل عن الاصل والتي والتي ونحوهم بعد اللتيا والتي هي
اسماء الاشارة او محمول على حرف الصلة تنبيها على الخاصة اي بعد الخط التي
من قطاعة شانها كتبت وكتبت يعني بالعلامة الخاصة بلغاتها عرف العيان
عنه والحروف الصور كالذكور لو قوله المعرف باللام سواء كان المراد به تعريف الجنس
نحو اسامة رجل فعرفت الرجال او تعريف الحقيقة من حيث هي كقولهم اهلك
الناس الدينار والدراهم اي ذلك الجنس هذا ان الجنس من بين الاجناس
او تعريفها في ضمن فرد ما نحو ادخل السوق اي فرد ما من افراد الحقيقة للعلم به
او فرد من جميع الافراد كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الخ فريد من افراد الحقيقة
للعهد وقد يضاف الى الفرد حالة يراد الحقيقة العهدية فيه بدلالة
الاضافة على احد الامور المتقدمة لكونها في قوة انفصال لا تتصف فريد
الصفات قوله الكل ضمائع في الاسم اي كلهم استوين في افراده عند الاطلاق

على سبيل

على سبيل البدل فان الجائني احد رجل فرد واحد بالاشتراك لكن حقارته يستغرق
جميع الآحاد على سبيل البدل قوله لكونها ليست قدم مع دخول العدم في مدلوله
نظرا الى تجرده عن الزيادة مع ان بحثهم عن الالفاظ وما دخل العدم في مدلولها
ليس تاء التأنيث لفظا ولا تقديرا فان التاء للاصالة في الباب يكون ملفوظا
ومقدرة قوله واحترازا عما في مثل حمراء تلثة مذاهب اصحها رأيه وروايته
هو ان علامة التأنيث هي الهمزة للتغليب على الالف والالف لوضع البناء وقيل
كلا الالف والهمزة علامة حقيقة كما ثبت المرأة اذا اردنا بحقيقتها تأنيث بالتاء
وكل من الحيوان سواء لفظت علامة اوقدت وبغير الحقيقة ما تعلق لمجرد الوضع
والاصطلاح سواء لفظت علامة كالظلمة والشرع اذا لم يلفظ كاذن وعين
مالا خلق عليه كلها اذ يقال في العينين هما علامة غير ملفوظ بها لكنها ثبتت
قوله الحقيقة اقول لا دلالة للاسم بخصوصه على الحقيقة ولا جزء اقول يمنع
مجامعة سر كالتاء لعدم المطابقة بل وجاءت هند بالتاء ليحصل المطابقة
لان اصالة التأنيث وقوته تقتضيها ولاجزاء غير الحقيقة اضعف لانه لا يلزم
في وضع والاصطلاح جاز طلع الشجر على السمة بدون المطابقة وان كان المختار
ظهور الشعر اشعارا بالتأنيث قوله فان فصل سواء فاء وقع الفصل بين الفعل
والمؤنث الحقيقة او الغير الحقيقي المستتر فصل غير مصمت او هو منحول الى معنى
او وقع كقوله تعالى ولو تقطع بينكم على قراءة النصب اي لوقع التقطع والا يستقم
المعنى الا بتقدير مر بكم مر رجل او نحو جاء اليوم هند بدون المطابقة لم ومعنى الصفة
بالفاعل امر للفعل لان اصل الفاعل ان يلي فعله فيصير بوقوع الفصل كانه ليس

بفاعل فاذا وجب المطابقة مع قوة التأنيث وأن كان المخاطب اليوم هند فان
قوة التأنيث يقتضي المخالفة وان ضعف امر الفاعلية بالفصل اللهم الا ان يقع
التبس كما اذا لم يجب المطابقة مع وجود الفصل كزيد اذا احضر علم مراده ويقال
جاء اليوم زيد بل يجب جاءت اليوم زيد لئلا يظن علم مذكر واما حسن طلع الشمس
بترك التاء بالفصل لعروضها الضعف بالفاعل بامر الفصل مع ضعف التأنيث
وعلى قوة ارتقاء في جلد من عظمة وقوة ارتقاء وان كان بهم حصاة بدون التاء اذا
اذا اسند الفعل الى ضمير المؤنث اي مؤنث كان
بشرط اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث اما واسناد الى ضمير المؤنث اي مؤنث كان وبقي
لحاق العلامة بالفعل اما الى ضمير الحقيقي ظاهر واما الى ضمير غير الحقيقي ظاهر وفي التوهم وان ضعف
امر التأنيث لانه لو قيل طلع الشمس كان توهم ان شوهم ان الاسناد الى الظاهر الآخر يقال طلعت
الشمس فرقا بالاول غير خلاف ما اذا قيل طلعت بالتاء فان التاء علم مادة بـ
هذا التوهم ويدل على ان الاسناد الى ضمير الشمس كالى الظاهر الآخر يقال طلعت
قرنها وقرنا لان ضمير بعد بعضها اما متأول بالمكان والمكان مذكر قوله الا ان يقترنا
يعني ان التاء الموضوعة التي هي علامة التأنيث يقدر في بعض الاسماء الملفوظ بها
لكثرة تقرنها الا ما استثنى في هذا الباب كما قرئ وتقل بدليل اربعة وتعبد بعلي لو
لم يكن معتدة في الكثير لما ظهرت في المصغر اعلم ان التاء التي هي علامة تحقيق ظهر
بالتصغير كاربعة وبنات السند التي طلعت الشمس وعلى جارية والخمار بالسمات
وبنات السند اليكهن تها وقد هذه سبيل بنات للعرفوا هنوا الى من
فوشاها وبنات الاشارة نحو اسلكوا هذه السبيل واما الدال على التقدير

التاء

Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

التاء بدون واسطة شيء فاما هو التصغير فقط فصلوة الموتى فانها تدل على
تأنيث ما هو للتأنيث يستلزم تقدير التاء لان المؤنث لا بد له من علامة وليست
ملفوظة فهي مقدرة فان المقدر تام دون غيره فلانه الظاهر بالتصغير لان التاء في كل
في الثلاثي نحو ريضة دون الرباعي لا يقال عنبرية لطوله بل يظهر امر التاء فيه
بدلائل اخر نحو ادعت العقرب وعقرب لاعة وهذه العقرب قتلتها ودرجة
وتقصير وامرؤ وامرئ وتصغير قدام وارادان على الشذوذ في كروما يشذ في
الذكر والمؤنث وجد ارتباط هذا البحث بما سبق هو ان الاسماء يستلزم تقدير
التاء فجرى الصفة على الموصوف المؤنث وانما قال في فصيل بمعنى مفعول
لانه اذا كان بمعنى فاعل يستوي بالحي حار رجيم وامرأة رجيمة ولا يقال في فعول
بمعنى فاعل مع ان الاستواء اغلب في الاشعث المصلي لكونه الاصح في فاعل العلة
لا التقديم اذ بوهم جريان الامرين في البابين فيهما في عنده فان اورد على
جعلوا ان الله شكور بانه متكور الشاكر فالجواب ان الشكر اذا اسند الى الله فهو
بمعنى الشكور والمعنى ان الله قابل التوبة من تاب اليه فهو بمعنى الفاعل ومثل بعير
حلوب وقتوب بادة محلوب ومعقل لاحالب وقتاب بخلاف بانهما بمعنى الجلب والقتب
اذ الحلب هذا فعول كان عليا يقول اذا ذكر الموصوف لانه لا استواء عند هدم
ذكر الموصوف في بقاء المرت بقتيل فلان وقتيل اللهم الا ان يقال ترك هذا التقيد
لظهوره ولكونه مشتركا بينهما وذكر ما هو خاص بالفعل بخصوصه قوله تأنيث
الجمع غير الحقيقي اه مراد بالجمع غير جمع المذكر السالم فانه مخصوص من العموم
المشتمل على شرف التذكير والعالمية والعلمية لا يغير فيه ولا يقال جاءت الرجال

حذف

عليك ان اللام بباب فعلاء ممدود همزته للتأنيث سواء كان مفتوح
الفا او لم يكن وبباب فعلى المقصور الذي الف للتأنيث مفتوح حقا واوه
او غير مفتوح اذ الممدود الذي همزته ليست للتأنيث والمقصور الذي الف
لا بد وان فيهما عن القانون يقال في حمراء وارطى حمرى وارطى ومن الحق
انهم عدلوا في هذه الابنية عن القانون لمحافظتها على القانون التي هي
علامة التأنيث في باب فعلاء وفعلى فعلاء مثلا بسبب الالف
والتغيير الابنية على الاعتبار المتأكد لها والالف والنون في فعلان فعلى
والتاء كل علامة شتى الا انها يشتركان في التأنيث في عدم قبول التاء
فانه ناحكم لهما في البقاء وعدم التقدير او تقول للماجر وما على القانون في فعلان
فعلانة بعدلوا عن فعلان فعلى فرقا بينهما وتقول في مرادي
يعني ان كلا منها غير على الاصل بعارض من القلب والحذف سواء كان القلب
فانه يكون اذا اصلي مودان بسكون الواو من القول قلبت لسكونها وانكسار
ما قبلها او عينا كباب وناب اصلها بوب ونيب بفتح العين والعين قلبتا
الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما او لانهما كعصا اصلهما عصو قلبت الواو الفا
كان المحذوف فاء كعدة اصلها وعد بكسر الواو او عينا كحي اصله حيي
بدليل سنبهة او لانها كيد اصلها يدى يرجع الى الاصل عند التصغير اذا
زال المقتضي للتغيير وايا كان فبناء التصغير فيقال في مرادي بالرد وزوال
علة الانقلاب وهي كسر الميم وسكون الواو وفي باب فتى الواو وتاء
مرادي فتى وثوب ونيب بالرد ذهاب المقتضي بهم الاول وفي عصا عصو

بالتاء لان اصل عصوة قلبت الواو ياء لوقوعها اليا وفي اليا والتاء
فكونها مقدرة في المكبر البناء على التاء للقدر في الثاني بظهور التصغير
وانما قدر زوال المقتضي وهو وقوع ما قبل الواو والحاء ياء التصغير وكذا يقال
في عدة وعيد اوعدة على رأي في سنبهة وفي يدية بالرد الى الكل لعدم
امكان البناء بدون الرد لعدم الاعتداد بتاء التأنيث لكونها على حرف منفصلة
مع بقاء المقتضي وهو الحذف على الفعل في مثل عدة وكثرة الاستعمال بالنسبة
الحذف حيث في بيت اصله بيت بالتشديد فاستخف بحذف احد اليائين
فلا رد لبقاء المقتضي مع امكان البناء بدون الرد وظهور البناء في صبية
وبدية لكونها مقدرة في المكبر واما الباقي المقتضي الكلي البناء بدون الرد
فلا يرجع الى الاصل كما اشرنا اليه كقولك في قائل الاصل فاعل قلبت الواو
همزة اتباعا للفعل في التصغير لا يزول المقتضي وهو اعلال فعل فلا يرد الى
الاصل بل يقال قويئل بالهمز وكذا بويع وبويت وأويم رجل وأويل
درات وودود بدون الرد لبقاء المقتضي وهو اتباع الضم الضم على الواو وابدال الضمة
مع الضد واتباع كما لا يخفى فلا وجه للرد وتاء التأنيث المقدرة في المكبر
على الواو والدال لئلا يجتمع وقاية التصغير مع وقاية التقدير والتاء في التصغير
تجعل الواو منه كما يجعل في الحقير محله بالتاء العربية في تصغير العرب
والعريس تصغير العرس او العرس حملا على القانون الشائع على تتبع كلامهم
في القليل عربية وعربية والوجه ان العرس امرأة الرجل ما دامت في الاعراس
والعريس بالضم وليلة العرس والاعراس الذي هو مصدر ملحق بفعل وان

وان الوزن مصدر في الاصل بمعنى الخفة والمصدر لما لا تغيير لنا فيه فالفرس
والكرسي والفرس بالكسر والضم كلها لا تغيير لنا فيها فالى يظهر وقيل
كرسي بدون التاء قال في الثالث لان المعتمد في التي بمعنى الست كما يجمع
وارمه ما مر وقد تثلثة فقط بغريبة اذ قابلها الرباعي ومراد بالرباعي
ما حروفه اربعة سواء كان كلها اصلي او الكفرب او بعضها كعنان و
لاشتمالها الرباعي اه اي فيما جاوز حروفه ثلثة رباعيا كان ام خماسيا
او سداسيا ويجوز ان يراد بما حروفه اربعة فقط لان خلاف ما وقع
بعلم بالاولى لان التاء اذا لم يثبت في الرباعي لطول فلان لا يثبت
في الثلاثي والعكس بطريق الاولى الا ما شذ من نحو قديمة وورثة بما شاء
وفي الرباعي اذ المعنى لا يتبقى فكل ورقى ارد الرباعي الذي هو بين الغريبي
وكذا الاقل السابق استثناء من قولي في التصغير اذ المعنى تثبت في ورد من
افراد تصغير الثلاثي الذي هو بين الغريبي تامل قبل ان القديم كما يطلق
على الجهة المحفوظة منه كلم يطلق ايضا على قبيلة قديمة والذي بمعنى الجهة وقد يدعى
في اسم ملكها فراشها او العكس غير معمول اذ كما الوراث يطلق على ولد الولد
كما يطلق على الجهة المحفوظة فيقال الذي يحفظ الجهة وريثة بالتاء فاقول
ان جمع الفاظ الجهات مذكرة غير هذين اللفظين فلذا خالفا اخواتها ما مر
انما هي فخالفا الرباعيات الموثنة بثبوت التاء وجمع القلة يحقر على
بناء وذكر المتاسب بعد التصغير والعلة لاستلزام القلة الختان ويجوز
ان يراد بالوراث ايضا نحو كليبات وكلب وجمع الكثرة يرداه اي

لعدم التناسب بين الكثرة والتصغير ويرجع الكثرة الى الواحدة وجبا ان لم
يجد لجمع قلة وان وجد فلك الخيار ان شئت رددته الى الواحد فاذا
رددته الجمع القلة واذا رددته الى الواحد يجب عليك ان تجمعه بعد التصغير على
ما يستوجبه الكثير بالواو والنون اي كان من ذكور العقلاء نحو شويعرون ان
شعراء جمع شاعر وبالالف والتاء ان لم يكن مسلم نحو مسيجدات في مساجد جمع
مسجد وذكر ليدل بحذر الجمعية بعد التصغير على ان قبل الغلام لهم
لكنه يجوز غلمون بدون الغلب فلا يحذف التصغير جعلين وصفاة
بالهاء فلا يجوز رجال حقيرون نحو غليمون ولا يشكل قاعدة الرجح كثرة
لا واحد له ولا جمع قلة له كعباد بدل بمعنى الجماعة المعرفة لان الواحد اعم من
الحقيقي والتقديري فمثل عباد بدل ان لم يكن له واحد تحقيقا له واحد تقديرا
لان ما يجمع على هذا الوزن اما فعلان او فعلا او فعلى لان واحد هؤلاء
واما كان فهو يصغر على فعيل ويجمع بالالف والتاء كعبيدات واما النعم
مثل سكارى وحمر فراد لانها جمع كثرة ولا جمع قلة لها واحدها لا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء للعاقل فاوصفه فلا يصغران على لفظها فيجب
استثناؤها على قاعدة الرد ولا استثناء للهم الا ان يقال ها الحقهما ان عن
القاعدة وترك الاستثناء للشهرتها وتحقير الترخيم اي التحقير بعد الترخيم
وبعد حذف الزايد في الاضافة نوع مسامحة ويجوز ان يكون الترخيم بمعنى
المرخم او تحقير الاسم المنحوت في رائحة فان اضافة اضافة المصدر الى مفعوله
ان اعتبر تحذف في ان تحذف صيغة معلوم واضافة المصدر الى القائم

Copy
Universi
الألوكة
www.alukah.net

مقام الفاعل ان اعرب بناء مجهول والمراد بالمتن جنس هذا حذف والزيد الاجمال
التحقيق كما اشرنا اليه اصطلح في باب النداء وتقول في اضافة ياوتا
ثم اعلم ان صاحب تصغير المرخم يشرع في تصغير المبني اللازم لان المبني العارض حكم
في تصغير حكم المعرب فقال اعلم ان حكم ثلاثي نحو قفل كقولك في تصغير قفل يا زيد لا تقفل جبل
وبا زيد لا تقفل مثال افعال تقول قذا وتا وتيا وذي والذي والتي للذي
والتي اي تزيد قبل الاخر ياء وبعده الفا فيجتمع ثلث سوا كن الاولى ياء للتصغير
والثالثة الف ذا وقد ياء الذي والتي والثالث الف التصغير فتقلب الفا وتبقى ياء
فيدغم التصغير فيها وكذا يدغم ياء التصغير في ياء الذي والتي فصيرها ذيا وتيا والاولى
والثانية تبدل الكسر فتحتين والاخيرتين وفي التثنية تحذف الف التصغير لالتقاء
الساكنين فتقول ذيان وتيان واللذيان واللتيان وكذا في الجمع اللذيون
تحذف الواو وتبدل الفتحة عن كسرة لكسرة الواو والاصل اللذيان واللتيان
تحذف الف التصغير فان قيل لم حذف الف التصغير وابقي حذف واو الجمع ولا الف التثنية
قلنا الف التصغير علامة لفرع يخالف التثنية والجمع قال بعض المتاخرين لالتقاء
الاثنين بالف التصغير في التثنية والجمع ثم حذف لالتقاء الساكنين لانهما
علامتان متعذر ان بلا فائدة مع انه لو كان لالتصق الواو بحذفه لالتقاء الساكنين
لوجب ان يبقى الفتحة دلالة على حذف الالف وليست كذلك لانه يقال اللذيون بالضم
ثم اعلم ان لاحذف في واو واو ياء بالقصر والمد لانه يزاد قبل الالف ياء ويدغم الياء
فيقلب الف او ياء ويدغم الياء في الياء فيقال واو وياء قبل زيادة الالف
بعد زيادة الياء تقول في فعل واو ياء لان الاولى علة تقدير الالتقاء بالياء

الفرض لا يلزم الالف واذا تصغير المبني اللازم سماعي وقضوا ايضا تصغير
الغاير بالسر لانه المقصود هو اتي منه بالصغر والمقرا بي صغر وكذا تصغير بعض
الموصولات شكلي وعادوا قضوا ايضا تصغير اسماء الافعال لتضمنها معنى الفعل
والافعال لا يصغر وكذا قضوا غيرهم في العرب لتضمنه معنى الا وتصغير مرو
ومنه لعدم امكان تصغير الاسم العامل عمل الفعل حين عمل الاشتقاق
زيد ضويرب عمرا ويقال زيد ضويرب المضوب هو الاسم الملحق اه اعلم الذي
الحق باخره ياء مشددة للنسبة الياء لتقبل التشديد على نسبة ما اخره ياء مشددة
الاخير حذف الياء فالنسوب ببغدادي المنسوب الى بغداد بدون الياء فاعلم
وبعلم بغدادي هو الموضوع لا المنسوب الاصطلاحي فالمراد بالراجع الى الاسم المذكور
ملاحظة تجريده عن الياء او عدم ملاحظة لحوق الياء فلا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب
فاسم اجتمعت فيه الزيادة لانها معنى حادث كالتشديد والجمع تعني الناء لكن
نحو روق اللبن وريد لو او نقلها او ريد الالف حذفا على اللبس بالكسر الذي يقع
علامة لكثير وشذوذ لئلا يلبس بياء الاضافة في الحلق باخره حرج به مالا
مالحق باخره شيء قوله ياء حرج به ملحق اخر غير ياء قوله مشددة خرج به نحو
علامي بياء الاضافة وقوله للنسبة اخرج به نحو كرسي كم الفعل الناصب وانطق
التعريف على كم اخره ياء مشددة فتصيرها ياء حالة الوقف على معنى الى معنى آخر
الا ترى ان الاعراب قبل الحق في الياء كان جارا ياء فحذف وبعد الياء
يجري على الياء وقيل الياء كان اسما وبعدها صار وصفا يعامل في الاعراب في
التقول كزيد بغدادي وزيد بعدادي علامة وامرأة بغدادية والمعنى فيها

Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

الباء هي الواو لاختصاصها وبعدها من التخصص بالسبب بالكلام الولاية وقد يدل
على احد البابين النحو هذا رجل يماني ورأيت يمانيا في السفر الوجي والبكي
عني وقالوا ان القائل زيد بن يدان اليماني والاصل زيدي سمي بالمصدر كما
زيد عدل الحاكم الفضل الخير وفي الدنيا والآخرة ومعنى ان يجذف
منه الفاء شاة لان ثبوت الباء يستلزم كسر ما قبل العلامة وثبات صفة
المذكر وبعضاء الثابتين في صفة المؤنث وثبوت نون التثنية والجمع او نون
علامتها لان يستلزم اجتماع الاعرابين بالحركة والحرف مع ان العرض من التثنية
وهي اثبات الابتين المنوب والمنوب قائم بالمثنى على لفظ المفرد
فيقع لفظ التثنية والجمع ضايقا الا ان يكون تغليبي قد اعرابا بالحركة ثبت لانه
الاصل ولا يقتضي العدول عنه واذا اعربا بالحرف نظرا الى الاصل فلاساع ذ
الاثبات لادائه الى اجتماع الاعرابين فلذلك جاء خليلي وخليلاي في التثنية
الى خليلان اسم رجل وقرى وقرئي وقرئي والنسبة الى القرية قروي اسم بلدة بين قسر
في الاصل من الشيخ الغاني سمي به بلدة لكسرة الشيخ الغاني فيها لكن اذا اعربا بالحركة
يلزم الالتباس في التثنية نحو جاء خليلان رأيت الباء في الجمع نحو هذا قسرين كانت عليه
سنين بدون العلامة لخفة الالف والتثنية والجمع اذا تحقق هذا فاعلم
ان مظاهر كلمة ان تعمل وعلامة التثنية والجمع لان المحذوف يجب ان يكون بلا
عمل فكل منهما لكن عدل عنه وقال نون التثنية والجمع شبها على نزل النون مع
الالف والواو منزل الحرف واحترز في عدم التجري وعلى ان يسقطها بسقوط
احدهما وخصص النون بالذكر فان التنوين يجمع بذكل احدهما ايضا لكونها مشتركة

بين النون عين ليعم التنوين الخفيف مع الخفيف ان قال العلامة تبقى لم الكسرة
سيكون مقررا بقولها واذا ثبت الفعل بفتح الفاء وكسر العين والى فعلهم الفاء
وكسر العين يجب ان يفتح العين لئلا يجتمع الكسرتان مع ان الباء بين مع فلة حروف
الكلمة يخشى عليها لان كثرة الحروف هو سبب لعدم الاجتماع وبخلاف نحو تقلي
على الافصح وتقصيرهم يفتح بناء على ان سكون الثاني جعلها كالثالث وانما فعل
بكسر ثاني كابر فيه لان يقال الفاء الكسرة ليجري اللسان على سنن واحد وفتح
العين ليئلا يجتمع الكسرات مع الباء بين مع قلة حروف الكلمة ولم يفتح ضاد المضي
لكون الفاء الكسرة وظير بقاءها في نحو خيفة حنيفا مراد بنحو خيفة
مضعف على وزن فعيلة مما يسكن العين واللام والمضاعف ان معتل العين والمضاعف
لا يحذف باؤها بل يقال في طويلة وشديدة طوي وشديدي لان حذف
الباء وبقاء الياء بلزم خلاف القانون مع التغير واذا قلب الياء بلزم الالتباس
مع زيادة التغير والمعتل اللام يجي حكمه عيب هذا والقصور ان نحو جيفة يحذف
فاؤه كما هو القياس ثم ياؤه ليفرق من الفعيل ولم يعكس لثقل المؤنث ثم يفتح العين لئلا
يجتمع الكسرتان مع الباء بين وسليقي ثانيه جزئي شذ لان في الاول بعد الشيء
على الاصل وانكان على خلاف القانون وفي الثاني حذوه وبعضه بلا ضرورة وواو في نحو غزوة
وضربة وامية لوجوب ان يقال فعيلة وفعيل بفتح العين وضمها مع
فعيل اللام كغنية وضربة وامية غنوي وضربي واموي ويقال اموي بالفتح
على خلاف القياس لضايا شعار الناء والياء وبتبديل الكسرة فتحة لذكر وتقلب
الياء الفا في لام الفعل او لئلا يجتمع الياءات وبضمهم يقول امتي بالياء لان فتح الياء

هو ثم الاجتماع وبما الحرف الف قالت ح عطف على قال في نحو مررت بزيد ما اخرى قالت منقلبة عن الف كعصا او عن الف كرحى او اصلية كنى او ادغمت منقلبة عن الف كاعشى اصله اعشو قلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء الفا او عن الف كرحى اصله مرحى قلبت الياء الفا بعد قلب الفتحة على الشين واوا او يقال عصوى ورحوى وسعوى واعشوى ومرموى لان الاثبات للمقلبة الى الياء كالحذف والحذف علامة الاصل والانقلاب علة اجتماع الياء والواو فقيد الرابعة بالمنقلبة لان الرابعة غير المنقلبة يجوز فيها الوجهان القلب والحذف كما يأتي قوله الرابعة الى الرابعة فصاعدا القلب والحذف ح اي جواز الامرين الاولى الرابعة فصاعدا الاولى الاصلية كحبلى ويجوز في الخامس الاولى بعد القلب ايضا تشبيها بالمزيد وانما لم يجتمع الواو والياء في مثل دنيا وقوى مع حرف الياء في عليق نحو حبلى والحذف تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها كالتاء سواء زيدت لغرض التأنيث كالتي في حبلى او لغرض اخر كالتي في اراهط في ساكن الوسط كحبلى واما متحرك الوسط كجرى فكالحبلى بالاولى فكما يجب حذف الالف في جرى وذلك لتوالي الحركة مع التنوين والمضعف ملحق بالصحيح في ذلك وقد اشار الى ذلك بقوله كجرى وقوله في الخامس الحذف لغير ح اي في الالف المطلقة منقلبة او غير منقلبة الكائنة اصلية او زائدة لغرض التأنيث او لا لغرض يبقى الحذف والوجهان القلب للمنقلبة والحذف للباقي ولم يتعرض لحذف السادسة لانه يعلم بطريق الاولى لان زيادة كسترة المستتر بالاولى قوله وفيما اخره ياء ثالثة ساكنة ح كما يتكلم في اخره الف شرع ان يتكلم فيما اخره ياء فقال وفيما اخره ياء ثالثة كقاضٍ عرى عما يعقب الكسر ويقلب الياء واوا وجوبا اما لتطرفها او لتطرفها بعد ساكن لا يجتمع الكسر نا مع

قلت حرف

قلت حرف الجر فقط واما الفعل فلا يجتمع اليا ثمة وقيد الياء الثالثة الى الرابعة يجوز فيها الامران قوله الرابعة كقاضٍ فاضوى ح اي يجوز الحذف لثقل الرابعة والقلب شبيه بالحرف الاصلي ولجمع عدم ثقل الحركة عليه لكن الحذف افصح من القلب لاجتماعهما على خلاف الاصالة عند تحقق الثقل قال فكيف لنا بالشرب اذا يكن الماء راهم عند الحاوي ولا نقود قوله في الخامسة الحذف لغير ح اي الحذف في الخامسة لثقل الكلمة بطولها ثقل نهايتها فان الثقل اذا بلغ النهاية يتعين الخفة ولا يكون غير ذلك حتى يثبت الحرف المحذوف السادسة لانه يعلم من طريق الاولى كستر في المستتر قوله والمتصرف من المدود ي الذي هو ليست التأنيث بل هي لام الفعل دون ان تنفك عنه شكرا على وزن فعال بمعنى الغياب او جمع قارئ او مع الانفكاك كسماء على وزن فعال اصلها سماو بالواو ويدخل في الاول لان حالها من التأنيث بطريق الاولى او زائدة للالحاق بدلا على الياء كحبارى على وزن فعلاء بالمد فان همزته للالحاق بقرطاس او هي زائدة لان يجري بها المثال الاتي على المثال الاتي ليعامل بها معاملة الاتية قول الحكام والاولى والفائدة لزيادتها غير هذا يثبت عند النسبة على حاله ولا يقلب همزة واوا لان المثبوت هو الاصل والداعي للمحذوف غير موجود وبعضهم يجري القلب تشبيها بهمزة التأنيث وتقول قرائي وكساوي وضرباوي لكن القلب في الهمزة الالحاقية كثير الذي هو ليست اصلية فذكر اللازم وهو الانفراد واراد الملزوم وهو عدم كونها للتأنيث ونفى الملزوم على هذه الارادة وقوله لان الهمزة في مثله وفي الثاني قوله وفي غير المنفرد من المدود ي اي المحذوف الذي هو ليست التأنيث كفي اللام في الملزوم فان كونه للهمزة ليست بلازم عدم الهمز فاذكر اللازم وهو عدم الهمز

Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

فالواو للروم والياء للنصب والجر في كلتا حالتي الاعراب وغيرهم والعلة
والتاء تثبت لان المراد بعدم الفرق كون الهمزة التاء فلا يرد ما اورده ابن
الحاجب على هذه اللفظة ناظر حرري وذكر بارق ان ابن الناظم تبع على هذا
التاسي الخفيف واللفظ في حكم الاعلال اذ ياءات حراء حقيقة وياءات تكرار
الفتحة لفظا وجب القلب الى الياء تبعا لقاعدة والحذف اجلالها قلب
بالتزام اجتماع اياءات فحذف واحدة اعتدادا بالحذف وفي واو ذات الجمع
رد الى واحده واذا ذات الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم اذ حالهما
فيهما سواء قالوا اعاوجا الى قوله فان الوزن في النسبة اثبات الكلمة بلا لبس
والمقصود هذا تقوم بالنسبة الى لفظ المفرد فيصح لفظ الجمع عاقلا فرد الواحد
حذرا عن وصمة اللاعقل الا يظهر عليها العلامة ح لا رد بل وجب ان يقال ساجدي
وسلماني في النسبة الى ساجدون ومسلمات عابرين ومجرى الانصاري والاعرابي مجرى العلم
لطائفتين مخصوصتين يقال انصاري واعرابي قوله كرمي ومحيي يرد واوي ومحذوف
اللام يرد ويائي ومحذوف التاء والعامة تبقي المحذوف ويقال لدوي وهو للاعرابي
ومحيي وهو للاعرابي الكاتب ومجرى لفظ الفراء يفرق مجرى العلم للفرق المخصوص يقال له
وفي بعضها اسماء العدد وانما خصها بالذكر لان العدد من اي الشيء عبارة واي
شيء هو اعم من ان يعبر به عن المعدود او بالاشارة كيفيهما ستعرف في المذكر والمؤنث فكما
العدد هاهنا وضع ليقع جوابا لكم قال في احد وعشرين في عدد الا ترى يقال احد واحد اثنان
في جواب كم وهكذا فبين العدد الفرق بين مجموع الاثنين وما فوقهما فان
احدهما كاثنين واحد واثنان الى ثلاثة والتقع الى احد عشر وبضعي

الاربعة اثنان فالاثنان عدد لكونه بعضا مجموع الحاشيين والى
غير عدد لانه ليس حاشيتان بل الحاشية واحدة وز تقول ثلث الى عشر في
المذكر الى تلحق التاء بعدد المذكر من الثلاثة الى عشر وتقول عندي ثلثة رجال
الى عشرة رجال فذلك لان تكلامهما مؤنث باعتبار الجماعة والاشارة في قوله
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها عبارة عن الحسنات فهي جمع مؤنث او ملتبسة
للتأنيث من المعاني التي اذا قوبلهم ثلثة بنات آوى فان الواحد ابن آوى لانه
المذكر الغالب فذكر بجمع بالالف والتاء حتى يراد فاتي جمع سراق ويكون الواحد
آدميا بكل الامر الناد ايضا قال بعض العلماء يشترك المذكر والمؤنث في لفظ البنت
في غير العقلاء ويؤيده قوله عم بيت محاص انثى فلولا الاشتراك فيهما قارنها
لتلك الصفة والا تلحق التاء بعدد المؤنث والا تقول ثلث نسوة وعشر
نسوة فرقا بينها وان يعكس بحكمان المذكر على المؤنث في عدد فتضاد كل منهما
علامة التأنيث يراعى بقضى المذكر بجاوز ويلى بقضى المؤنث والواحد والاثنان
فقده لقضى لعدد ولهما على القانون المشهور لعدم كونهما في الجماعة جاريان
على القانون يقال في المذكر واحد واثنان وفي المؤنث واحدة واثنتان او ثنتان
فلذلك قال وتقول في ثلث وبداء من ثلثة وز وهو بمعنى المائة والالف ج الجمع
الجم والمد بمعنى المائة والالفين مائة رجل والف دينار وكذا الجمع تشبيها بجمع
مائة رجل الغازي جمع والجمع الالوف يضاهي الآف رجل واما جمع المائة فلا وجود
في كلامهم وسيبويه في قوله شاعر ثلث مئين للملوك وفي ابيها رداى وجلة على وجع
الاعراب غير صلوح على الوضع حاله على انكسار الوزن فيهما انتفاء سر والجمع

Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

بالواو والنون وامثلتها مرت للاضافة وقد تترك الاضافة فيضاف كقولهم اعاشي
التي مائتين عاما واما الافراد فلاداء الغرض بيان الجنس وهو يعم بالمفرد فيقع بالفظ
الجمع ضايقا والتفاوت بينهما مثل الكثرة فلو كان تميزها جمعا لتضاعف الثقل وتسعين
في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين محمول على البدل او لبثوا ثلثمائة سنين
قال ابو محمد الفراج لو اشتغلت سنين على التمييز لزم ان يكونوا قد لبثوا في الكهف
تسعمائة وجوابه بعضهم بان تميز المائة مفرد من افرادها كالدرهم فلو كان تسعين
تميز مائة لكان مفردا من افرادها وهو جمع واقل الجمع ثلثة فكل مفرد من افراد المائة
ثلثة فالمائة هي احد مفرد ثلثمائة سنة فالجمع يصير تسعمائة لكن مفرد ثلثمائة ثلث مرات
وفيه نظر لان المانع ان جمع كرزوم كون تميز المائة فردا من افرادها لا يجوز ان يكون
مثل ثلثة رجال في معنى استعمال لا يعني كما لا يكون تميز ثلث في ثلثة رجال
فرد من ثلثة فليكن ثلثمائة تسعين كذلك فليتامل قوله وهو تميز الثلثة الى العشرة
جعل المبدا ثلثة لان الواحد والاثنين لكن الواحد والاثنين لا يقارنهما
التمييز قوله يقال اخذ درهما ولا اخذ رجلا او رجلين استغنى بلفظ تمييزها عنها
بل يقال رجل ورجلان فيحصل الدلالتان دلالة على العدد ودلالة على الجنس قوله
ظرف وبحر فيه شاذ حفظ شذوذه والقياس فيه حفلتان واما هاوان دلا
على العدد فلا دلالة لهما على الجنس فلا استغنا بهما عن تميزهما فلا يستعملان الا
حيث يعلم الجنس كقولهم تصاوم من الصامات اثنين ومن البعرات تسعين وثلثة رجال
وغنى لا استغناء فيها اصلا لانه لو اقتصر على العدد دل على الجنس بالوضع اقتصر على المعدود
او على التمييز لزم علم العدد وجعل الغاية عشرة لان تمييز ما فوقها مفرد منصوب يجوز
اما الجر

اما الجر بالاضافة وقد تترك فيضاف التمييز نحو ثلثة اثواب واما الجمع
فيطلق المعدود والعدد الذي هو فوق المرتبة الاولى والامر هو المطابقة ولا
مانع عنها قوله وقد شذ نحو ثلثمائة سنين قول وذلك لان ما فيه ليس بجمع لانه
ولا يعني اما بلفظ فظاهر واما بمعنى فلانه لفظ معين ولا شيء من الجمع كذلك بخلاف ثلثة
رهط فانه وان لم يكن جمعا يجب اللفظ فيه لجمع لعدم تعين عدده معينا فقد
تميز المائة الى تسعة والعشرين فصاعدا من الذكور والثلثمائة في المؤنث قبل
في توجيهه ما كان في معنى المائة كثرة تسرت تميزها الجمع واغتفر مع ان في ثلثمائة
ثقل الكثرة مع ثقل التانيث فلو نضم اليها ثقل الجمع لتضاعف الثقل قوله المفرد
تميز احد عشر اعني فصلا متابع اضافة المركب تميز الاثنا عشر الى تسعة عشر
نحو احد عشر فلم يضف الى عشرة وقرابنهما ولم يعكس فيضاف الى عشر اضافة العشرة الى
ما بعدها اضافة ما فيه نون الجمع من الاعداد لاستلزام اضافة اجتماع
النقيضين وهو سقوط النون وعدم سقوطه اذ شبهها بنون الجمع يقتضي سقوطها
كما جاز من اكلة يقلى سقوطها فلذلك العلة لا يضاف بابه بخمسة الى عشرة ايضا
جمع بالطبع البهاء اللبيان وعشر بكر وعشر رمضان اخذه من كلام المولدين وقد يعلم
بعضها فاغنى عشر بالاتفاق فحذف شذوذا وعدم تتبع باب الغني قوله ولا يكون الا مفردا ال
اي تميز المنصوب لا يكون الا مفردا وذلك لان الغرض بيان الجنس وهو يحصل بلفظ المفرد
ولا حاجة الى لفظ الجمع ولان في تركيب ثلثة عشر بين نقل الجمع مع الكثرة
فلو جمع التميز تضاعف الثقل واستطال فوق تعالى عشر استطالة بينة
ولا يلزم ان يكون الاستطالة ستة وثلثين كما قال ابو محمد وثلثمائة سنين قوله

Copyright © King Saud University

ومعنى العشرة فاذ في نهاية حقه ش اي فيما يليق به وعاينا سبب ان يكون جمع قلة اي
جمع الذكر او الوقت القليل او تكسر من الاوزان الاربعة التي هي افعل وافعال وفعل
فعلة لتطابق في القلة لان العشرة فما دونها اقل مراتب العدد والا اذا اعود
او حقه ان يكون جمع قلة في كل وقت وزمان الا وقتا اعوز جمع القلة اي
ومن قصد جمع القلة من لفظ الترجيح يجوز الاتيان بجمع الكثرة للضرورة كما في
ثلثة شسوع لبعد السماع في اسبع واسباع وشسعة وشسعين
وشسعات وقد اتى يعني باعتبار من ثلثة فروع فرد مستعار من موضع
اقراء تخفف وكثرة استعماله فرد ويقول في تانيث الاعداد المركبة اي قيل لم يبين
تذكير الاعداد قلنا الاسلم عدم بيانه فان بيان تانيثها يستلزم بيان تذكيرها
فلا شيء فلم يبين تذكيرها صريحا حتى يعلم تانيثها ضمنا قلنا وذكر ابهكي
في بيان امكان الشيء وكسرها تامل فرد وقت الاول لكن تانيث الاول
في احد عشر واثنا عشر على القياس لان الاول في احدى والثاني اثنا
عشر فالتانيث وفي ثلث عشر الى تسعة عشر معدود وفي الاصل جار على القياس
تانيث العدد فان الاسقاط دليل التانيث واما الحرف الشاذ فجار على
الاصل فرد لان العدول عن الاصل لحصول الفرق وهو قد حصل بالجمع الاول
فلا وجه لعدول الثاني عنه بلا ضرورة وتعين في تذكيرها احد عشر ثلثة عشر الى
تسعة عشر تذكر الاول لكن في احد عشر على القياس المشهور وفي الباقي على خلاف القياس
لاسماء العدد اذ الدليل التذكير فيها واما تذكير الثاني فعلى القياس المشهور
في الكل فرد ويمكن الشيوع في عشرة او تذكيرها س اقول الامكان لا يجدي نفعا

عن توالي

عن توالي اربع حركات فيما هو مركب عما آخره بفتح والوجه هو الاول اذ توالي اربع حركات
فتحات فيما هو مركب عما آخره مفتوح والوجه هو الاول اذ توالي اربع حركات
محذور فتحات كانت او لم تكن فهو في ذروة مع هربهم عنها في اكثر اسماء الفعل
بالافعال انتقالا بالافعال بتقدير المعنى السببي اي الحدث او كون معناه بمعنى الحدث
فان الحدث جزء مدلول الفعل وجزء مدلول المشتقات ومعنى قول المصدر فرد
المصدر ما دل على الحدث المجرد عن الزمان المقتضي للصدور وقدم على سائر الاسماء اما لان اصل
وما قد للجملة او اما لانه اقوى امر للاتصال لان الاتصال بالفعال باعتبار
الحدث وهو ان الحدث بمعنى قول المصدر فرد هو الاسم الذي يشتق منه الفعل
او توخذ منه الفعل المراد بالاخذ انتقال مادة المصدر عن الهيئة المصدرية
الى هيئة اخرى هي هيئات المشتقات فالفعل ما اخذ من المصدر بمعنى ان مادة
المصدر منتقلة عن الهيئة المصدرية الى الهيئة الفعلية هذا هو اشتقاق
الفعل وقولهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في الحروف والمعنى فرد
احدهما الى الآخر الاشتقاق المعنوي لان الواجد هنا بمعنى العلم اي الاشتقاق المعنوي
الفعلي بين الضرب ومضروب مثلا ان فعل اتفق معه في الحروف والمعنى فرد ضرب
الى الضرب هو الرد والشق والرد الى الشق قال العلماء الكوفيون المصدر
ما جرى على الفعل والاصل هو الفعل يعني ان مادة المصدر منتقلة عن الهيئة
الفعلية الى الهيئة المصدرية كما تقول قطعه القطع عن الهيئة الاصلية الى الهيئة
الحاصلة ودلائل هذه المذاهب مذكورة في المطولات فرد بعد عمل عدله وبقي ان
الفعل الكوفي قاعدة دكن الكلام والكون اقتضاء ارادته من اقتضاء العدد
لمعاملة

وهو المعنى الذي لابد منه في محل يقوم به وما يقع هو عليه اما كان
منتقلا اصلا في الفعل كالحدوث المصدر فانه لكونه فاعلا فضلي يتم الكلام بدونه
فرع في العمل للمفعول وعلامة على عمل الفعل الماخوذ منه اي كان الفعل الماخوذ
منه لازما فهو لازم وان كان متعديا الى واحد او الى اثنين فهو
اي المصدر كذلك ولزوم الفاعل لبعض المشتقات ليس لكونه ركنا في الكلام
بل لسبب آخر فلا يلزم كون بنائها اصلا في العمل كالافعال فلذلك شبه على المصدر
بالفعل فقال او يعمل عمل فعله اي عملا كعمل فعله اي لازما فلازم وان متعديا
فمتعد ياو سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال لانه مأول بان مع
الفعل اما حيثما كان او عند الاذان مع الفعل اخذ من المصدر احكاما كالها
عليه وغيرها فان المصدر اذا خذ منه حكم الفعل مطلقا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا اي
من ان ضرب زيد عمرا ومن ضرب عمرا زيدا بتقديم المفعول اي من ان ضرب زيدا عمرا
زيد فحي يجيء ضرب زيد عمرا اي ان ضرب زيد عمرا الان او غدا ولكن مأولا
بان مع الفعل قل عجبي من ضرب زيد عمرا بادخال اللام كقوله كوزت فلم اتكلم على ضرب مسمعاه ان
يقل قليلا عند الاضافة لان ان مع الفعل لا يضاف قلت سيرها
وقوله اي ضربهم بغير الصورة والمعنى بغير اي حلت والاضافة تغير المعنى فحينئذ ان
قيل لم يعمل من المصدر اللازم ايضا قلنا لانه مثل المصدر المتعدي مثالا
في الجملة لان عمل المتعدي وجميع الرفع والنصب يجري على اللازم وهو الرفع
بالفاعلية او الاختصاص اي يختص المصدر ويكون اسما للفاعل ويبقى المفعول بعضها
ان كان نحو عجبت من ضرب زيد عمرا فهو مع حذف من الجار وان كان مجرورا بالاضافة كذلك

يجوز الرفع وتوابعه نحو العجبي من ضرب الجلاد الناقة وبالرفع والى مفعوله ايضا فيبقى
الفاعل مرفوعا ان ذكر نحو عجبت من ضرب عمرا زيد فهو مجرور بالاضافة منصوب
بالجعل المكون مفعولا يجوز نصب توابعه اجراء على المحل نحو العجبي من ضربا عمرا
الساري زيدا واما قلنا ان ذكر الفاعل والمفعول لان ذكرهما المصدر عزيمة
احتاجا فرارا مما ذكرناه ويضاف ايضا الى القايم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب
زيدا او بنى من ضرب زيد وعمرو اذا اجبني فقوله ايضا الى الفاعل لان القايم مقام
الفاعل فاعل عند العرب وقوله بقايم غلبت الروم وهم من بعد غلبهم سيغلبون
على بناء المجهول لان الاضافات الثلث على اضافة المصدر الى الفاعل اعني غلبت
الفارس الروم على قراءة بناء المعلوم في غلبت وهم والفارس من غلبهم اي بعد
ان غلبوا الروم على حذف المفعول سيغلبون بالبناء للمفعول اي سيغلبون
اي الروم وعلى اضافة المصدر الى المفعول والمعنى وهم اي الفارس من بعد غلبهم
اي من بعد ان غلب الروم وهم اي الفارس على حذف الفاعل سيغلبون اي
الروم وعلى اضافة المصدر الى القايم مقام الفاعل والمعنى وهم اي الروم من
بعد غلبهم اي من بعد ان غلب الفارس سيغلبون الفارس على حذف المفعول
وعلى قراءة بناء المعلوم في سيغلبون وقرئ بناء المجهول على حذف الفاعل والمفعول
عليه هو اما عدم تقدم الفاعل فظاهر واما عدم تقدم مفعوله اياهم تقدم
مفعوله فلانه مأول بان مع الفعل كما اشرنا اليه وهو اي ان مع الفعل مصدر
لا يتقدم عليه مفعوله فالمصدر لا يتقدم عليه مفعوله وبعض النحاة جوز تقديم الظرف
عليه استشهادا بهذا مفعوله ضعيف يكفي الحجة في المنع وبانه مع ان الاستشهاد بالمجرور

فالحق انه حكم لا يكون بغير فيجوز ان يتقدم على سماع تقدم غيره كان يقال
اعجبني اليوم مرتزق والجهور يجعلون مثل ذلك من قبيل تقدم المعمول على
وكون المذكور مفسرا اي اعجبني مرتزق اليوم مرتزق قوله ثم الفاعل هو ما اشتق منه فعل
اي قام به الفعل مع الحكم على الكلمات والسكنات عند الحروف ويسطر ذلك
بافصل التفصيل لان المراد بالفعل ما اخذ الاشتقاق كالضرب من ضارب
والفضل مشتق من يفضل الذي قام به الافضلية لان قام به الفضل الذي
هو ما اخذ منه اشتقاق قائم والامكان استفادة هذا المعنى من اعطاء اسم الفاعل
لمن وقع منه الفعل والكتف باشارة اللفظ على نحو قولك الكتاب والله اعلم
بالصواب قوله عمل عمل يفعل من فعل اذا كان بمعنى الحال او س فعل يفعل اي
عمل الشيء هو للفاعل من المضارع لاشتقاقه من قولهم من فعل اذا لا يعمل عملا مطلقا
المبني للفاعل اذا كان بل يعمل عملا الذي هو اسم الفاعل مشتقا منه فضارب
يعمل عمل يضرب في رفع الفاعل ونصب المفعول وذا عطف على عمل يذهب في رفع الفاعل
فقط فالمعنى اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال يعني ان عمله عمل بفعل مشروطا بان يكون
محايثا لمعنى الحال او الاستقبال بارادة المتكلم اي بالقرينة لو لم يأت بها
وذلك لان صيغة المضارع لفظ فلو كان بمعنى الحال او الاستقبال لدار معنى يتوقف
الموازنة فيقول على العمل فيعمل بخلاف ما اذا كان بمعنى الماضي نحو زيد ضارب عمرا امس
او يريد به زمان حكم مرتب عليه مالك الهجد فانه لا يوازنه بينه وبين
المضارع معنى فلا يعمل لضعف الموازنة لانه لا يوازن المضارع ح الا من جهة
اللفظ ولا يوازنه الماضي الا من جهة بل يجب الاضافة ح معنى خلافا للكسائي

فانه

فانه يجوز عمله مطلقا سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكن كما يقول
تقاولهم كلهم بالطريق راغب بالوصف فان بالطريق راغب مع وقوع الخط
في الزمان الماضي قبل نزول الآية وبقولهم جاني الضارب زيدا امس وبقولهم
زيد معطى عمرو درهما امس والجواب على الاول ان بالطريق يريد به حكاية حال ماضية
فهو بمعنى الحال الحاكية وعلى الثاني اسم الفاعل اذا دخله اللام
صار فعلا في صورة الاسم لان اللام فيه موصول والموصول لا بد من صلة
والفعل لا يكون الا جملة وهو هنا اسم فاعل وهي في محل الرفع اي اسم الفاعل
وقع الفعل فيه الكوفيون فعلا في الحقيقة سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكن
لكن غيره الى صورة الاسم اصلاحا للفظ لئلا يدخل على صورة الاسم واذا لم يكن المقدر
ان درهما مضروب بفعل مقدر او اعطى درهما لاسم الفاعل قوله الا ان اريد
حكاية حال ماضية مثلي مرغ ح لا يكون عاملا ماض بمعنى الماضي كما قدمت وذلك
الا اذا اريد الدلالة على ارادة حكاية حال ماضية منه فانه يعمل لكونه بمعنى الحال
في الجملة وعلى سبيل الحكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط
وان كان واقعا قبل نزول الآية الا انه لوحظ ومقصود الحكاية تنزيل نزوله
الحال وجعل المفعول كالواقع بمعنى الحال تحقيقا اعلم ان الفرق بينه اذا كان بمعنى
الماضي ولم يرد به حكاية حال ماضية هو ان غرض المتكلم في الاول ان بجز السامع
عن الواقع في الماضي فقط وفي الثاني ان يخبر عن الواقع مع ارادة ان يكون السامع كانه
يراه بوسطة الصيغة يعني ان المقصود افادة البسط الواقع كما يراه الكاتب
بوسطة ان يلاحظه بعينه وانصافه فيكون السامع كانه يراه بوسطة الصيغة

لان صيغة اسم الفاعل حقيقتها الواقع في الحال او فيما قرب منه في الماضي مجازا عند
البصريين واكثر استعمال الكوفيين انها فيما ذكر حقيقة ايضا عند محاة البصرة
بان يعمل على استمراره متجددا او على موصوفية محله بحدثه نحو زيد الضارب
غلامه عمرا او على وجه الحال نحو هذا زيد ضاربا غلامه عمرا او على حرف الاستقبال نحو
الى ليلى او على حرف ينحو ما قام الزيدان خلافا للنحاة الكوفية والاخفش من
البصريين فانهم لا يشترطون الاعتماد وبان لا يكون موصوفا وللفعل الاول
نحو ضارب غلام زيد الان او غدا وضارب صوب عمرا الان او غدا لان الفعل لا يوصف لا يصغر
ولا يثنى ولا يجمع ولا تدخل عليه لو فان قيل وكم المفعول وهو شيء لذات من يقع عليه الفعل
ولا يمكن استفادة هذا المعنى من لفظ اسم المفعول لم يعرف به قلنا يعمل عمل فعله
اي كما يعمل الفعل المبني للمفعول لانه ماخوذ منه فيؤتى به فعلى او لا يعمل عمل
مطلق المضارع المبني للمفعول بل يعمل عمل المضارع المبني للمفعول الذي هو اسم
المفعول مشتق منه تصويرا لعمل بتصويره وهو رفع المفعول لقيامه مقام الفاعل
نحو زيد مضروب غلامه كيضرب غلامه ومعلوم يعمل عمل يعلم وهو رفع المفعول الاول
لقيامه مقام الفاعل ونصب الثاني نحو يعلم قائما وزيد معلوم غلامه قائما ولو جاز
جعل عمل مطلق المضارع المبني للمفعول لما جاز ان يعمل مقرونا بعمل لكنه اذا
وجب ما نحن فيه كما في اعلم عمل يفعل من فعل شرعا وعدا بان يكون بمعنى قال
او كان مستقبلا او بينه وبين صاحبه اداة او هو حرف التنفيس او على حرف الاستفهام
وبان لا يوصف ولا يصغر ولا دخل اللام بينه وبين الارتفاع الناشئ من عمله كونه
مع فعله صلة ال وان لا يكون بمعنى الحال او الاستقبال بشرط عمله ايضا

عند

عند الكسائي وان الكوفيون لا يشترطون الاعتماد لعمله ايضا والمبرد قسم
البصريين اشترط في اسم الفاعل ان يستغني عن التقدير لذلك البصري اسم المفعول
لكونه في حكم الفاعل لانه انما تليين فرع الصفة المشبهة وهي ما اشتق من
فعل لازم ليدل على قيام قيام لذاته دواما وافقيا او قصد باعتبار
جار على يفعل من فعل وصيغ مخالفة بحسب السماع كحسن وكريم وسمعر وعرج وكلها
مترادفة في الدلالة على التدوام كجميع الامثلة الدالة على الزمان الماضي وصيغ المضارع
في الدلالة على الزمانين ومثل الواجب والدائم والمستمر لان الصيغ على دوام قيام
الذات بل التدوام بقرائن الاحوال ولو وضع صيغ هذه الصفة للدوام
اذا قصد حدوث الحدث قبل كان الاقتضاء تغير الدال
وانما سميت مشبهة لان لها شبها كاملا لفاعل في الدلالة على قيام الحدث
بالذات وفي التثنية والجمع وتجريها عليها كعمل فعلها وهو رفع الفاعل فعلها
او لا نوجد الاولى للازم ولدلالتها على الدوام لا يشترط عملها ما اعتمادها بان
كان تعريفها بالزمان بكونها بمعنى لازم والدوام للزمان لان وجود
شرط بفناء آخر فلا بد وما يقترن به لعدم دوام معناه وهي الدالة
على الدوام فلا يشترط عملها ما اعتمادها بان لكن يشترط بالاعتماد وبان
لا توصف ولا يصغر اعلم ان هذه الصفة اما معرفة باللام او مجردة عنها
وعلى كلا التقديرين فمعمولها اما مضاف او معرف باللام او مجرد عنهما فالمعرف
ست وكذا في الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور فصار الستة الثلثة
مرفوعات وست منصوبات وست مجرورات فالمجموع ثمانية عشر قسما

Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

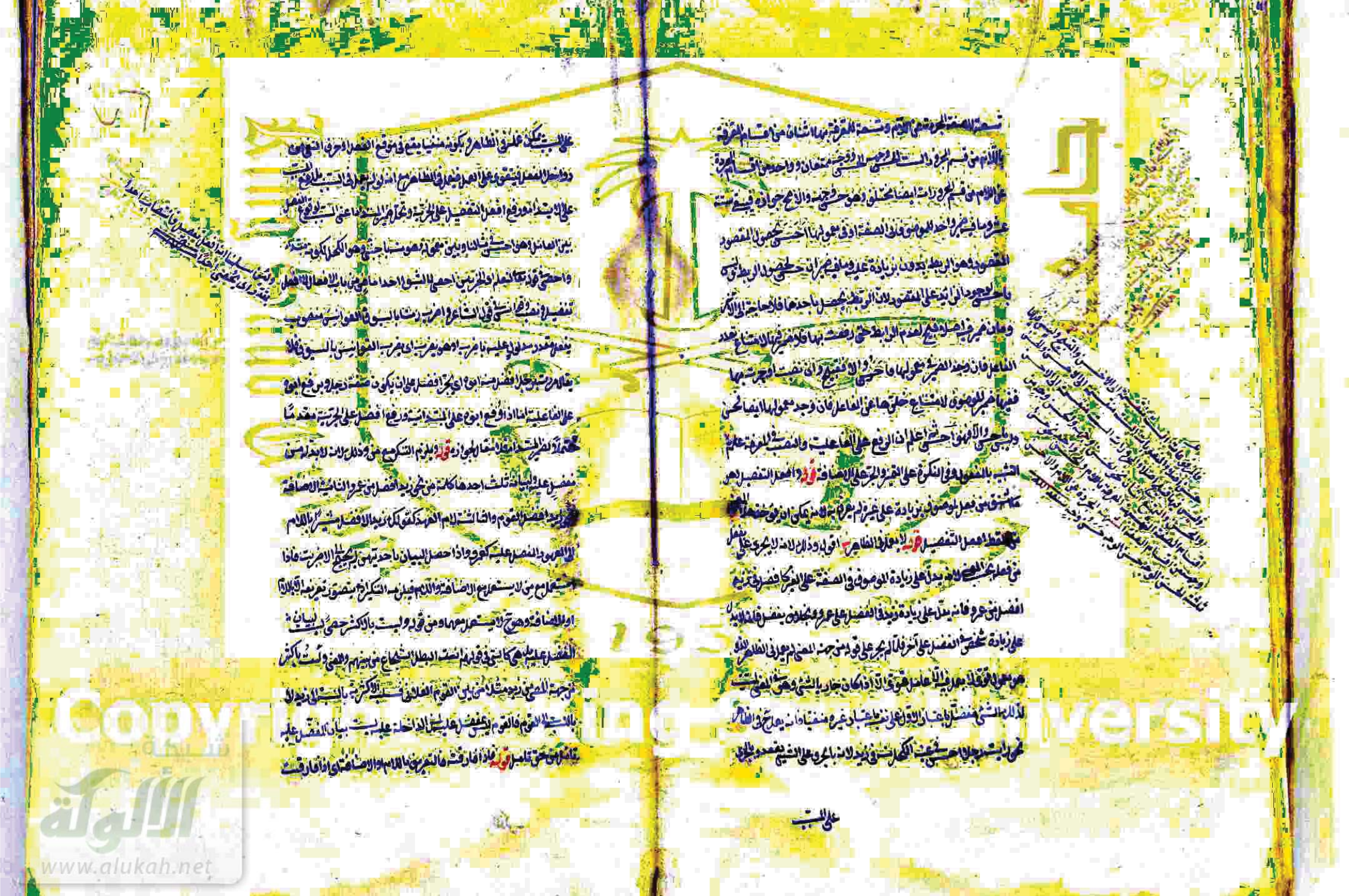

كلمة من افعل التفضيل او مع الام بمعنى لا فضل او لا تقدير لها التعريف باللام
او الاضافة لازم نحو زيد الافضل وزيدا افضل الرجال لتحصل بيان المفضل عليه
لاحد معانيه بين الطريقين بعد اشتراكهما في افادة اصل الثلاثة وكلا الطريقين من حيث
التعريف والايراد قوله تعالى بعد السراحي وفوقهم الله اكبر قول الشاعر اني الذي
سمكا السماء بنى لنا وعلا فاعزو اطول الا من مقدرة المعنى ويعلو احيى من السر
فهو اكبر من كل شيء وعلا فاعز واطول من كل عاص كل شيء واذا ارعى سمعك ملكا
فاعلم انك اسفل منه فعرفت انه بتعريفه باللام او الاضافة تنظر الا من يجوز
ان يضاف الى النكرة نحو زيد افضل رجل يشتمل على بكار وهو الذي جيء به لاضافة
لا يشتمل لا شتمال في بعضه فالتعريف باللام او الاضافة باعادة الضمير وغايته ما
امكن في توجيهه ان يقال اراد بالتعريف معنى يشمل التعريف والتخصيص كما هو شان عرف
المجاز وبني الامر على الاعم الاغلب كما هو دابي في هذه الرسالة مثلا اي اختصاص قوله
وما دام متكلما او بسبق في المذكور والانثى الاشتراك بالجمع ووقوعه
مع من فذكر الملازم وهو التذكير واراد الملزوم وهو الاستعمال مع من جواز ارادة اللازم
على سائر طريق الكناية ويقال زيد افضل من عمرو والمزيد ان الفضل من عمرو والمزية
افضل من عمرو وهذا جار من دعوة المهنوان اجابني وعده والمهنوات اجابني وعده
بلفظ الافراد في الكل وقوله لاحدهما اي بشيء صفة التعجب في الوزن والمعنى
فلا يتعرف صيغة التعجب لا يتعرف هذا الاخر ان تكلم من يجوز سلب الوصف عنه
مغايرة الام والاضافة فتحمل الاضافة فيها كما تحمل الفاصلة بين العصا و
لحائها والحاقها بها على كلة من افراد علامة الشيء من الشيء فيلزم تعطل التعريف

الذكر

الذكر مع تواردهما على الموصوف نحو واذا عرف باللام انثى وشي
وجمع نحو الزيدان الافضلان والزيدون الافضلون لهذا المفضل والمفضل عليه
المفضلان والمفضلات المفضلون او المفضل اذا لم يقع اسمه بدخول الا ومن عليه
شابهت فعل التعجب ومفارقته كلة من الدالة على التعريف في اصل التشبيه وغيرها
قالا لاحد قسمي الخبر بين اعالا نحو واذا اضيف باع في الخبر اي اذا اضيف وقصد
زيادة موصوفه على الصاف اليه في الخبر اي للطابقة وعدم الطابقة اما
الطابقة فلان كلا من المعرف باللام واما عدم الطابقة فلما مر بالذي يمكن ان
المفضل عليه مرجحا واذا اضيف ولم يقصد زيادة موصوفه على المضاف اليه بل قصد
زيادة مطلق وصيغ بجرد التوضيح لا لبيان المفضل عليه وجب المطابقة في المعنى
والاصح احد الامرين مرجحان اي الناقص والاصح الاشتراك في امرين مرجحان اعدل
في الضاد لهين سواء كان في امرين عادين غيرهما او لم يكن بل اما اضيف
فيجوز ايضا نحو الاشتراك بعد الاوضاع في هذين الامرين وكونها محلا افضل
قرشي ومحمد الناس في قرشي فضل الملائكة والثقلين فاضافة للتوضيح الاشتراك
في امرين بعد الاوضاع واما وجبت المطابقة لقوة الاصالة بالاضافة
ولزوم مشابهته بالفرد بمعنى ذكر المفضل عليه مرجحا او رباب العصا صيغ
الجمع جمع لكلة جاز دخول قد وحرف الاستقبال السين وسوف عليها
عليها والمتصل به الضمير المرفوع اي امكن ان يتصل به الضمير المرفوع البارز لان المتكلم
يشمل الافعال والصفات والظروف واسم الافعال كلها فكانه اراد بالاتصال
التعلق فاخرج بقيد اللفظ لا يطلق الاعلى الجار والذات التي يمكن به اتصال شيء بضمير

وجب حذف حرف العلة في مثل اصطلح نحو قولنا في تاء التأنيث الساكنة نحو قامت
على تاء التأنيث الفاعل وقيد بالساكنة لان التاء المتحركة نحو قامتا وقمن لم يعتد بها
التعاقب الفعل وحده كما مر وعن كونها في مثل ضربتا عارضة بين الاصلية لان الاصل
الحذوف في مثل وعد ولم يقل دعاتا مثلا التي اختص هذا الحكم بالفعل هو ان
قد تقرب الماضي من الحال او تنفيل الفعل في المستقبل وهذان لا يتعلقان الا الى
الفعل وفي اختصاص حرف الاستقبال هو انها للتخصيص المشترك بين الحال والاستقبال
بخلاف اوشك فانه لا يستعمل الا في الفعل وفي اتصال الضمير المرفوع البارز هو انه
لا بد منه ورود اقوى فلا ينفصل الا بالا قوى وان انفصال غير الفعل يؤدي
في مثل ضاربان وضاربون الى اجتماع الالفين والواوين في الاضمرين
اي الالف والواو وحرفي اعراب يتعرها بالعوامل نحو رايت ضاربين ومررت
بضاربين فلا بد من الفي وواو آخرين والواو ومثلها توابرها بكم في
الدلالة على كون المسكن جمعا والالتجاء بقالا يأتي بهم وياقوم مالي
او احذف هذا علما فاعلم ان كلا من الحواضي المذكورة غير شاملة بجميع افراد
ذي الحاشية وقولنا المرفوع البارز فانه حاشية شاملة بجميع افراد الفعل
نحو ضربا ويضربون واضربي واما قد فلا تدخل الامر والسين وسوف لا بد حلة
غير المضارع وتاء التأنيث الساكنة لا تدخل غير الماضي وبعض الحوازم لا تدخل
المضارع لكن النفي لا لا تشتمل على حاشية شاملة بمقرم وبعضها كما في قد ينظم يتعين من القول
الفارقة بحيث يستقيم الرد بعض ان كلا ما وجد في احدى العوارض الفارقة فهو صادق
عليه المحدود فان المحدود لا يخلو عن احد العوارض فورد اضاء الماضي المضارع امر

قدم الماضي لتجرده عن الزوائد ولكونه اسبق باعتبار الزمان والمضارع لكونه متأخذ
الامر وقدم المتعدي لكونه وجوديا ولكثرة وجوده وجعل المبني للمفعول مضمرا اسمه
لكونه مغيرا عن الاصل مع تقصير هو لا يبحث عن كيفية احوال واخر الافعال
الناقصة عن افعال القلوب لنقصانها نهى واخر افعال المقاربة عن الافعال
الناقصة لكونها انقص في التصرف من الافعال الناقصة لانحصار ما جرى منها بالكسر
مضارعها وقدم باب المدح على باب النقص لان فروعه اكثر من فروع وترك العطف
لايرادها على عط التفسير فورد الماضي اذ الصنف الاول من الاصناف الماضي فورد هو
الذي يدل على حدث وزمان قبل زمانك اي عارية على حدث ومقيدة على زمان قبل
زمانك اي قبل تكلمك سواء تضيق الى زمان التكلم ام لم يتضيق دلالة بالوضع فخرج
عادل نحو عمر ومضارب عمرو وامس فان عادل بالوضع وتجرد نحو ضارب نحو عمر و
حيث لم يتقيد بالوضع اعتمادا على انصراف المطلق الى الكامل وهو الدلالة بالوضع
فخرج بقيد التقييد بالماضي المتعرف وبقيد الزمان الماضي بدل قبل زمانك
فلا يتوهم تعريف الشيء بنفسه فورد هو مبني على الفتح لما البناء فلانه الاصل في الافعال
او الحركة مع السكون اصلي في البناء الاتم فلان المادي مشابهة بالاسم مبني بالحركة
لتقرر اصل تلك المشابهة بعقد وما الفتح فللخفة فورد الا اذا اعترضه مبني مضارع
او مبني الفتح كما وقعت وزمان الاوقات يعترضها يعرض عليه مابني جسكونه
او ضم اما السكون فبالاعلال نحو غزا ورمى الاصل غزو ورمي قلبت الواو والياء
الفا وبانفصال المرفوع المتحرك البارز نحو ضربت وضربنا وجيء بالانفصال سكونه لمثل
ضربوا المتحركات الاربع فيما هو كلمة واحدة والا لتحمل الحركة بين الفعل وبين فاعله

باللفظ فيرد الوهم على المخاطب فيهم مراده على القطع بل الواجب عليه فهم المحتمل الذي
كان مراده اولم يكن ولهذا قالوا وضع المشترك قصد الابهام وقولهم اطلق بازاء
المعنيين جميعا لما كان في الابهام قطعا وقيل سبب الذهول عن الوضع الاول
وطول تعدد الوضع ثم اعلم ان بعضهم على ان حقيقة في الحال مجاز في مستقبل وبعضهم
على عكسه دليل الوجه الاول تبادر الفهم منه عند الاطلاق هي عبارة عن قرينة الحال
فاطلق اسم المشترك بينهما وضع للحال مرة واخرى للاستقبال لا يطلق عليهما الاطلاق
المشترك على احدى معنييه بمعنى انه لو كان مجازا في الاستقبال لوجب القرينة عند اطلاقه
بالاتفاق ولا يصح فهم الاستقبال منه بدون قرينة عليه وليس كذلك وكذا لو كان مجازا
في الحال لا يصح فهمه منه بدون قرينة مع انا نفهم بتبادر ذهننا اليه عند الاطلاق
بدون قرينة تعالج انه حقيقة فيهما او الغالب في الحال لكثرة اطلاقه بازائها قوله الا
ان عند اللام كي ويشتركان في هذا ان كلا منهما وقت وزمان الا وقت دخول اللام او سوف
فانه وقت وفي اللام تعيين الحمل على الحال الكوني وقت دخول سوف او السين
بتعيين الاستقبال كما هو شأن المشترك عند نصب القرينة على احد المعاني على ان ثابت
عنا جاريتان قيل ان كانت اللام للحال فكيف جاء حرف الاستقبال في خبرها
في قوله وسوف يعطيك فالجواب ان اللام يفيد الحال اذا دخلت على المشترك واما اذا
دخلت على المستقبل التعرفي فهي بمجرد التاكيد من قبيل استعمال اللفظ في جزء معناه
فان قيل فلتفد اللام معناه ولتفقد من سوف بمعنى آخر غير الاستقبال قلنا لتحقق
سوف في بعض الصور بدليل تقدم دخولها على الفعل فلا وجه لابطال حكمها
بما يدخل بعدها مع انه لا يلزم من الحال والتاكيد بها كما اشرنا اليه ان تفقد الحال تمييز

التاكيد

التاكيد واما سوف في فهي للاستقبال فقط واذا اخذه فقد تعرت عن معناها فقطعا
واحسن ما يستعمل ايضا لمجرد التاكيد كقولك تقاسمك بالله لاقومن لاكرمن
ساطلبنه لاخذن حقكم لتغربوا فان كنا به فيهم وطلب بعد الدار عنكم لتغربوا فان كنا به فيهم
في الحال ويعرب بالرفع والنصب والجزم يعني بجواز الجزم على الرد لا يدخل الجزم ابتداء
في العامل لفظا او تقديرا خطا لان شأنه ان يدخل على زيد ونحوه وهو منطوق في الآية
عليه بمشابهته اياه تعني هذا مع ان الاخطاط يحصل بأي كان لان العالم ينقسم
في علم النظم الى اعراب ايضا بحلاف الرفع والنصب فانهما مشتركان في مبنى ما في
اعرابه ثم لجزم المضارع اسقاط الحركة وجزم ما في آخره الون
اسقاط النون سوى جمع المؤنث كما سيأتي بيانه قوله وارتفاعه بمعنى ان كي
تبين انواع اعراب المضارع حاصر بيان عوامله فقال ارتفاعه بمعنى
او بامر وهي لا يخط اللسان فيه وهو في به بدون ناصب وجازم موقع الاسم اي
موقع جنس الاسم مسندا الى زيد يضرب نحو موقع ضارب الذي هو الجزء الافرادي او
مسندا اليه نحو يضرب زيد في موقع زيد في زيد يضرب لانه اول الكلام هو موضع الابتداء
في الجملة فلو مثل بالثاني ايضا كان احسن ليحصل التنبيه على هذا المعنى انما عمل
هذا المعنى لكونه موجبا شبه المضارع بالاسم الذي شابه الاعراب وانما عمل الرفع
لانه موجب الكمال الشبه الذي يستلزم اقوى الاعراب وهو الرفع والكسائي ذهب
الى ان ارتفاعه بما فيه من الحروف الزوائد بناء على ان سبب اعرابه المشابهة
وهي تحصل من حروف المضارعة وهو ضعيف لانه يؤديه نظير في كلامهم اذ ليس في ما يكون
جزء عامله الا فيه قوله وانتصابه باربعة احرف اي بعد الفراغ عن بيان عامل الرفع

حاصر في بيان عامل النصب وقدم ان لانها اصل في النواصب لانها تنصب المتعدد
وهي تشبه الفعل واما البواقي فرعي انما تنصب تشبيها بها ذهب بعضهم الى ان الناصب
هو ان وحدها او النصب بعد البواقي باضمار ان ثم ان نصب ما ليس في آخره نون تبديل
الضمة فتحة ونصب ما في آخره نون اسقاط النون تشبيها للناصب بالجازم سوى جمع المؤنث
فانه بنى نونه مع غير الفعل الا معرب في جازم ولا ناصب هذا وان ان قد لا يعمل تشبيها
لها بما المصدرية كما شبه ما المصدرية بها من قرأ كما تكونوا يولى عليكم قال
الشاعر الله ان اسمعوا بام ولا بد بسكون الواو والمعنى ان تقرا بدون النون
ووجه ان ان لها عملان لفظي وهو النصب ومعنوي هو جعل الجملة في قوة المصدر
فجاز ان يقتصر فرعها في بعض استعمالاتها على عمل المعنوي كما ان الذاهب في ما
المصدرية هو الاقتصار على العمل المعنوي تو وينصب باضمار ان اذا اضمرت بعد
حتى اللام لانها حرف جر وحرف الجر اذا دخل الفعل فوجب تقدير ان بعدها ليعمل
الفعل في قوة اسم نحو سرت حتى ادخل البلد بمعنى كي ادخل البلد او الى ان ادخل
البلد بمعنى الدخول او الى تحمل هذا ان كان مدخول حتى مستقبلا بالنظر الى ما
قبلها سواء كان مستقبلا في الواقع نحو سرت حتى ادخل البلد او لم يكن نحو سرت
امس حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان منقضيا الا انه وقت وجود السير كان
متوقعا وغرضك ان تخبر عن السير قبيل قطع النظر عن تعقبه وان اريد بحال الحكاية
نحو مرض حتى انا حتى لا يرجون او لا يرجون في الحال شفاؤه من مرضه او حكاية نحو كنت
سرت امس حتى ادخل البلد فان الدخول وان كان منقضيا الا ان غرضك ان تحكي حال
الدخول او تخبر السامع عنها بصيغة الحال مع قطع النظر عن تعقبه لبكون السامع

بوسطه

بوسطه الصيغة كالعاين به كانت حرفي ابتدا مد ولا يكون جارة لامتناع تقدير
ان لانها لا تجامع الحال فيرفع ما بعدها على الاستانف ويجب بينه ما قبلها وما بعدها
ليتحقق الارتباط المعنوي بعدها بطل الارتباط اللفظي كالمرض والسبب في غير ان
المذكورين اذا المرض عدم الرجاء والسبب للدخول تو واو بمعنى الى في كلام بعضهم
بمعنى الان وهذا الاخلف من القول لاستلزامه تكرار ان والحق هو الاول وجب
اضمار ان بعدها كونها بمعنى الى ويجوز ان يكون المعنى والان تمكن كلا الاوقات الاوقت
اعطائك حتى اولان تمكن كلا تعطي حتى فيجب تقدير ان ايضا لكون كلا متمكنا ولا يلزم كونك
واحدا لهم قال سيبويه في قول امرئ القيس فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكا
او نموت فنعذرا لو وقعت كان عربيا جائزا على ان تشرك بين الاول والاخر كانك
قلت انما نحاول او انما نموت على ان يكون مبتدا محذوفا على سرون بعض او نحن ممن
نموت و واو الجمع والمعنى في جواب ستة الاشياء قوله في جواب الاشياء الستة
قيد بكلها جميعا فان الاضمار بعدها مشروط بان يقع في جواب الاشياء الستة
الى في حيز احدها هذا شرط مشترك بينها وله بعد كل منها شرط خاص هو البينة
في لفافة الجحد في الواو واما السببية في الشرك فلانها اذا وقعت في جواب بعدها كان
ما قبلها انشاء وما بعدها اخبارا فيلزم عطف الاخبار على الانشاء مع كمال الانقطاع
بينهما فوجب ان يؤول كل منهما بمصدر يعطف احدهما على الاخر في الجملة بضم الزائد من خارج
كان بطلان في امتنى فاكرمك لا يمكن ان يكون انتفاء اكرامك انتفاء حصول التمني عن ذاته المتصف الا
انه توجد رابطة اخرى وهي عطف الفعل على الاسم فوجب اضمار ان بعدها لتخلصا
عملها بعطف الاسم على اسم لا يمكن ان يكون انتفاء اكرامك انتفاء كمال التمني

اعلم ان الانتصاب باضمار ان بعد الفاء في جواب الستة والواو في جواب الستة
انما هو في الفاء في جواب الاستفهام والنفي لان الاستفهام والنفي
لا يتحققان بما بعدهما حتى يكون الانتصاب باضمار ان علامة لهما
وانما شرط الاول والاخير في السببية لان يتحققا في الخارج

وشرب اللبن مع شرب العسل فاذا اريد منعه عن كل منهما على حدة قيل لا يأكل
السمك ويشرب اللبن بالجزم فيهما اجتماعا بمعنى ولا يشرب اللبن واما النفع فحمول على
المعنى واما الشرب الخاص فلان قصدهم ان يحطوا النصب اما زيد على الصبي في العلوق على
الصحيح او فان في كلامهم تغيير شيء لشيء فلو انضم احدهما مع انتفاء السبب او
الحكمة لزم نصب العلامة بدون العلم فاذا انتفى الاول بعدم قصد او زعم ما بعدها
على الاستئناف او على الاشتراك كقوله تعالى وما يرهن فيدهنون اي فهم يدهنون فلا
فهم حتى يدهنون على كل حال او لو تدهن فلو يدهنون وكقولهم لو تزوج او زوج اورك
اما على تزوج او كل او تزوج فلو زوج او لم يأكل سمكا ولم يشرب لبنا لم يحنث احدهما
تأسيسا فكيف تحدثنا او يكلي سمكا يأتي بحديث والآخر ما تأسيسا بينا بالتأسيس
للحديث لو يوجد سمكا يأتي بلا حديث قد ذكر ان هذا الكلام يستوي فيه
الجمع اما بفتحها مكررا جزم فيه الفعل الاول كما وقعا ما استشهد الجزء الثاني وهو الحديث
واما العكس فيصح بتقدير لا ويجوز السبع اتفاقا ادب ولا يحنث عند كل فاعلم
ولا تنزل بنا فنصبح جزما الاول مثل الثاني والثاني مثال الجزم في الاول
ليس لحصول الاعند كل فجور اي العوائد بتقدير اتفاقا الا ان يكون ممن يزور
بنا فاصابه جريسان فيما الفرق بينهما وكل منهما اظهر وداء الثاني قلنا
نعم لكن الثاني محال او ممكن لا اظنها عيسى وفي عبد الجلاء الجزم في فانه لا يتوهم ان يكون
ممكنا يتوهم وفي عبد الان الثاني على تقدير الوقوع يعود ونفعه الى الثاني والجزم على
على تقدير الوقوع يعود نفعه الى السامع كما صاحبه جزم السائل الذكور وان جاز
ان يعود الى العامل مع ما كان يقتضيه اظهار الواو واجزاء مع تحاجزا

وسألني

وسألني عما يتعلق ان شاء الله تعالى بالطرف ويستعمل ما فيجزم بحذف
نحو يقم زيد وانا وما ينفعه الندم وكذلك لم في الشعر كقوله يوم الاعادي ان
ملت وان اوان لم ينصلوا وقد ينصرين لم يجزعن في الشعر كقوله كان لم يسمع
اهلن الوحيش موحلا ولم تؤهل ولم تتسع اسماء متى ينضم عني اداة
هي اكثر اسماء الضمة بعضها غير ظرف وغير الظرف بعضها اذ وبعضها متى وبعضها
غير واو العلم وهي ما وهما وبعضها مشترك وهو اي اذ وكيف والفرق بينهما
الزمان وهو قسمان قسم يستعمل الا بما المزيدة وهو ما وقسم يعمل بها وبدونها نحو متى
تاتني اكرمك متى ما تاتني اكرمك وبعضها للمكان وهو اقسام ثلاثة قسم لا يعمل الا بها
وهو حيثما نحو حيثما تكن اكن وذلك لتكفه بملقى الاضافة فانه عن الاجترام وقسم
يستعمل بها اعلا وهو اني وقسم يعمل بها بقلة واخر بندرة منها وهو اين على ان اين
اكن واينما تكن اكن ثم ان الغرض من تضمين هول كلامهم معنى ان هو حصول التعليق
بالعلم على وجه الاختصار بيانه انك اذا اردت تعليق اكرم العمل باكرام زيد
ايا كان ولا تعلم احد اجزئيات المكرم وان عموم شرطها فلا بد لك لحصول هذا الغرض
ان تاتي باسم في عموم وان تضيف معنى ان وتستعمل بدلها لحصول الغرض الذي هو
التعليق على وجه العموم والاقتصار وذلك لانك لو قلت ان يكرمني زيد اكرمه
ان ليس بكرمني اكرمه فما هو للزمان التعليق باعتبار عموم الزمان وما هو للمكان
التعليق باعتبار المكان وما هو للعلم التعليق باعتبار عموم ذي العلم وما هو
مشترك لعدم التعليق فوم غير ذي العلم وما هو مشترك التعليق باعتبار عموم
ذي العلم وغيره فان قيل يلزم من قولهم تعاد اكم حرث لكم ان يتم حتى لان الحرث

جامعة الملك

لان الى لعموم المكان فان المعنى في اى مكان ثم فالجواب ان الى هنا بمعنى كيف كما في
الاحوال او فانه حين في اى حال اردتم بعدان تكون الاتى واحدا وبمعنى متى لوفي
اى وقت فاما ارسم اى لسبلا ما شئتم اراد او على تقدير تسليم ان يكون لعموم المكان فليكن
المعنى في اى مكان اردتم اى في اى اراد تموه وجزم اردتم على هذا ولا يكون الزام به
العموم السيبويهي بقرينة الحرف فالمقصود ليس عموم الحالات بل هي مع جميع
الصور هذه او لكن سبب السيرو بناء الاول ثم اعلم ان اذا تجزم المضارع اذا كانت
ظاهرة الاضافة وعند الكوفيين تجزم حملا لها على متى لكونها مثلها في الجزاء بكلمة
فاحفر لكل غيابة مستعدا ان كيف لا بجاز وفي بعد اى كيف لكي اكن ولي للبصريين
لاصناع المتعلمين ناعيا عموم الاحوال خلافا للكوفيين يجزمون به المضارع ويسمونها
في التعليق باعتبار عزم جواز ويخصون الاحوال باعتبار التعليق باعتبار اداء معها
في القيام والقعود كما نصحو امرض وكالجيوش والموت ولو اعلم انك على المذكور احسن
من اكرمك في اتى واستغل اكلا منها يجزم العلة الشرط والجزاء الفاء في فهي تابعة
لتشرين اللفظ ولذا قدم صلة فعلى وفعيل هو الجزاء والشرط محذوف مع الاكرام
اى مهما يكن من شئ فعلى اتى الباقي على المذكور فعليك اما صلة الذكور اى جزء منه وهو
بعد فالجزاء عليه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق واما عند اعمرو فيقيم اى ليكون
والمذكور مفسرا لو لم يجزم بان مضمر وجوبا سيبويه اه اعلم ان اذا
للفصل الجملتين لو الشرط والجزاء تتماثلا وهذا ان لا يتهيا لا قتضائها بحيث يكون
عالما والاقتضاء بها الملتبس يجب ان تعلما لا عصرا بالاختصار وهو الجزم والا فهي
انما تجزم الشابهتها اياها على المعنى فلا يصلح لها كما تجزم مظهرا تجزم مضمرا وجوبا

بعد الاشياء التي تجاب بالفاء حين الجزم بما ضمنا اذا ما ينصب المضارع بعدها بما ضمنا اذا ما
تجاب الفاء حين الجزم بما ضمنا اذا ما اشترط اضمارها بان يتقدم ما يصح ان يكون به اسم شيء
لا شكلا منها غير الذي استدشكوك وتضمن معنى الطلب فيما يشترط الشكوك
الذي هو على خطر ان يكون او ان لا يكون مع ان متعلق الطلب كلا منها مدلول الشرط فيجزم
كلا منها بسبب الشرط ويدل عليه لا الذي يعني تحدثنا شكوك لا يحي الا اكرمك بالجزم
وجوبا لان معنى الاول خبر مقطوع حالا على الطلب غير مسبب عن الشكوك فلا يقول ما انا نحدث
معنى لكم تأتنا نحدث شاكرا وكرم لعدم استقامة المعنى نحو ائتني اكرمك اى ينتفي انتفاء
تأتني اكرمك بالشرط مع الاداة مقدرا على تجزم تعالى يعبادي الذين امنوا يتقوا يتقوا
اى ان تقل يتقوا يتقوا ولا يلزم الكذب لان الشرط علة ناقصة والمعنى ان وقع القول
مع انتفاء امر آخر فاقامة الصلوة وفي جوبه ذلك الانتفاء وقع اقامة الصلوة
عند القول الشاملة التعاون للامر والعدم انضمام تخلف عن الاقامة المتعاقدان
الاكسالون لو يلحقه بعد الف الضمير واو ياء ونون اتى وحذف بتقدير ان يكون
الامر بمعتقب الاعراب لاقتضاء الضمائر التي بعدها كونها على وجه واحد من التهم
او الكسر ومعتقب الاعراب يستحي ان يتوارد عليه الوجوه والضمائر لكونها كلمات اخر
للفعل ان يكون اعرابا بالزيادة حرف من حروف اللين تؤدي الى اجتماع حرفي علة زيدة
الفعل لكونه اقرب الحروف اليها شبها لو دلالة في الوقع اى لحوق علامة توقع
المضارع دون نفسه جزم ودلالة الاذا الوقع اقوى الاحوال وجوب النون اقوى من سقوط
فاسوس الاقوى بالاولى واما في الجزم فيحدث حذف الحركة واتى الى نصب فيحدث حملا
على الجزم وان لم يكن التناسب بسقوط الحركة ودلالة تعذر النصب بدون استفاط النون اعلم

Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

استقلال الناطقية الاعراب بتنبيهها على الصدرية وعدم استقلال الحوارم
والنواصب جاءت الساذة تذكرتها فلا بعيد ز والامر مثله مر به الفاعل
في صيغة تؤمر بها استطنها الفاعل المخاطب كاستطنها على مثال افعل الى مجدد وما منها حرف
المضارعة مر حروف الذبب بالمضارع ومعاملة آخرها معاملة مجزوم من حروف الحركة وحروف
الاعراب والبناء مشتركة بينهما بعضرة المضارعة اذ كان متحركا كاجزء صيغ من تضرب
ضارب مضارب وخرج من تدحرج ومزيد في اولها همزة وصل حسبوة اذ كان
ساكنا يتوصل بها الى النطق بالساكن اما تعيرها فلانها اتى على الزوال والابتداء
بالقول الى لا نهاية في الاصل الفا واخرجت الفا كسرها او لانها لا تصير الا بحرف ساكن
وهذه زيدة ساكنة ما قبلها تعليل الزيادة ثم حركت بالكسر فعاد التعذر والابتداء بالساكن
كما هو مذهب بعضهم او زيدت بالحركة كما هو الاصح لكن اذا زيدت لدفع الابتداء بالساكن
كانت بحركة الساكن فزيدت مكسورة اللهم الا التي بعد حرف المضارع فتضم اجراء
اللسان على سنن واحد ولئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة بخلاف الكسرة والضمة الم فانهم
منقوا الابتداء بالاكرم ماخوذ من الكرم لا من الكوم فهو من الفعل الاول لا من الثاني فالهمزة
للقطع فلا منافاة بين قولنا على مثال افعل وبين قولنا وضع ومنا سبة وخرج لان تخصيص
بالذكر لكونه من المجرد الثلاثي مع كونه احكم الاوامر بالفعل الى سكون ما بعد حرف المضارعة
الى زيادة همزة الوصل فقوله ما تلي سره شامل لاقسام الامر كلها وقوله الفاعل
خرج به ما سوى به المفعول ان كان نحو لاضرب انا ولتضرب انت ويضرب زيد
تقرر هذا وقول الحاجي خرج به ما بني مر به الفاعل المتكلم نحو لاضرب انا والغايب
نحو ليضرب به الغايب على تقرير هندو قوله على مثال افعل خرج به مثل اوزع مثلك

فلنعرض

فلنعرض صوغه وان كان مامورا به فاعل المخاطب الا انه بني على مثال افعل بقوله
حرف المضارعة قال او ان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب
فالعكس تغليب الحاضر على الغايب وان بعد الفعل على طريقة فعل الاثنين بالام
تنصيصا على كون البعض غايبا وان بني الفاء تنصيصا على كون البعض حاضرا
كما هو مذهب بعضهم ز اخر به بالام نحو ليضرب الفاعل المخاطب هذا المفعول ايا كان
والفاعل المتكلم وحده او مع غيره والفاعل الغايب او المخاطب مؤكدا منها باللام
مع بقاء حرف المضارعة ولم تقرر في المبقاء لان اتيانها باللام يستلزم مع
الاعتماد على المسئلة حذفها لان العدول من اللام الى الصيغة الخصوصة مستلزم
امر الحاضر لكثرة الاستعمال ولا كثرة لغير الفاعل الحاضر فلا وجه للعدول فيه
حرف المضارعة ونوقي باللام والصيغة صيغة المضارع مع عدم المضارعة لكونه مبنيا
مع عدم المضارعة لكونه لوجود الجازم بخلاف صيغة امر الحاضر فانها لعدم
حرف المضارعة مبنية لان البناء هو الاصل في الافعال والمشابهة زالت
بزوال حرف المضارعة فكونها معربة مجزومة كما هو مذهب الكوفيين غير معقول
لعدم المشابهة مع ان اضمار الجازم ضعيف ز المتعدي وغير المتعدي قدم المتعدي
لكثرة تقرره ولكون مفهومه وجوديا ز المتعدي وما كان له مفعول به اراد
بالمفعول به هنا المفعول به المنصوب الذي يتعدى اليه الفعل بدون واسطة
حرف جر المغني عما نصب المفعول به فهو تعريف باللفظ وقيد المفعول بقوله به
لان المتعدي بغير نفسه في نصب غير المفعول به والفارق بينهما هو المفعول
فقط ز المتعدي الى مفعول واحد اقول ولكل ان يوقف تقرره على متعلق واحد

Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

كضربت زيدا امس الضرب لابد له من مضروب كما لابد من ضارب ثم قوى تعلقه
عليها ولا يتوقف على شيء غيرها فلا تشبيها فوجب ادخالها بينهما لتوقف تعلقه
على المفعول به على كسوت حتى صار بمنزلة ما يكون له مفعولان بنشأة وجرا لعدم انحادهما
ذاتا فان تعلق الكسو يتوقف على تعقل الكسى وهو المفعول الاول وعلى تعلق
الكسى وهو الثاني وهي عليه فاصلة لهما مفعولا له بنشأة وجرا لاتحادهما ذاتا
فان هذا الدرهم المعقول للمتكلم الذات بعينه هو الذي من مفعولي احدهما
الذات المنسوب الى الآخر هو الصفة المنسوب فهو والالتفات اي لتوقف تعلقه
على تلك على اعلمت زيدا عمرا خارجا فان الاعلام بمعنى تحصيل العلم حاصل بالذات
مع الصفة اي عالما بالبنوة المنسوب الثاني المنسوب اليه الثاني المنسوب والاول
عالم اعلم ان ما يتعدى الى ثلثة قسمان قسم من افعال القلوب وهو
المتعدي الى مفعولين في الاصل وهو لمعان اعلم وارى فان علم وارى
بمعنى علم متعديان الى مفعولين وما يلحق الى الافعال ازد اد اخوانها على الاول
العالم المنسوب اليه فصار متعديين الى ثلثة وقسم متعد الى واحد
في الاصل وهي الفاظ ابناء بناء امر جرحت يقال ابناكر على زيد
في الشر بدال بناء فعلم الجر محذوف لان تضمنها معنى الاعلام لان الاخبار
ملزوم للاعلام وتعدية بها الى ثلثة تعديته اليها وتقول بناكل
زيدا فاضلا بمعنى اخبرتكم بفضل زيد او اعلمتكم زيدا فاضلا قال ابن مالك
الخبيثين ثاني اعلم الثاني وثالث مفعول بطلا النوع في الجميع لانها
نوع من الاخبار مفتوح تحت مطلق الانباء والاخبار والمعنى ابناكر نوع

ابناء

وهل هذا الاعتبار من الدقة بمكان وغير المتعدي بالحقيقي فالفاعل
اي طالبا يلحق او رعلى ذوقع الفاعل الى المفعول فالاختصاص اعمي وان
والمتعدي بنفسه في قياسها المفعول به اول والمتعدية ثلثة اباب
لغير غير المتعدي بتعدية سواء كان عدم تعديته حقيقيا او اضافيا
ثلثة اباب اي ثلث لان الهمزة اي النقل الوباب الافعال بشرط ان يتغير
المعنى المعنى المعنى ويفهم ايضا بمعنى التغيير نحو اذهبت زيدا بمعنى مررته ذاهبا
وتفسير الحشوي الوسط يقال فلان من حشو بني فلان اي من وسطهم
واخراجه الفعل الوباب التفعيل بشرط تغير المعنى ويفهم التغيير نحو فرحت
زيدا اي صيرته فرحا ومات المال وجرح وخرج وذكر ايضا بشرط تغير المعنى
ويفهم التغيير نحو خرجته بمعنى صيرته خارجا وما يتغير الفعل للكثرة
الفعل به متعديا نحو مررت بزيد هم يقال ان الفعل متعد بواسطة الباء الى
مفعول ومزيد بمعنى ان الفعل عامل بواسطة الباء والاطلاق على المتعدي بمعنى
مقابل اللازم هذا وانا ك ان نقض ان كل لازم يتعدى بكل الات التعدية
بالام فرب موكول الى السماع لا يقال ذهبت الدار لانا نصرح زيدا عمرا
وان نقض ان كل لازم يتعدى بكل حرف من الحروف الجارة بل الامر فيه بالعكس
الى السماع ان قصر حصر الاباب ثلثة نوع لان سبب المفعول والى
الفاعلة والتفصيل اباب ايضا فلعلنا مراد حصر الاباب التي لا يشوبها شيء
غير التعدية الى ثلثة سيجيء مستقبلا والى الفاعلة يشوبها الطلب
والشركة واما التفعيل فالمراد التعدي بالحقيقي لا بمعنى ما ذكر ان وان

Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

معنى التعدي قد اكتفى بلفظ اللازم على سبيل العارية فهو غير جاعل اللازم
متعديا قائل وانما البنى للمفعول ما هو فعل عالم بنى فاعله او فعل المفعول الذي
لم يذكر فاعله اعرض عن الاخبار عنه للاختصار مع شهرة الفاعل نحو خلق الانسان
هلوعا خلقه الله هلوعا حالة للخلق والايجاد لا يعلم الا له ومنه علم الرجل
فهو معلوم وسئل فهو مسئول وجن فهو مجنون وقد فهم فهو مفهوم وقد
الرجل قد ليس اذا جعل حتى ينتبع العلم بان فاعل هو الله وفي الغالب
هو الله تعالى ولذلك تركت معلوما تماما في كلامهم رأسا لابعال عنه فهو معلوم ولا
سئلة فهو مسئول وهكذا اولان القصد الى وقوع الفعل على المفعول به لا الى
صدوره عن الفاعل نحو قتل الخارجي فان المهم قتله ليتوصل به الى شر لا فائدة
او لكون الفاعل معلوما لسامعك نحو ضرب اللص اذا كان الضارب معلوما
ربما تقدر او لهوان المفعول لسامعك عنه نحو ضرب الامير اذا كان الضارب يعلم السامع
او لتجهيل الفاعل للسامع لا بزيد نحو شتم زيد اذا كان المخبر يعلم السامع
آخرها هو مترتب هو وضعه واسند الفعل الى المفعول لنائب عن الفاعل
ولم يخرج الاسناد المسند اليه بنو فعل ما لم يتم فاعله فان هذه الامثلة
تقتضي الاسناد الى المفعول كما لا يخفى على من له ذوق وملاحظة فيكون اسناد
الى المفعول لتحقيقه ماهية المبني للمفعول مع انه لو لم يلاحظ لم يخرج التركيب
عن كونه مسندا ومسندا اليه كما اذا قلت زيد اعلم ابوه وحق فاعل الاول ان يرفع
الذي لا ناصب له مفعول لم يسم فاعله وينوب المفعول به مكان
احدهما في الفعل كالفاعل فعند عدم الفاعل لابد وان ينوب البتة الآخر ناب احد

ولا يجوز ان ينوب الى غرض عند وجوده خلافا لسيبويه فان التكلم على ضرب
ان شاء اسند الى المفعول به وترك ما سواه على نصبه وان شاء اسند الى غير
وحق المفعول لان كل ما هو اوجد في غاية التكلم فهو اتم فوجب لو وجدت لكنه
جر وكل ما يسبب بدل على الجر والكلام اذا وجد تصدت النفس الى الروايات
في الابيات فوجب الا اذا كان الثاني وباب علمت والثالث في باب اعلمت اي سند
الى المفعول به كما فعلت وزمان الاول فقط ان يكون الثاني باب علمت اي فاعل
المفعول الثالث وباب اعلمت فيجب ذكر الثاني لان الاول يقوم مقام الفاعل بالاتحاد
وقال في باب علمت لا الثاني في باب اعطيت يقع موقع الفاعل لعدم المانع واما
الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت فلا يقعان موقع الفاعل لبقاء
علم قايم زيد ولا اعلم قايما زيدا عمرا لانهما خبر المبتدء وحق الجملة ان لا يجر عنه
واجاز ابي الاصبغ ذكر الثاني نكل ثلاثة لان التكثير مرشد الى اثنان وثالث والاول
الباقي بالاول بالقيام مقام الفاعل واجاز بعضهم الاقتصار على الاول
الترفها في ذكرها نحو ان يقال علم زيد احوك لان الخبر يسند الى اثنان وثالث
وقد الى المصدر اذا وينوب المصدر نحو سير سير شديد لانه خبر مدلول الفعل
ولا مانع من الاسناد الى وصف المصدر تنبيها على ان المصدر التاكيد كالاخبار
بسبب مناب الفعل لعدم الفائدة فيها لانه خبر مدلول الفعل وقول الفعل عنا
ذكر ولم يذكر ما ينوب اليه الفعل ليكون تنبيها على ان الاولى ان المفعول عليه فلذا يقال سير
الآن بقصد وصفه بالتكرر الدوام والشيء يقال ما سرت ان سيرا ذلك المقصد
لانه مقام الفاعل هي النوع نحو سير سيرا شديدا وضرب الامير ضربة

ولا يجوز

جامعة الملك سعود
King Saud University
Copyright
الألوكة
www.alukah.net

لبيان

Copyright © King Saud University

الألوكة
www.alukah.net

فالمعنى فيه قيامه في الزمان الماضي وزيد منفيا بعد الفعل وما قال بعضهم معناه
كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول في الزمان الماضي
ليس بشيء لانه خلاف التبادر ولان الكون بمعنى الحصول مصدر كان التامة لا الناقصة
فلا يقتضي ان يكون كان جزءا من الكلام وقائما حالا لا جزءا تامة زيد وهي كان اه
في الافعال الناقصة التابع اطلاقها التداول كاستعمالها كان اه والجموع ثلثة عشر
لفظا منها جامد وعدا وعاد وراح وامسى فوضعوا لهم حتى صاروا كانهم مرتجل
بمعنى صار قد يرتفع الاسم وينتصب الخبر اذا دخل على المبتدا والخبر وتستقيم منهما قضية
وتنصب الخبر نحو كان زيد منطلقا والاصل زيد هذا هذا مقرر فيها للمعنى المشترك
فيكون نحو عسى والكل منها تقرر فحاصل معنوي كالنقل الى الماضي في كان واو الانتقال
من شيء الى شيء فصار وهكذا زيد وكان يكون ناقصة الما يبقى التقرر المعقول
المشترك بين الكل شرع ان يبين القرائن المخصوصة بكاد فقرر البيان على لكونها
ام الباب فقال وكان تكون ناقصة تدل على ثبوت خبرها لاسمها في الزمان
دائما نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد قائما فيما وقد انها في الاول زيادة بمعنى
تعالى علمه تعالى قديم على مقارنة الزمان وفي الثاني للمقارنة به لتعلق العلم
بالمعلوم لا لنفسي العلم فيكون ثابتا بمعنى وقع ووجد لا تفتقر الى الخبر بل يتم بالمرفوع
نحو كان الامر منه وقد تكون تامة نحو كان من كان في المهد صبيا اي من وجد في المهد
حال كونه صبيا وطفلا ويجوز ان يكون زائدة والمعنى كيف نكلم من في المهد صبيا
اي من حصل في المهد حال كونه صبيا والاجود ان يكون ناقصة على معنى كيف يكون حالنا مع من كان
في الزمان الماضي في المهد صبيا اي كيف نكلم الان من هو في المهد صبيا في الزمان الماضي
وفي المهد في الزمان الماضي اذ هو بمنزلة استكار التكلم واستبعاده وسمي الاتية له
اذ الكلام من مقتضيات الآن فهو مني بمنزلة الصبي والطفلية الوجود في المهد الزمان
الماضي وتكون زائدة لفظا ومعنى نحو ما كان احسن زيدا في نوع ما احسن بكاد بمنزلة التاكيد
وان يبعد ان يكون بمنزلة زائدة معنى ويكون المقصود منه التعجب من الاحسان في الزمان الماضي
وعلى قول العرب لتلد ولدت فاطمة بنت الخرشب الكاهنة في بني عبس جدا كان
شملهم زائدة لفظا ومعنى للاحتقار للعدم زيادتها على الحي كما في قوله اجيادنا لو كل
نسامي على كان المسومة العرب اي على المسومة العرب او لفظا لا معنى نحو زيد كان
قائم او قائما في الزمان الماضي فهي زائدة لفظا للعدم على بها لا معنى لافادتها الزمان
الماضي واقتضاءها معنى لا لفظا فقد قال ابو البقاء في قوله تعالى وكان الله عليما
فانهم قالوا هي غير زائدة لفظا لكونها عاملة وزائدة معنى لتعالي علم الله تعالى قد
عن مقارنة الزمان والحق ان كان فعل ماض قد عرفت انها لفظا لا يعيده ويكون معمولها ضمير الشان
كما سيجيء ضمير الشان او ضمير مفرد فهو ضمير الشان والقصة واضافة الى الشان اضافة
الدال المدلول وفي لفظ الضمير اربع علامات عدم قصد المرجع وكونه لازم الحذف وعدم
رجوع الضمير منها اليه ويكون مفهوم الشان قالوا انه استلزم الاجمال والتفصيل
لا يستقيم الا في موضع التفخيم خلافا لمن قال كان زيدا هائلا لعدم التفخيم في الحكاية اذ قيل
هذا مقبول كون قصة الشيء قصة له لانه يلزم ضمير الشان قبل القصة فلنا يعني
كلامه يكون ناقصة بان لا يكون اسمها ضمير الشان وناقصة بان يكون اسمها ضمير الشان
على ان التعميم للعام والخاص على سبيل منع الخلو جائز وان كان مستقيما ان
قيل كان عليه ان يتعرض لكونها بمعنى صار كقوله سهاء قفر والمطي كانها قطا الجرعا

فتحات فراخا بيوضها الى فوصارت بيوضها فراخا ولا يستقيم ان يكون فراخا
كونها فاعلة ولا استوائها حال الراح على البيوض الا ان يكون دالا على ما مضى
بوضع يسوق الراح على البيوض كما لا يخفى على من له ادنى ذوق ولا يستقيم ايضا ان يكون
اسم صار للبيان تابع لمعنى هو نفس الخبر وهو لا يجوز عنه الا بالجملة وهو محال لانه
الراح على البيوض فمعنى ان يكون بمعنى صار والمعنى كان للطي او المركب السرعة
فطارت قد صارت بيوضها فراخا اى استحالت بيوضها من صفة البيضية الى
الفراخية وهذا الا يحتاج الى الاستعانة والفحوى قلنا يمكن ان ارجع الى الثالثة
ونقول يمكن ان تكون ناقصة فالزمان الماضي وبان يكون للانتقال ايضا على ان الا يخرج
له لفظة وانما يخرج له ليكون اسم صار للبيان لاختصاصه بنحو اضحى كما هو رايه
وهذا على سبيل البدل او الاختصار ثم نقول ان المعنى وان كان قصر البيان على ام
الباب يأبى عليه بان يقصر الباب بقدر الوسع على وجه الاختصار فاعلم ان
صار يستعمل فقط للانتقال من ذات الى ذات نحو صار الطين خزفا او من صفة الى
صفة نحو صار زيد غنيا او انتقال من القهقرى الى الفيء آخرونا مرة للانتقال من جهة
الى جهة اخرى نحو صار زيد الى عمرو الى دهب انتقال من هذه الجهة الى جهة على غرار ما اضحى
بالمسى والمسى مرة تقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة اصبح تقرنه بالصباح واضحى
وامسى بالمساء واخرى تستعمل الانتقال من شئ الى شئ نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد فقيرا قال
عمرو اصحى كما مرو وقد حقق الزمخشري ايضا والدليل عليه ما ذكرنا من الفرق بين الاوقات
للحاق الباب الاسفل من الفصارة وقطرب والى بمعنى الوقوع وصاحوا واصطرخوا
بالمد وصحيحيان الوقوع في الحال والانتقال بالزمان ويشير الزمخشري الى ان المعنى على هذه

الفعل لا تقرهم الا لخصي مخاذون وثالث يكون تامة تقيد الحدوث في عنه
الاوقات نحو اصبح زيد وامسى بمعنى حان في الصباح والمساء قال عبد الواسع
اذا قيلة الشهباء حتى جلودها اى حان جلودها على الضحى فظهرت لها معنيان
اقتران مضمون الجملة بالوقتين الماضيين وكونها بمعنى صار منه قولهم اقشعر واشتد
احدهم بالشئ طلع وجهه سوداء وهو كعلم ينقلب وجهه بالشعر هيئة البياض والسواد
او استلاب هيئة ولادة الانثى حيث اطلق او احد في الحوق العار من حيث لها تحت
تقرف الغير والانتقال الى السواد لكراهيته ولادة بالنسبة مما يحتمل بعض الاوصاف
يستقيم ارادة المعاني الاخيرة بالسواد في حصص النهار وهو في الانتقال كصار
وعاد اعاد وعد اذا راح وجاء هي مرة يكون بمعنى صار واخرى يكون تامة يقال عاد
زيد بمعنى صيره احد حتى قال الشاعر عدت من علم البيت او انقلبت من علم وطارت
وبن راح زيد فهو بعد الرواح وقال الاخوص بات راح مثاد باذا هب بعد الزوال
مثاد بمعنى راجع الهما الا ان البيت وان اضمر فيه بمعنى صار فظاهر وقد يجيء بمعنى
صار على القول العرب بالجاءت حاجتك ليس بعوني لانهم يقولون كلما البرجار الترس
فقرني ولا يعنون الى اكبر فقرني بل يعنون كلما البرجار صار بالاكتيال على هذه
الفحوى هو كونه فقيرا واما قصر فقد بمعنى صار عن موضع التيمم فلم لانه
يقال قصر زيد كان سلطان بمعنى صار كان سلطان ولا يقال قصر زيد كاتبا بمعنى
صار زيد كاتبا وما في الا انها ما النافية وهما لا الا ما انكر وما برح وما فتئ
يستمر اخبرها فاعلها اما قبلها اذ دخول النفي على النفي اثبات ونفي الزوال استمرار
وقعد والنفي ويراد كونه امرا مستمرا من نحو ان تزال احمال العشيرات اعدة نهاك لا تزال

Copyright © King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

جامعة الملك سعود
King Saud University
Copyright
الألوكة
www.alukah.net

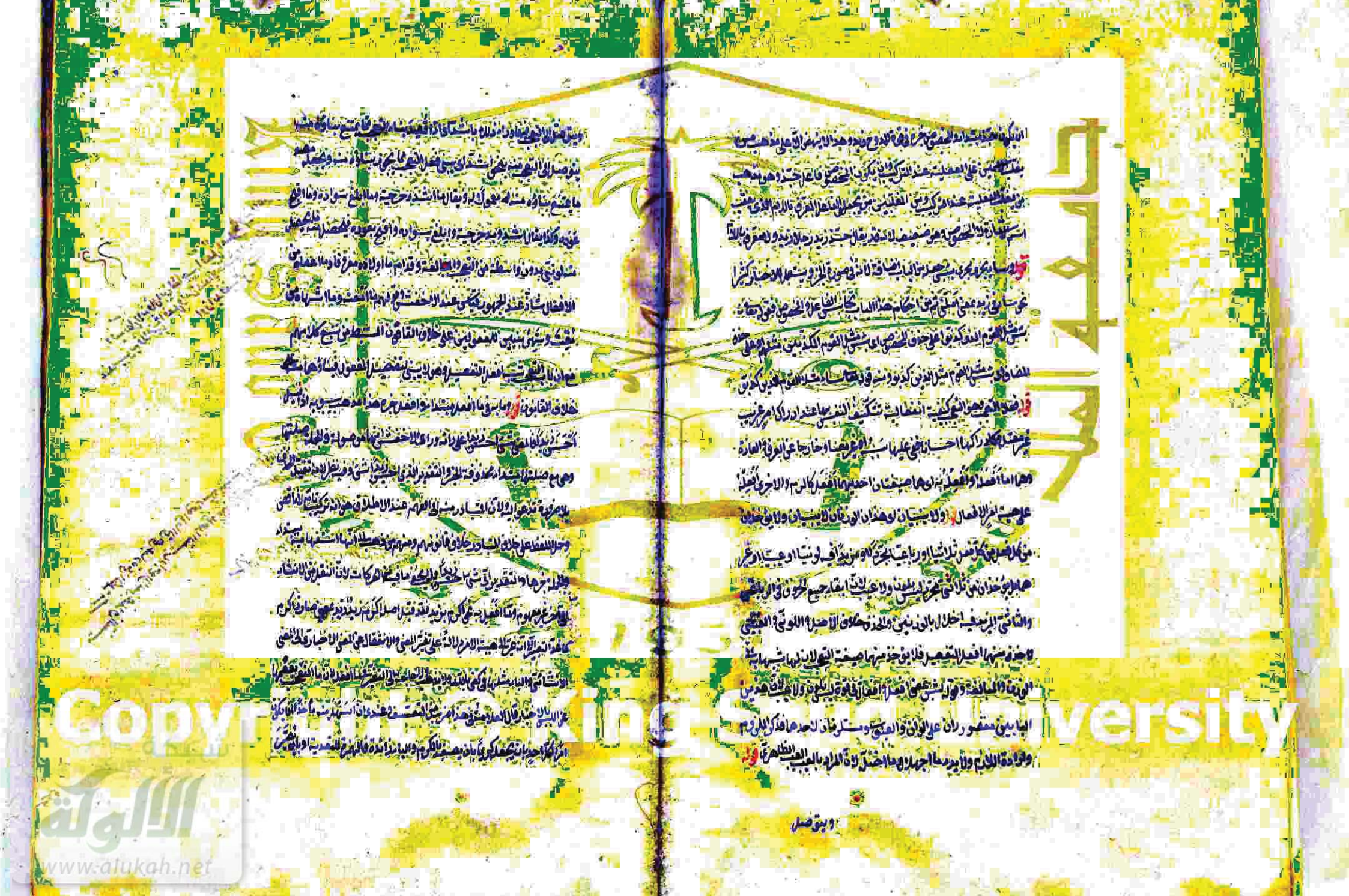

Copy
King Saud University
الألوكة
www.alukah.net

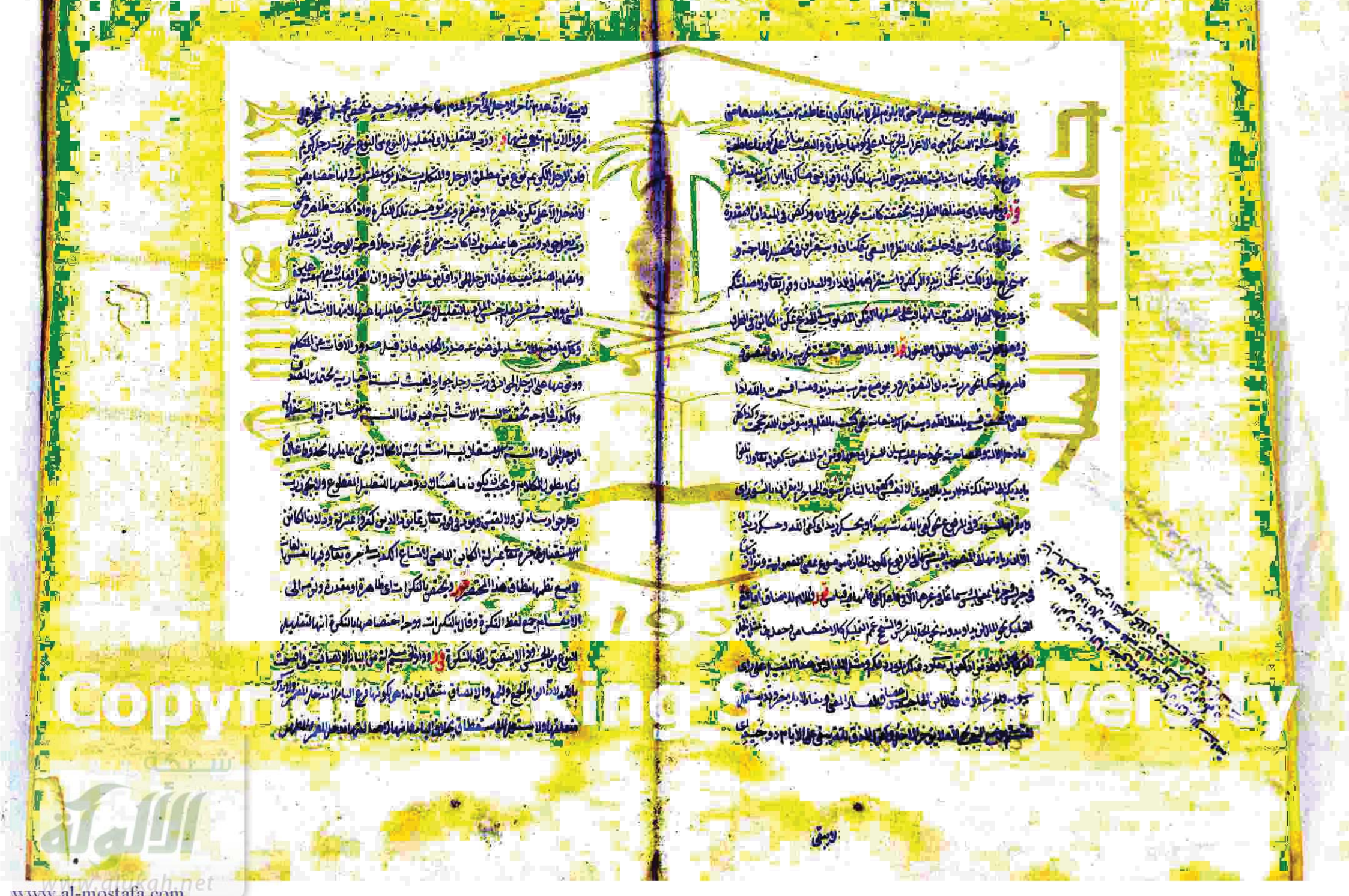

Copyright King Saud University

Copyright © King Saud University

www.alukah.net

Copyright © King Saud University

الألوكة
www.alukah.net

Copyright © King Saud University

الألوكة
www.alukah.net

قيل والصحيح كذا لكن بعد ما مضى الجر وعلى مضى يقدر الجر لان قيد المعطوف بمرة
الجر المذكور يجعل المذكور جرا للمعطوف وعلى هذا معنى التقديم الجر لان معدما على المعطوف
ومعنى التأخير جعل المؤخر جرا للمعطوف وقولنا على العرب انهم يجعلون واو الصور
وانكر بعضهم ذا عتبار جعله سيبويه على الغلط ز واكد لان روين غيرها وان كانا المكسورة في جواز
العطف بالرفع على محلها سيما بعد مضى الجر لفظا او تقدير اخر حاتي ز لكن جر الرمحي في
بكر وزيد غير ها بعني انه لا يجوز العطف بالرفع على محل المجرور بمن في البواقي اما الاول فلان لكن
للاستدراك وهو لا يتصور هنا لانه اما ان يكون لدفع توهم ثبوت الحكم للمعطوف بعد نفيه عن المعطوف عليه
حكم المفرد فكان مركبة من كاف التشبيه وان وليت ؟ اعلم انهما لان الاخبار بانشاء الانواع
اجزاء المصنف جرا المعطوف وعلى علام العيوب ز ولا يدرى محذوف تلحق علام الغيوب
على الوصف اجعد مضافة على المحلى واياما خرم المروءة المعصف وعسكر بالايت لا يتهيأ
لا يعقل ان يكون المرفوع فيها جرا بعد جر او بدلا او فاعل يقدر والاصل لا يثبت بالايت
ز ويبطل عليها الكف والتخفيف في بيانها الدخول على التفصيل او على الجملة كالايت
اما ابطال الكاف فلما يحملوا لاتها بينها محولها ولان اتها مناسبة هذه الاحرف
بالما مية وكونها مفتوحات الا واخرة للام في الكل وقد علمت من قالت الآتية ايضا
الهام بنفي الجنس واما ابطال التخفيف فلاستلزامه تغيرها عن وضعها ولان اتها تشبه
بالمضي فتقع الاخرة الا ان لا يلحق الا بما اخرة العوض كراهة اجتماع النونين بخلاف ليت
ولعل وقد تعمل المكسورة المخففة كما في زيد الكريم ز وقرئ وان كلا لما ليوفينهم على الاعمال
وقد يكان طيب تعطوا الى تاجر السلم على رواية النصب اقول والمراد بالمشبهة المخففة
بقول وفرتان مقدرة وجوبا لكونها اصل الباب نظرا الى المشابهة خلافا لمن يوجد عليها

في النظام

في النظام قد وقع في عبارتين متقدمة واما المشبهة للمدخول على التفصيلين فلان اختصاصها
بالجمل الفعلية قد يطرأ عليه عارض فلا وجه للاختصاص ز وكان مذهبه عفا الله
مراعاة نحو الاولى وقد يعرض شيء للثاني والتعريف بما ياه للخبر ز الفعل الذي يخبر عليه
ان المخففة اقول مقدم المثل تحفظ على الدرجة الاولى بالكلية ويراعى مقتضاها في الجملة
والكون بمعنى الوجود بالله ركن ان قلت علما والجمع بينهما ممكنة بسرية ز قوله
ولام لا تخرجها والجزاء المكسورة المخففة كرعاني ان كان زيد لكريما وفاما في ان طلعت
لقليما بمعنى الجزاء ووجه الفرق ان يكون فارقة بينها وبين ان النافية وقيل لا تلزم عند العمل
لعدم اللبس حينئذ لان النافية لا تعمل والحق هو الفرق مطلقا اما عند عدم العمل فلدفع اللبس بالنافية
ويتجه بها نقصان المخففة اما عند العمل فلجبر النقصان ولان تجرى على سنن واحد في الحالين
ز قوله ان قد لان المخففة من احد الحرفين والاربعة اريد انها لا بد لها من احد الحروف الاربعة عند
دخولها على الفعل ليكون خواصا حذف خبرها وفارقا بينها وبين ان النافية لان النافية لا تجامع
هذه الاحرف كما لا يخفى وجهها على المتأمل واما عند دخولها على اسم فلا حاجة الى احد هذه
الاحرف لعدم اللبس حينئذ لان الناصبة من خواص الفعل ز يجوز ان يخرج نحو ان زيدا لمنطلق
الفعل بتقدير ضمير الشان العامل الذي يدخل على المفتوحة مخففة او مخففة يجب تلكتها اياها
وفي التحقيق كملت والبيت بحذاري شر يلقح وارجو احاني فانه لا يدخل الا على الناصبة التي
للجملة الفعلية وشلطت وجب يدخل عليها جميعا نحو ظننت ان يخرج وانك يخرج وان
سيخرج اما دخوله على الناصبة فظاهر واما دخوله على التي للمتأكيد والتخفيف فبالنظر الى
الغلبة في عباداتي الحكم كاليقين بل الاحكام اكثرها ظنيات بحذاري التمني والترجي وعرضا ز
الواو للجمع بين الشيئين في ثبوت الحكم لهما نحو جاءني زيد وعمرو او في انتفائه عنهما نحو ما جاءني

جامعة الملك سعود
King Saud University
Copyright
الألوكة
www.alukah.net

جامعة الملك سعود
King Saud University
Copyright
www.alukah.net
الألوكة

المعطوف

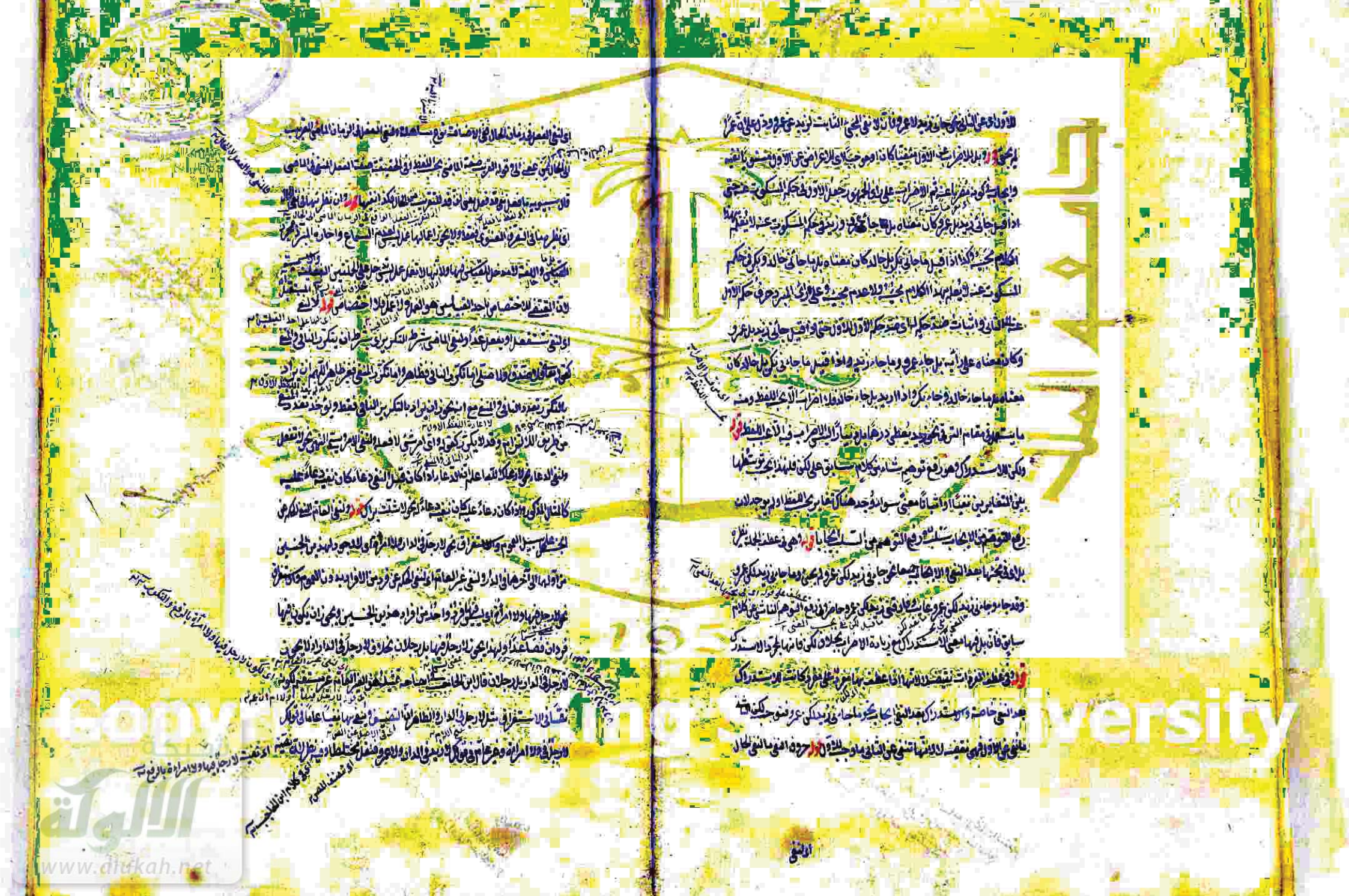

Copyright © King Saud University

Copy right protected
Umm Al-Qura University
نسخة
الألوكة
www.alukah.net

فالمعنى

قوله وانما دخل على الماضي إلخ فيه ان يقال كما لم تدخل على المضارع كونها بمعنى ما

ولو كان جازم الماضي لما كان للاستقبال حتى يزاد عليها على الصارع والماضي كونها للاستقبال

تخصيصها المضارع لتنزل منزلة الاستقبال لكونه للاستقبال الحتى ان تقول امرت فلانا ان قام قام

مرتين كما في الاستقبال بمعنى سوف ونعلم الماضي بمعنى المضي لما مر في الاستقبال نحو ان ضربت

ضربت والمعنى ايضا ان وقع منك ضرب فيما مضى قوله ولم المضي إلخ لما دخل على المستقبل قوله وانما دخل

ايضا الدفع ان يتوهم انها لما لم تدخل على المستقبل الا كونها للمضي في المضارع لما مر

وانما في الماضي لا لظهوره هو تحصيل الحاصل في الظاهر والحاصل ان لتعليق حصول الجزاء

بحصول الشرط في الاستقبال اولى لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في الماضي على سبيل الفرض

مع القطع بانتفاء الشرط نحو لو ضربت ضربت لو وقع منك ضرب في الماضي لوقوع مني لكن

لعدم وقوع منك ضرب مني معلل بالانتفاء منك فكان هذا هو الذي كونها للمضي فلا يلزم

تخصيل المضارع وزعم الفراء انها مستقبل في الاستقبال كإن ودليله في قوله تعالى لو كان فيهما

آلهة الا الله مفسدتا الى ليدل بالانتفاء الثاني على انتفاء الشرط بدون الاول

الزمان الماضي في تعدد الا لزم فسادها والافاد ذلك تعدد قوله وهي تجعل فعلا الشرط

والجزاء اعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا والجزاء يكون فعلا وقد لا يكون على تقدير

كونه فعلا لا يخلو اما ان تكون مضارعا او ماضيا او غيرهما فهما باعتبار المعنى

والصارع اربعة اقسام لانها اما ماضيان او مضارعان او الاول ماضي والثاني

مضارع او على عكسه الاول فان كان مضارعين والشرط ان يجزم بها لفظا نحو ان

تضرب اضرب لان المضارع قابل للجزم والجازم وهو ان موجود وان كانا ماضيين

يمتنع جزمهما لفظا لان الماضي مبني لا يعمل فيه العامل لفظا وان كان الشرط مضارعا

والجزم ماضيا على تقدير تقدم حرف الشرط لفظا وجزم الجزم محلا وان كانا

على هيئة يدل على انه عربت اضربت يمتنع جزم الشرط لفظا ويجوز في الجزاء الامران

اما الجزم فظاهر واما هذب فلان الجزاء تابع الشرط فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في

الجزاء ليكون الجزاء على سنن الشرط في ترك العمل واما ترك الجزم والرفع

قوله ويدخل الفاء على الجزاء اعلم اولا ان اداة الشرط اعني ان يجازى بها اي تنيب معنى

الاستقبال للجزاء او وان كانت لم يجزم في العادة الا ارتباط المعنوي عن اداة

الارتباط المعنوي التي هي اما او ان لم تفد فلا تدخل الفاء التي هي اداة الارتباط والا

ارتباط الشيء لانه لما انتفى الارتباط المعنوي وجب ارتباط اللفظي والا لكان

جزاء لان الجزاء لا يجب ان يرتبط بالشرط وان تخصص هذا فنقول ان المضي صريح الحال

جوازا ويدخل الفاء على الجزاء اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا بمعناه او يدخل في الجزاء اذا لم

يفد اداة الشرط معنى الاستقبال فيه واشار الى الاول بقوله لانه لا يسعهم الخ قوله

اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا بمعناه اذا كان احدهما نحو ان تضرب اضرب وان ضربت

ضربت لم يدخل الفاء لافادتها معنى الاستقبال وحصول الارتباط المعنوي واذا

كان الجزاء امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا او معنويا بعد لفظا او تقديرا الا

مضارعا منفيا بلن او حملة اسمية فلا يدخل الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيها الا

في الامر والنهي والدعاء والمضارع المنفي بلن فان التاثير فيها تحصيل الحاصل لان

هو الا المذكورات مغرية معنى الاستقبال قبل ان يوجد فيها حرف الشرط والماضي الصريح فان

قد تقرب الماضي من الحال فلا يوجد فيه حرف الاستقبال الذي هو اداة الشرط واما في الفعل

كلمة فلان وضعها للدوام فلا تنافي بالزمان المتجددة الغير المستمر فان قلت

Copyright © Imam Muhammad ibn Saud Islamic University
الألوكة
www.alukah.net

جامعة الملك سعود
King Saud University
Copyright
الألوكة
www.alukah.net

COPYRIGHT Imam Muhammad ibn Saud Islamic University
الألوكة
www.alukah.net

جامعة الملك سعود
King Saud University
Copyright
www.alukah.net

King Saud University
جامعة الملك سعود
Copyright © King Saud University